Al Muntada

A Cultural Journal

Published every four months by

The Arab Thought Forum (ATF)

Amman - Jordan

المنتدى

مجلّة فكريّة ثقافيّة فصليّة

منتدى الفكر العربيّ

عمّان - الأردنّ

العـــدد (٢٦٢)

المجلّد الثلاثون (١)؛ صيف ٢٠١٥

رئيس التحرير

د. محمد أبو حمّور

مدير التّحرير

كايد هاشم

التصميم والإخراج الفنّيّ

ميساء خلف

أمانة السرّ والمتابعة

مي الحلتة

التّنسيق لمساهمات الأعضاء

هنيدا القرالة

لوحة الغلاف:

Jordan River

Joseph Comte d'Estourmel, Journal d'un voyage en orient, (***Jerusalem, Palestine, and Jordan in the archives of Hisham khatib***, foreword by sarah searight)

الهيئة الاستشاريّة للمجلّة

أ.د. عدنان بدران
الأردنّ (الرئيس)

د. صلاح الدّين الزين
السودان

أ.د. صلاح جـــرّار
الأردنّ

د.عبد الحسين شعبان
العراق

دة. وجيهة البحارنة
البحرين

د. يوسف الحسن
الإمارات

اعتُمِدَت مجلّة «المنتدى»، ضمن قاعدة بيانات وملخّصات الدوريّات العلميّة العالميّة، في المركز الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا في شيراز/إيران، وذلك وَفْقًا للمؤشّرات العلميّة المتّبعة لدى مركز المراجع الإسلاميّة الدوليّة، بحسب ما أقرّته المنظمة الإسلاميّة للتربية والثقافة والعلوم (الإيسيسكو) في المؤتمر الرّابع لوزراء التعليم العالي (تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٠٨)، وهي مؤشّرات تتعلّق بتصنيف الأداء البحثيّ في البلدان الإسلاميّة.

الآراء الواردة في المجلّة لا تُعبّر بالضّرورة عن رأي منتدى الفكر العربيّ

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنيّة (٢٠٠٣/١٣/د)

إرشادات مهمّة لكُتّاب المجلّة

- تستقبلُ المجلّةُ الدّراساتِ المتعمّقةَ والمقالاتِ الفكريّةَ والمراجعاتِ النّقديّةَ الرّصينةَ لكتبٍ عربيّةٍ وأجنبيّةٍ صادرةٍ حديثًا.
- يُعدّ أعضاء المنتدى حُكَمًا مراسلين للمجلّة في أقطارهم.
- يسرّ المجلّةَ أنْ تنشر تقارير أعضاء المنتدى عن أنشطتهم الفكريّةِ والثّقافيّة؛ إضافةً إلى تقاريرهم عن أيّ أحداث مهمّة يُتابعونها في أقطارهم.
- تخضعُ كلُّ مساهمة للتقييم.
- يُشترط أنْ لا يزيدَ طولُ المادّة المقدّمة للنّشر على عشرين صفحة (مقاس A4)، وأنْ تكونَ مطبوعةً على الحاسوب (الكمبيوتر).
- يُرجى إرسالُ المادّة بالبريد الإلكترونيّ.
- يُشترط أنْ تكونَ المادّة غيْرَ منشورة أو مقدّمة للنّشر إلى أيّة جهة أخرى.
- يُرجى من الكاتب ذكرُ عنوانه، بما في ذلك رقم الهاتف والبريدِ الإلكترونيّ والنّاسوخ (الفاكس)؛ كما يُرجى موافاتُنا بسيرته الموجزة.
- يُرجى العناية بالأسلوبِ وبمستوى اللّغة عنايةً خاصّة. وستعتذر هيئة التحرير عن قبول المواد التي لا يتوافر فيها الحدّ الأدنى من العناية باللغة.
- تحتفظُ هيئةُ التّحرير بحقّها في إجراء التّعديلات الملائمة على الموضوع المقدّم.
- تعتذرُ الهيئةُ عن عدم إعادة المَوْضوعات التي لا تُقبل للنّشر إلى أصحابها.
- يُمنح الكاتبُ مكافأةً رمزيّةً على مساهمتِه.

دعوة للمشاركة بالدراسات والبحوث المحكّمة في المجلّة (ص ٢٣٠)

مُنتدى الفكر العربي
ص ب ١٥٤١
عمّان ١١٩٤١ الأردنّ
تلفون: ٥٣٣٣٢٦١/٥٣٣٣٦١٧/٥٣٣٣٧١٥ (٦-٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس): ٥٣٣١١٩٧ (٦-٩٦٢+)
E-mail: *atf@atf.org.jo*
URL: *www.atf.org.jo*

Arab Thought Forum (Atf)
P. O. Box: 1541
Amman 11941 Jordan
Tel: (+962-6) 5333261/5333617/5333715
Fax: (+962-6) 5331197
facebook.com/atf.jordan
twitter.com/atf_jordan

المنتدى

العدد (٢٦٢)

صيف ٢٠١٥

المحتويات

• مـــدخل (رئيس التحرير) ٥

قطوف دانية

• كلمة صاحب السموّ الملكي الأمير الحسن بن طلال
في حفل تسليم سموّه درجة الدكتوراة الفخرية في «إدارة الأراضي
والمياه والبيئة» من الجامعة الهاشميّة ٧

محور العدد: اللاجئون، المياه، البيئة، والنزاعات الإقليمية

١- تـأثير الأزمـات الإقـليميّة على الوضع المائي في الأردن
(أ.د. سعد أبو ديّة ود. حمزة السلامات) ١٧

٢- الزيادة السكانيّة نتيجة اللجوء وأثرها على مصادر المياه
(الأردن واللجوء السوري أنموذجًا) (المهندسة دة. غيداء أبورمان) ٢٧

٢- الآثار البيئية لمخيم اللاجئين السوريين (الزعتري) على مصادر المياه
(المهندس معاوية محمد سمارة) ٥٥

دراسات ومقالات

• قراءة في الخطاب الإعلامي لأزمة اللاجئين السوريّن
د. نبيل الشريف ٧٣

• السيادة الوطنيّة وحقوق الإنسان (المقاربة والإشكاليات)
المحامي د. أمجد شمّوط ٩٣

• الصومال بين إهمال المجتمع الدولي وإدمان الكارثة
د. صلاح دعّاك ١٠٣

• **التهويد الإسرائيلي ضدّ القدس المحتلة (التعليم والاقتصاد أنموذجًا)**
دة. نادية سعد الدين ١١١

• **قراءة في وقائع الحرب الإسرائيلية الثالثة على غزة**
(٨ تموز/ يوليو ٢٠١٤ – ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٤) ١٢١
أة. عبير محمد اسماعيل

متابعات (نحو ميثاق ثقافيّ عربيّ)

• **التّكامل الثقافيّ العربيّ**
أ. ثابت الطاهر ١٦١

كتب ومراجعات ونقد

• **الخطاب الفكري والإنساني في رواية «بابنوس»**
(١) شهادة في التجربة الروائية (أة. سميحة خريس) ٢٠١
(٢) رواية «بابنوس» لسميحة خريس في الخطاب المعرفي
(قراءة سوسيوتاريخية) (أ. عبد الله رضوان) ٢٠٥
(٣) سميحة خريس ولعبة التقابلات الثنائية في روايتها «بابنوس»
(دة. رزان إبراهيم) ٢١٥

• **كيف تقرأ الإمبريالية العالمية «حق تقرير المصير»؟**
تأليف: روبرت بيل، قراءة وتعليق: أ. يوسف عبدالله محمود ٢٢١

• **مع كتاب «عتبات المستقبل: سيرة كفاح وسيرورة وطن»**
للدكتور فيصل غرايبة، قراءة وتعليق: كايد هاشم ٢٢٥

دعوة للمشاركة بالدراسات والبحوث المُحكّمة في المجلّة ٢٣٠

مدخل

د. محمد أبو حمّور
الأمين العام لمنتدى الفكر العربي
رئيس تحرير مجلة «**المنتدى**»

يأتي هذا العدد من مجلة «**المنتدى**» بوصفه جزءًا من الأنشطة النوعية، التي نحرص على تعزيز وتيرتها وتطويرها ما أمكن؛ خدمةً لأهداف منتدى الفكر العربي ودوره في نطاق الدور المحوري للفكر، الذي ينبغي أن يتبلور في كل القضايا المصيرية والمؤثرة في الأوضاع التي يعيشها العالم العربي وشعوبه، ولا سيما في هذه المرحلة الانتقالية من تاريخه المعاصر.

ولا شك بأن سرعة توالي الأحداث وتداعياتها في منطقتنا بشكلٍ خاص، وفي العالم عمومًا، تضع الفكر والمفكرين وأصحاب الرأي أمام تحدٍّ دائم وعملٍ دؤوب في البحث والدراسة والتحليل، واستكشاف أبعاد الواقع الراهن وسيناريوهات المستقبل، وهو ما يتطلَّب – أو ما ينبغي عمله – أن تظلّ المؤسسات الفكرية العربية في حركة مستمرة ويقِظة، تعمل بتنسيق وتكامل لإضاءة الجوانب المنظورة وغير المنظورة من ذلك الواقع ومؤشراته والتفاعل مع البيئة الفكرية العالمية ووضع طروحاتها تحت مجهر البحث.

وفق هذا المنظور، فإن المنتدى أسهم وما يزال يُسهم، من خلال المؤتمرات والندوات واللقاءات والإصدارات، على تغطية مساحة واسعة من الموضوعات المتعلقة بالقضايا الساخنة على الساحتين الإقليمية والدولية، وفي الوقت نفسه يعمل بصورة متواصلة على توسيع شبكة علاقاته العلمية مع العديد من المؤسسات النظيرة والهيئات الثقافية والجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات في العالم العربي والإسلامي، وفي الشرق والغرب على السواء.

ولعل معظم مشتملات هذا العدد تعبِّر جزئيًا عن هذه الأفكار والتوجّهات الرؤيوية من خلال اختيار موضوع اللاجئين والمياه والبيئة والنزاعات الإقليمية محورًا رئيسيًا. فعدا الدراسات الثلاث الأولى المُحكّمة، التي اتخذت من موضوع الأردن واللجوء السوري إلى أراضيه وأثر هذا اللجوء على المياه والبيئة، والتي ساهم فيها خبراء ومتخصصون، فإن بعض المقالات والدراسات الأخرى ترصد الأثر الاجتماعي والاقتصادي عبر تحليل الخطاب الإعلامي حول قضية اللجوء، فضلًا عن بحث قضايا ذات علاقة بعنوان المحور تتناول الصومال وفلسطين، وقراءات لأعمال أدبية لا تخرج مضامينها عن هذا السياق. ذلك إلى جانب متابعة بعض مشروعات المنتدى المقبلة، ومنها مشروع الميثاق الثقافي العربي، الذي كان محور العدد السابق من المجلة، ومراجعات الكتب.

أملنا أن يكون العدد الحالي إضافة ذات قيمة في دراسة القضايا التي يتناولها، ومساهمة مخلصة في زيادة الوعي وتحفيز الكُتّاب والمفكرين على مزيد من البحث المنهجي والمعالجات العلمية لقضايا أمتهم. واللّه ولي التوفيق.

كلمة
صاحب السموّ الملكي
الأمير الحسن بن طلال المعظّم

في حفل تسليم سموّه درجة الدكتوراة الفخرية في
«إدارة الأراضي والمياه والبيئة»
من الجامعة الهاشميّة

الاثنين؛ ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٥
الجامعة الهاشميّة - الزرقاء/ الأردنّ

* رئيس منتدى الفكر العربيّ وراعيه.

بسم الله الرحمن الرحيم

أيُّها الأهل والأعزّاء أُسرة الجامعة الهاشميّة:

السلام عليكم جميعًا ورحمةُ الله وبركاتُه، وأما بعد،

«كلّما أدَّبني الدّهـــر　　أرانـي نقـصَ عقلي
وإذا ما ازددتُ علمـًا　　زادني علمًا بجهلي»

(الإمام الشافعي)

إنَّني الفقير إلى رحمته تعالى الحسن بن طلال أقفُ اليومَ بينكم وأمامكم لأتلقّى هذا التكريم. وكما تفضّلتم، فلهذا العنوان معانٍ كثيرة. العنوان بالتحديد يشير إلى وجوب التفكير مليًا بالبيئة الأردنية، وقد تحدثت ومنذ الخطط الإنمائية الأولى بوجوب ترتيب الأولويات الأُردنيّة؛ بل وترتيب البيت الداخلي الأُردني، فضاءً وإنسانًا واقتصادًا.

لا بد أنْ نعترف بأنّنا مهما ذهبنا إلى تأصيل الشراكة مع الآخرين، أو مع جامعاتٍ تعتمدنا كما نعتمدها في هذا العالم، أو مهما ذَهَبت لتُلقى كلمات التقدير، فهذا التقدير ليس لأشخاصنا. فالشخصُ ليس مُهمًا، المهم هو الوطن، وأنْ نستذكرَ أنَّ هذا التكريم والتقدير هو ليس لي كشخص، وليس لكم كجامعةٍ فقط، ولكن للوطن الأُردني الذي من خلاله كانت لنا الفرص أنْ نُنجِز وأن نخدم.

إنَّ استذكار الماضي وتخيّل المستقبل بأساليب ملائمة للجميع هو عنوان الكتاب الأخير لأُستاذي في جامعة أُوكسفورد: «كلمةٌ واحدةٌ الحَياة». فاستذكار الماضي، وبترقبٍ وتخيُّلٍ للمستقبل، نستطيع أن نتحدّث عن الحياة بصورةٍ موصولة، فأقول إنَّ الطبيعة والبيئة صنوان إنْ أَخذنا في عين الاعتبار النُّظم

المُتداخلة الإنسانيّة والاقتصاديّة والفضائيّة المكانيّة، وأَقول إن إدماج المعرفة لموضوعات متداخلة النُّظم (المياه؛ الطّاقة؛ البيئة الإنسانيّة) مع تبنّي إطارٍ علميّ لتحسين الأنظمة البيئيّة وإدماج مفهوم الحِمى في البرامج والخطط المستقبليّة، هو خير برهان على قدرتنا على القيام بما يستحقه هذا الوطن الأُردنيّ من إدارةٍ سليمةٍ مُتكاملةٍ للموارد.

أودُّ أن أُضيفَ أنّي أَعلم أنَّ جامعتكم الموقّرة، ومنذ إنشاء كليّة الموارد الطبيعيّة والبيئة في منتصف عام ٢٠٠٣، توجَّهت بشكلٍ كبير نحو المجالات العلميّة والأكاديمية المتعدِّدة، فأصبحت الجامعة ليست جامعة ذات رسالة واحدة، ولا أقول كسائر الجامعات، لـكن لها أن تختار بين ما هو موسوعي - تدريب الطلبة وتهيئتهم - وما هو موضوعي وله خصوصية، بخاصة تجاه الهاشمية، وأذكِّركم بأنَّ نشأة الكلية في بداية العام ١٩٩٩ من القرن والألفية الماضيين؛ استكمالاً لما بدأتُم به في المنشأة القديمة «معهد الأراضي والمياه والبيئة». هذا المنحى يُذكّرنا بأنَّ أعرق الجامعات في العالم اليوم يُفكرون من خلال كلمة الصمود "Resilience" بوجوب استيعاب كلمة تداخُل النُّظم (الموضوعات - البنود)، أو كما سمّاها المسعودي «التِّيما». وفي هذا المجال، أسَّست جامعة ستوكهولم مركزًا للصمود "Resilience" لتداخُل النُّظم، وبالتركيز على عبارتين "Eco-social" بيئي واجتماعي.

السؤال الآن: كيف نصبح أندادًا؟ وهنا أتحدث عن هدف مشترك في إجراء البحوث العلمية. كَيفَ يُصبحُ العَربيُ المُسلمُ نِدًا لمُلاقيه في الخارج؟ يقولُ سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الإنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلاقِيهِ﴾ (الانشقاق: آية ٦)، صدق الله العظيم.

نحن شُركاءٌ في الإنسانيّة العالمية، نؤمن بالتعدُّد والتنوّع، أو يؤمنُ البعض منا - على الأقلّ - في أنّه هنالك إسلام واحد مع تعدُّد الاجتهادات. وأقول إنَّنا

في هذا الصدد نستذكرُ الإنجازات العلمية، كما نستذكرُ الإنجازات الأدبية، لكن سامحوني إنْ قلت أنَّ الآداب العربية مسيرةٌ ثقافية تأثَّرت بالسياسة، وهي ليست مسيرة سياسية تأثَّرت بالثقافة. والعربية متعددة، فذوو ثقافةٍ عربية يتحاربون في هذه الأيام، لكن في هذا المحفل العلميّ اليوم نبحث عن الموضوعات الحياتية التي لا بدّ من العناية بها كأولوية.

هدفنا المشترك استصلاح المناطق الجافة، وفي تغيّر المستقبل أكبر تحدٍ هو استصلاح المناطقَ النائيةَ. وأقول هنا إنَّ البعض يتحدثون عن الحدِّ من انتشار المناطق الجافة، وحماية الموارد الطبيعية والبيئية وتطويرها، ولكنني أقول: نسبةً لماذا؟ إنْ لم يكن نسبةً للجغرافيا؛ أو بمعنى آخر السكان والأرض (الديموغرافيا - الجيولوجيا – والجيوفيزيا) مثلث أو مكعب الجيم إنْ أردتم. ومقابل ذلكَ أودّ أن أقول إنَّ إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل البيئية أمرٌ مستحيل، والمستحيل أيضًا أنْ نتحدث عن البداية دونما قاعدة معرفية. وهنا اسمحوا لي أنْ أستذكرَ معكم أنَّ البادية هي أقرب الشرائح المجتمعية لمعرفة مستقبل المناطقِ التي أُسيء لها كما أُسيء لهُويّتنا العربية والإسلامية عبر الحروب الدائرة، وخصوصًا خلال العقود الماضية، حيث بدا أنَّ كل ذي عقل أشبه بحرب مدمّرة للفكر ومدمّرة للمجتمع والعلائق المجتمعية والبيئة. إنَّ حُسن إدارة مواردنا مسألة حاكميّة "Governability" وحُسن إدارة مجتمعية، وهي مسألة اجتماعية إنسانية "Governance" من آدابُ المجلسِ.

مع شديد الأسف فقدنا القدرة على التواصل مع أهلنا في الميدان، وفقدنا القدرة على معرفة حقيقة ما يجري في البيئة المحلية لكثرة المؤتمرات واللقاءات، وكثُر التركيز على الجلوس خلف المكاتب، وكثُر التنظير في المجالس العامة. وهنا أودُّ أن أميّز ما بين السياسة والسياسات "Policies not Politics". قضية العناية بالزراعة - كما تعلمون - كانت في البدايات الجديدة المتمثلة في خُطط التنمية - التي أشرتم إليها - وذلك إبان حرب ٦٧. لقد كان عليها في اعتقادي

المتواضع أن تستمر، لكن قمّة الهرم سياسيًا - تنفيذيًا - قضائيًا - وتشريعيًا يتبادلون وجهات النظر، ويتبادلون أحيانًا الصيغ بما يجب أن يكون وبما يجب أن لا يكون، دونما مشورة الأطراف أو الأضلاع الأخرى للمثلث، الذي من خلاله نتحدث عن تفعيل القدرات الوطنية. وهنا أُشير إلى الاقتصاد والاجتماع؛ إلى غرف الصناعة والتجارة، وأُشير إلى المجتمع المدني، وحسبي أنَّ المجتمع المدني يشتمل على الجامعات والهيئات المهنية ومراكز البحوث والعاملين في مجال الجمعيات حيث إنَّ في الأردن أكثر من (٤٠٠٠) جمعية في الوقت الحاضر.

أقول إنَّ أهمية الإدارة المستدامة للأراضي والمصادر المائية والعناصر البيئية والأمن الكلّيّ للمنطقة، تتجاوز مفهوم الأمن الأساسي. وأُذكركم بأن هنالك الأمن الأساسي، وأسلحة الدّمار الشامل، والأمن الظرفيّ، والحرب على الرّهاب، فماذا يعني الأمن الإنساني؟ هذا القالب الذي صنعناه لم يتغيَّر منذ أربعين عامًا، لكن كميات المياه تتضاءل كلّ يوم نسبةً للملايين من المشردين والمهجّرين الذين نستضيفهم في هذا الملاذ الأردني. إنَّ معدل مكوث اللاجئ والمُهجّر والنازح على الأرض السياديّة للغير عالميًا وصلَ إلى ربع قرن. فأقول أي حلول إنسانية في غيابِ استراتيجية للأمن تشتمل على الأمن الإنساني وعلى تحقيق التنمية المُستدامة، وقطب الرحى فيها كرامة الإنسان؟! بينما نرى أنَّ قطب الرحى ونقطة الثقل في التنمية المستدامة أو العلاقة بين التنمية المستدامة وأهداف الألفية القادمة، التي تبدأ أُمميًا في ٢٠١٦، لا زالت تراوح عند المكاسب الماديّة والعائد المادّي. نحن طالبنا في لقاءٍ متخصّص أمس بوجوب التركيز على العدل؛ بمعنى أن يعمل القانون من أجل الجميع، وذلك في ندائنا للأمم المتحدة. فالعدل الذي يشتمل بطبيعة الحال على العناصر التي ذكرت في مستند حديثي: الإنسان وفرصه في الإسهام نتيجة تفويضنا وتمكيننا له أو لها؛ الإنسان ليس بحاجة للأبوية والرعوية فقط، ولكنه بحاجة أيضًا إلى الاعتراف بكفاءاته. فأقول إنَّ تحسين إنتاجية الأراضي مع تنمية مستدامة

للموارد البشرية والأرضية والمائية، وتحسين الظروف الاقتصادية للسكان من خلال وضع البرامج الإنسانية التي تهدف إلى استئصال آفة الفقر، لن تكون ناجحة إلَّا بالتمكين والتطوير للمواطن بأنْ يُرسِّخَ أقدامَهُ على أرضية الواقع أو عتبة الأمل في هذا الإقليم المضطرب من العالم، الذي نرجو أن يبقى عربيًا إسلاميّ السِّمات.

إنَّ التنسيق كلمة غائبة عن قاموسنا، وعلى ما يبدو أنَّ الفهم المُقلّ والمُخطئ لكلمة التنسيق أنْ يسيرَ كلٌّ على نسقهِ، فكيف نُنسِّق الأنشطة القائمة الخاصة باتفاقية مكافحة التصحُّر وإدارة الأقاليم والإدارة الإقليمية المشتركة دونما حاكمية رشيدة وإرادة واضحة ما بين المركزية واللامركزية، أين الحلّ؟ أين الإرداة؟ أين الأخلاقيات؟ أين التخطيط؟ أين الأولويات؟

مطلوب أيضًا تعزيز دور المرأة، مع تأكيد مشاركة المجتمعات المحليِّة ومستعملي الأراضي لتصميم هذه الاستراتيجية وتنفيذها، وإنشاء - كما أسلفت - قاعدة معرفية للمعلومات الوطنية تضم جميع المعلومات الجغرافية والمناخية والدراسات العلمية المعرفية. وأُذكركم بأنَّنا نتعامل مع مستجدات وتحديات باستمرار، وأنَّ العنصر المعنوي في توجهنا هو عنصر أساس، وأقول إنَّ المادة تغنينا، لكن ما يغنينا بحق هو التقريب ما بين العقل والفؤاد، وما بين أنْ نكون على طبيعتنا، صادقين في التعامل مع أنفسنا وفيما بيننا ومع الخالق، وأنْ لا نُبالغ ونُزايد على بعضنا البعض، أنْ نعتمد نهج الصراحة في مخاطبة بعضنا البعض، اللهم إلا في تأسيس ذلك الخلاف في الحوار للوصول إلى صورة حضارية، وبحيث لا يُذهبُ للموضوعية قضية.

أمّا ذلك الخلاف الذي لا يُذهب للودّ قضية، فمن إدراك أنَّ علينا أنْ نُشمِّر عن ذراعنا، وأنْ ننزل إلى الميدان للتعاطف دونما ألقاب، ودونما الشعور بأننا في هذهِ الأيام قلقون، نعم قلقون متأثرون بسوداويّة تُعيقنا. كلّ ذلك صحيح، لكن

أعود مرة ثانية للإمام، وأقول الإمام القدوة هو ذلك الذي يستطيع أنْ يُحسِّن، وكلكم أئمة بصورةٍ أو بأخرى في مجالاتكم، لكن كيف نحسِّن من أنفسنا لنكونَ قدوة في مجالات غير مجال العمل اليوميّ؟

نقطةُ الماءِ النقيّة مهمّة، واسمحوا لي هنا أنْ أُشير إلى الأنفاق البنفسجية كما تُسمّى غَربيًا. فالوعي حول الاستراتيجيات المحلية لا بدّ له من أن يُساهم في توفير المياه. وأيّ جُموعٍ في المسجد، أو في المدرسة، أو في الجامعة، عليها أنْ تفهم هذه العبارة، لكنْ نوعيًا هل نستطيع تطبيق تقنيات الحصاد المائي؟ هل نستطيع إعادة استخدام المياه الرماديّة؟ هل نستطيع فصل مصادر المياه المُعالَجة عن المياه الطبيعية ومياه الفيضانات؟ وبمعنى آخر، هل نستطيع أنْ نكون سادةً في بيتنا على الأقل في إدارة الشأن المائيّ وشأن الطاقة وشأن البيئة الإنسانية؟ لنتصور المستقبل بصورةٍ مُبدعة. فالمسألة لديكم ليست مناطق نائية، ولكن رأسمال إنساني، «رأسٌ ومال» وهذا هوَ التَحدّي.

أحيّيكُمْ جميعًا. فعندما تجتمعُ الإرادةُ والإيمانُ يَكونُ هناك دومًا أملٌ وإنجــاز، وأُسلّمُ عليْكم.

محور العدد

اللاجئون
المياه
البيئة
والنزاعات الإقليمية

(١)

تـأثير الأزمـات الإقـليـميّة على الوضع المائي في الأردن

أ.د. سعد أبو ديّة*

د. حمزة السلامات**

المقدمة

تركِّز هذه الدراسة ضمن المساحة المتاحة على جانب ومتغيرات محدَّدة سلفًا راعينا بتقديمها تحقيق الفائدة العلمية ما أمكن ضمن عدد محدود من الصفحات.

هنالك الكثير من الدراسات عن موضوع المياه في الأردن، وهو موضوع يحتلّ أولوية وله حظوة قديمة؛ إذ إن بريطانيا فكَّرت في إقامة قناة من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الميت، وجاء هذا التفكير قبل معركة ميسلون التي أنهت الحكم الفيصلي في الشام. وقد عدَّد الإنجليز مزايا هذ المشروع. وظلّ (كلوب) باشا، قائد قوّة البادية في الأردن، منذ تلك المرحلة المبكِّرة في الثلاثينيات الأولى من القرن الماضي يفكِّر في مياه منطقة الأزرق الوفيرة.

لم تشكِّل المياه قلقًا للأردن لقلة أعداد الناس فيه حينذاك، لكن تدفُّق الهجرات ومنها هجرات اللاجئين الفلسطينيين للأردن عام ١٩٤٨، أدَّت إلى الاهتمام بمشاريع مياه على نحو سوف نلاحظه لاحقًا. غير أن إسرائيل سارعت إلى إيجاد أزمة مياه جديدة عندما قامت بتحويل روافد نهر الأردن عام ١٩٦٤، فأنشئت مؤسسة إقليمية أردنية لروافد نهر الأردن (وإقامة سدّ خالد بن الوليد، وسدّ نهر الزرقاء). وبالرغم من وحدة الموقف العربي إزاء هذه المسألة، فإن

* أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية.

* باحث أردني.

حرب ١٩٦٧ أنهت الموضوع لصالح إسرائيل وفشل بناء السد الأول[١]، وانشغلت الدبلوماسية الأردنية بأمور السياسة حتى بدأت الهجرات اللاحقة التي ساهمت في أزمات المياه. ولم تكن هناك أزمة مياه وبنى تحتية قبل مجيء اللاجئين السوريين بالشكل الذي سنلاحظه مع بداية الأزمة السورية وإنشاء مخيم الزعتري، الأمر الذي جعل الدبلوماسية الأردنية تنشط لتخفيف عبء هذا الضغط.

إرهاصات قضية المياه ١٩٢٠

لكن، يمكن القول أن جذور أزمة المياه في الأردن تعود إلى اللحظة الأولى التي دخلت فيها القوات البريطانية إلى هذه البلاد؛ إذ ظهرت مسألة تزويد الأردن بالمياه مع العلم أن الحاجة إلى ذلك لم تكن موجودة، فكلّ قرية أردنية كانت تشرب من مياه العيون، بيد أن فكرة الإنجليز كانت ترمي إلى أبعد من تزويد الأردنيين بمياه شرب، إذ فكّروا بإغراق وادي الأردن بالمياه عن طريق حفر ترعة تربط بين حيفا وقرية زرعين بقناة يبلغ علوها (٢٢٠) قدمًا عن سطح البحر. وحدَّد مقال ظهر في الأول من حزيران/ يونيو ١٩٢٠ مزايا هذه القناة التي فكَّر فيها الإنجليز، وذكر كاتب المقال أن فوائدها كالآتي:

١- تقليل عدد الجنود اللازمين لحفظ الأمن.

٢- تحويل كثير من أراضي فلسطين المضرّة بالقمّة إلى أراضٍ نافعة.

٣- يكون طول البحيرة (١٨٠) ميلاً تُستخدم لنقل البضائع إلى حيفا.

٤- تزيد هذه البحيرة من نزول المطر، ويزيد من خصب جدران الشهدرة بقمحها.

٥- توليد طاقة كهربائية من تبخّر المياه وتيار دائم من البحر إلى البحيرة الجديدة.

(١) وزارة الثقافة والإعلام (١٩٧٢)، **الأردن في خمسين عامًا ١٩٢١-١٩٧١**، (عمّان: وزارة الثقافة والإعلام)، ص ص ٤٤٢ – ٤٤٤.

٦- تكون القدس على بُعد (١٠) أميال من مرفأ له علاقة مباشرة بالبحر.

٧- تسهِّل تقدّم البلاد تسهيلاً كبيرًا. كما تسهِّل الأسفار على الزوّار والسيّاح وتعمل على اجتذابهم إلى البلاد[٢].

الإطار النظري للدراسة

- **مشكلة الدراسة:** تتعرَّض الدراسة إلى ناحية سياسية غير مطروقة سابقًا، وهي دور الأزمات الإقليمية في قضية المياه ابتداءً بقضية فلسطين ونزوح اللاجئين إلى الأردن، ثم القضايا اللاحقة والصراع على مياه نهر الأردن الذي أدّى إلى نشوب حرب ١٩٦٧، وانتهاءً بقضية اللاجئين السوريين.
- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوع تأثير الأزمات الإقليمية خلال الفترة (١٩٤٨ - ٢٠١٥) على موضوع المياه، وذلك من خلال عرض تطورات الأزمات تاريخيًا والجهود الأردنية المتصلة لمواجهة الأزمات.
- **أهداف الدراسة:** التعرف إلى أبرز تأثيرات الأزمات الإقليمية على المياه، وكذلك التعرف إلى أهم المشاريع والخطط المائية الأردنية التي وُضِعَت سابقًا كمحاولة لحلّ الخلافات. ومن ثم التعرف إلى الجهود الدبلوماسية الأردنية التي بُذِلَت حتى عقد اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل، وأخيرًا الحديث عن آثار الأزمة السورية الحالية.

المناهج المستخدمة في الدراسة

- **المنهج التاريخي:** إذ تقوم الدراسة على استخدام المنهج التاريخي من خلال دراسة الخافية التاريخية التي تناولت أبعاد الأزمة المائية ومراحلها منذ عام ١٩٤٨.
- **المنهج المقارن:** تعتمد الدراسة على المنهج المقارن من خلال إجراء عملية مقارنة بين أوضاع الأزمات المختلفة.

(٢) الزركلي، خير الدين (١٩٢٦)، **عامان في عمّان**، (القاهرة: المؤلف)، ص ص ١٥٨ – ١٦٠.

فرضيات الدراسة

هناك متغيّران للدراسة: **الأول** مستقلّ وهو الأزمات الإقليمية، و**الثاني** تابع وهو أزمة المياه في الأردن.

وتفترض الدراسة أن الدبلوماسية الأردنية ساهمت في التوصل إلى حلول للوضع المائي من خلال الجهود المتاحة لأن الحلول كان لها جوانب خارجية، ولذلك اعتمدت على المفاوضات التي وصلت في النهاية إلى توقيع اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٩٤. لكن الأزمة السورية دفعت بموجات متتالية من اللاجئين الجُدد ساهم وجودهم في نشوء أزمة مياه، شكّلت عبئًا سياسيًا على الأردن، مما جعل الدبلوماسية الأردنية تعود مرة أخرى لتنشط في هذا المجال.

حدود الدراسة

- الحدود الزمنية: تركز الدراسة على الفترة الممتدة من (١٩٤٨- ٢٠١٥).
- الحدود المكانية: تتناول الدراسة علاقة المملكة الأردنية الهاشمية بالدول المجاورة (إسرائيل وسوريا).

الدراسات السابقة

هنالك العديد من الدراسات، ومن أبرزها:

- دراسة عادل العضايلة (٢٠٠٥) بعنوان: «**الصراع على المياه في الشرق الأوسط**»؛ إذ تناولت الدراسة الصراعات المائية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، ومن ضمنها موضوع الاستغلال الإسرائيلي لمياه حوض نهر الأردن.
- دراسة منذر حدادين (٢٠٠٤) بعنوان: «**الدبلوماسية على نهر الأردن: تطور النزاع ومحاولات التسوية**»، وقد ركزت الدراسة على الخطط المائية بشأن حوض نهر الأردن والمحاولات الدبلوماسية الدولية لحل الخلافات المائية بين الأردن وإسرائيل.

- دراسة عمر كامل حسن (٢٠٠٨) بعنوان: «**نحو استراتيجية عربية للأمن المائي**»، وقد تناولت الاستراتيجية العربية للأمن المائي، وبحثت في الخلافات المائية لمعظم الدول العربية مع إسرائيل.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

تقوم هذه الدراسة على أساس تركيز البحث في العلاقة بين الأزمات الإقليمية وأزمة المياه في الأردن خلال الفترة (١٩٤٨- ٢٠١٥).

خلفية تاريخية

أدت الأزمات الإقليمية دومًا إلى أزمة مياه تطلَّبت تدخلاً دوليًا. ومنذ ظهرت قضية فلسطين بدأ الجهد من أجل إيجاد حلّ لمشكلة نقص المياه في فلسطين قبل الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل، لكن بعد إعلان إقامة هذه الدولة بتاريخ ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، تركَّزت خطط إسرائيل على حوض نهر الأردن، الذي يقع على الحدود مع الأردن، ومن هنا أصبحت هذه المنطقة تشكِّل محور الخلاف بين الأردن وإسرائيل.

ونتيجة المصالح المتضاربة سعت كل من إسرائيل والأردن إلى وضع خطط مائية فردية دون أن يكون هناك أي تنسيق يذكر بين الدولتين. وكانت هذه الخطط تنقسم إلى نوعين هما:

الخطط المائية الأردنية

أولاً- خطة ماكدونالد (Mardoch Macdonald) ١٩٥١: شكلت المخططات والمشاريع المائية الإسرائيلية في المنطقة دافعًا للحكومة الأردنية لتكليف (شركة ماكدونالد وشركاه) البريطانية من أجل العمل على وضع دراسة لتطوير حوض نهر الأردن واستغلال مياهه، وخلصت هذه الخطة إلى ضرورة العمل على إنشاء قناتين على جانب النهر، مع استخدام بحيرة طبريا لتخزين المياه الزائدة من نهري اليرموك والأردن وإعادة استخدامها في أوقات الجفاف وتراجع التدفق

المائي من نهر الأردن، وكذلك إنشاء قناة تحويلية لنهر اليرموك من أجل ري الأغوار الشرقية. واعتمدت هذه الخطة على مبدأ رئيسي يقوم على أن مياه أي حوض لا تؤخذ إلى خارجه ما لم تلبِّ احتياجات مناطق الحوض الداخلية. وقد رفضت الحكومة الإسرائيلية هذه الخطة لأنها لا تتناسب مع خططها التي كانت تقضي بتحويل مياه نهر الأردن خارج الحوض إلى صحراء النقب[٣].

ثانيًا- مشروع بونجر (Bunger Plan) ١٩٥٢: استعانت الحكومة الأردنية بالخبير الأمريكي (بونجر) من أجل إعداد مشروع مائي يمكّنها من إيجاد حلّ للطلب المتزايد على المياه نتيجة زيادة عدد السكان بشكل غير طبيعي بفعل هجرة الفلسطينيين عام ١٩٤٨، وكذلك تحسين مستوى القطاع الزراعي وتوليد الطاقة الكهربائية، و تركّز هذا المشروع على اقتراح إقامة سد المقارن على نهر اليرموك بطاقة تخزينية تصل إلى (٥٠٠) مليون متر مكعب، وحظي هذا المشروع بتأييد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين واستعدادها لتقديم تمويل مالي بقيمة (٤٠) مليون دولار، إلا أن الحكومة الإسرائيلية رفضت هذا المشروع بحجة أنه يتجاهل حقوقها المائية، ولجأت للضغط على الحكومة الأمريكية لدفع الوكالة الدولية لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين إلى التراجع عن فكرة تقديم الدعم المالي للمشروع[٤].

ثالثًا- خطة بيكر وهيرزا (Baker & Herza) ١٩٥٥: جاءت هذه الخطة مكمّلة لما جاء في مشروع بونجر، إذ هدفت إلى زيادة سعة السدود والقنوات التي قدمتها خطة بونجر، مع تأكيد تحويل فائض مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبريا، وإنشاء محطات توليد كهربائية، والعمل على تخفيض ميزانية بعض المشاريع المقترحة، وذلك من أجل التقليل من مخاوف الحكومة الإسرائيلية من مشروع بونجر على مواردها المائية[٥].

---

(٣) حدادين، منذر (٢٠٠٤)، **الدبلوماسية على نهر الأردن: تطور النزاع ومحاولات التسوية**، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر)، ص ٤٧.

(٤) المرجع نفسه، ص ص ٤٧ – ٤٨.

(٥) العضايلة، عادل (٢٠٠٥)، **الصراع على المياه في الشرق الأوسط «الحرب والسلام»**، (عمّان: دار الشروق)، ص ص ١٢٥- ١٢٦.

الخطط المائية الإسرائيلية

أولاً- خطة الناقل القُطري (طبريا - النقب): تشكلت هذه الخطة من مجموعة مشاريع كانت تسعى إلى تحويل مياه نهر الأردن من خلال نقلها بواسطة أنابيب إلى داخل الأراضي الإسرائيلية، وقد عملت الحكومة الإسرائيلية على البدء بتنفيذ هذه الخطة منذ عام ١٩٥٣ من خلال العمل على تحويل مياه نهر الأردن من نقطة تقع على جسر يعقوب ونقلها إلى بحيرة طبريا عبر قناة[٦].

ثانيًا- خطة السنوات السبع (١٩٥٣- ١٩٦٠): هذه الخطة عبارة عن مجموعة من المشاريع المائية التي تهدف إلى زيادة حصة إسرائيل المائية من (٨١٠) مليون متر مكعب في عام ١٩٥٢ إلى (١٧١٠) مليون متر مكعب عام ١٩٦٠، بحيث يتم تأمين هذه الزيادة من مياه نهر الأردن بمعدل (٥٤٠) مليون متر مكعب، إضافة إلى (٣٨٠) مليون متر مكعب من الأحواض الجوفية داخل إسرائيل[٧].

مشروع جونستون: أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن قضية الخلافات المائية بين الدول العربية وإسرائيل تعد من أهم محاور الصراع العربي الإسرائيلي، وأنها لا بد أن تتدخل من أجل محاولة إيجاد حل لهذه الخلافات، فقامت بإرسال مبعوث خاص للمنطقة، وهو (إريك جونستون) عام ١٩٥٣ [٨]، وفعلاً عمل جونستون على وضع تصوره لحل المشكلة من خلال الاعتماد على معيارين رئيسيين هما:

- المعيار الأول: استغلال مياه المنطقة بشكل موحَّد.
- المعيار الثاني: اعتماد مساحة الأراضي المروية وحاجة الدول للمياه.

---

(٦) العرموطي، خالد إبراهيم (١٩٩٩)، **دبلوماسية المياه: رؤية سياسية وقانونية لمسألة المياه في حوض نهر الأردن**، (المؤلف: عمّان)، ص ص ٣٤ - ٣٥.

(٧) ربابعة، غازي (د، ت)، **الأمن المائي في الوطن العربي**، (عمّان: المؤلف)، ص ص ٦٨ - ٦٩.

(٨) حدادين، منذر (٢٠٠٦)، **سلام على اليرموك: المواجهات والمفاوضات ١٩٦٧- ٢٠٠٥**، (عمّان: المؤلف)، ص ص ٢١-٢٢.

وبناءً على هذين المعيارين وضع جونستون خطة ودعا كل الدول العربية وإسرائيل إلى دراستها وإبداء رأيهم فيها. وجاءت الخطة الأولية على أساس استغلال مياه حوض نهر الأردن في مجالات الري وتوليد الطاقة الكهربائية لصالح كل من الأردن وإسرائيل بشكل أساسي. وقد ارتكز مشروع (جونستون) على مجموعة من الاقتراحات هي[٩]:

أ. بناء سد على نهر الحاصباني بعد التقائه مع نهر الأردن بسعة (١٦٥) مليون متر مكعب، على أساس أن تتم تغطية الفارق بين كمية التصريف من النهر وسعة السد من الفياضانات الشتوية وتخزينها في هذا السد.

ب. تحويل مياه أنهار الحاصباني والدان وبانياس من خلال بناء سد تحويلي على نهر بانياس لري منطقة الجليل الأعلى ومرج ابن عامر.

ج. استخدام بحيرة طبريا كخزان طبيعي لمياه نهري الأردن واليرموك، وبناء سد على نهر اليرموك، على أن يتم توسعة السد عند الحاجة.

د. بناء قناتين لري الأراضي الزراعية في منطقة الأغوار في الضفتين الشرقية والغربية بطول (١٠٠) كم لكل منها، وبسعة تصريف تصل إلى (١٦) مليون متر مكعب سنويًا في القناة الشرقية، و(١٣) مليون متر مكعب سنويًا في القناة الغربية.

هـ. تجفيف مستنقعات الحولة بهدف استصلاح الأراضي الزراعية وتقليل الفاقد من المياه بسبب التبخّر ومنع انتشار الأمراض[١٠].

اتضحت ردود فعل الطرفين العربي والإسرائيلي من خلال الجولة الثانية لجونستون في المنطقة، إذ تبنّى كل طرف مشروعًا يبين به وجهة نظره، فوضعت جامعة الدول العربية مشروعًا عربيًا لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده، وتركزت توصيات هذا المشروع على ضرورة تعديل خطة جونستون بما يضمن الحقوق

(٩) دمشقية، غسان (١٩٩٤)، **أزمة المياه والصراع في المنطقة العربية**، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر)، ص ص ٦٣ - ٦٤.

(١٠) كحالة، صبحي (١٩٨٠)، **المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي- الإسرائيلي**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، ص ص ١٩-٢٠.

العربية في مياه نهر الأردن وتأكيد رفض أي اقتراح يهدف إلى نقل مياه النهر إلى خارج حدوده، أو تحويل مياه الليطاني إلى داخل الأراضي الإسرائيلية، مع ضرورة تأكيد حق الدول بالانتفاع من الموارد المائية التي تقع ضمن حدودها(١١).

أما الجانب الإسرائيلي فقد تبنّى مشروعًا يبين وجهة نظره تحت اسم مشروع كوتون لتطوير واستثمار الموارد المائية في حوض نهر الأردن والليطاني، وعمل هذا المشروع على إعادة إحياء فكرة تحويل مجرى نهر الأردن إلى صحراء النقب، والتوقف عن تزويد أراضي الأغوار الأردنية على ضفتي النهر من مياه الينابيع والأودية المحيطة؛ بحجة ارتفاع نسبة الملوحة في هذه الأراضي، واقترحت إسرائيل رفض إرسال أي مراقبين دوليين إلى المنطقة بحجة أن ذلك يشكّل انتهاكًا لسيادة إسرائيل(١٢). وقد عمل (جونستون) على محاولة إجراء بعض التعديلات التي من الممكن أن تساهم في حلّ مشكلة توزيع المياه بين الطرفين، لكنه أدرك في النهاية أنه لا جدوى من ذلك، وقرَّر إنهاء مشروعه الذي استمر لسنتين دون أي تقدم، مع أن الأردن قبل بالتعديلات، فيما رفضت ذلك الدول العربية، وجاء العدوان الثلاثي على مصر ليضع نهاية لهذا المشروع(١٣).

ظلَّت فكرة تحويل مجرى نهر الأردن تراود أذهان قادة إسرائيل حتى أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن تنفيذها عام ١٩٦٤. وإزاء ذلك عُقد أول مؤتمر قمّة عربي في القاهرة في ذلك العام، ونتج عنه تكليف لجنة فنية لوضع مشروع عربي مضاد للمشروع الإسرائيلي، وقد أوصت هذه اللجنة بتحويل النهر من منابعة وإنشاء هيئة قومية عربية للإشراف على نهر الأردن واستثمار مياهه،

(١١) بن خضراء، ظافر (١٩٩٨)، **إسرائيل وحرب المياه القادمة**، (دمشق: دار كنعان)، ص ص ٩٢ – ٩٣.
(١٢) التميمي، عبد الملك (١٩٩٩)، **المياه العربية: التحدي والاستجابة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص ص ٦٨ – ٦٩.
(١٣) رزق، إدوارد (د، ت)، **نهر الأردن وروافده**، ترجمة: وزارة الإعلام الأردنية، (عمّان: وزارة الإعلام)، ص ص ٢٧ – ٣٠.

وخلصت إلى أن هذا المشروع العربي يهدف إلى الآتي:

- **استغلال مياه النهر لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية لصالح الدول العربية.**
- **رفض أي محاولة إسرائيلية تسعى إلى تحويل مياه النهر إلى خارج حوضه.**
- **رفض أي محاولة إسرائيلية لجرّ المياه إلى إسرائيل من خارج حدودها الجغرافية.**
- **حماية نهر الأردن وبحيرة طبريا من مخاطر التلوث وزيادة الملوحة.**
- **أخذ الحدود السياسية بين الدول بعين الاعتبار في حال تنفيذ أي مشروع يتعلق بمياه الحوض**[١٤].

اعتبرت إسرائيل أن هذا المشروع العربي يشكّل تهديدًا لأمنها ومستقبلها، ويدمّر اقتصادها، ويقضي على مشاريعها المائية، ويشكّل حربًا ضدها، ونتيجة لذلك سعت إلى الحصول على تأييد الحكومتين الأمريكية والبريطانية لموقفها، الأمر الذي أجبر العرب في النهاية على وقف العمل بالمشروع[١٥]، وقد تمكنت إسرائيل خلال حرب عام ١٩٦٧ من السيطرة على معظم روافد نهر الأردن[١٦].

(١٤) العضايلة، عادل (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص ص ١٤٧- ١٤٩.

(١٥) المرجع نفسه، ص ١٤٩.

(١٦) حسن، عمر كامل (٢٠٠٨)، **نحو استراتيجية عربية للأمن المائي**، (دمشق: مؤسسة رسلان)، ص ٥٢.

(٢)

الزيادة السكانيّة نتيجة اللجوء وأثرها على مصادر المياه

(الأردن واللجوء السوري أنموذجًا)

المهندسة دة. غيداء أبورمان

مقدمة

يُعدّ تحقيق الأمن المائي العربي المتمثل بالتوفير المستمر لاحتياجات العالم العربي من المياه؛ من أجل سدّ احتياجاته وتحقيق التنمية المستدامة، هدفًا استراتيجيًا للدول العربية كافة، مثله في ذلك مثل الأمن العسكري والأمن الغذائي؛ إذ إن نقص المياه من أهم عوائق التنمية. فالماء هو المحرّك الرئيسي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، إن لم يكن في ذلك أكثر أهمية من النفط أو يساويه على الأقل.

إن الوطن العربيّ هو الأكثر تعرضًا للتهديد في المنطقة نظرًا للتهديد الخطير الناتج عن النقص الحاد في مياهه، ولوجود أكثر من ٦٦٪ من الموارد المائية العربية خارج الحدود، وتتحكم بها ممارسات دول المنابع، كما هو الحال في نهر الفرات، ونهر النيل، ونهر الأردن، وكل ذلك يقابله غياب سياسة مائية عربية موحّدة، وهنالك عشر دول عربية ضمن الدول الأفقر بالمياه عالميًا، علاوة على أن المياه العربيّة المتجددة لا تتجاوز ١,٢٪، وكذلك الهطول المطريّ لا يتجاوز ٢,١٪ من الحصة العالمية. أما سكان الوطن العربي فيشكّلون ٥٪ من سكان العالم،

---

* أستاذة الهندسة المدنية (مياه وبيئة) - نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد، ومساعدة رئيس الجامعة للشؤون الدولية / جامعة الإسراء - الأردن.

ويحصلون على حصة أقل من ١٪ من الحصة العالمية. وسيتضاعف هذا الرقم بنسبة (١-٣) بحلول العام ٢٠٥٠.[١]

إن تحقيق الأمن المائي يعتبر من أهم الأولويات في المرحلة المقبلة، لذلك فإن النزاع على المياه قد يكون من العوامل المضافة إلى العوامل الموجودة المسبّبة لعدم استقرار المنطقة. ومن الدراسات التي أجريت حول أزمة المياه في الشرق الأوسط ما أشار إلى أن الشرق الأوسط سيشهد في غضون السنوات القادمة حربًا للسيطرة على مصادر المياه نظرًا لزيادة عدد السكان في تلك المنطقة، وزيادة برامج النمو الاقتصادي مع انحسار وتضاؤل في كميات المياه المتاحة. وقد يؤدي مثل ذلك الصراع إلى تحطيم الروابط الهشة بين دول المنطقة. إن الأمن المائي بات في المقدمة فهو الرافد الرئيسي للأمن الغذائي والقوة العسكرية والتنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية. وعلى الدول العربية أن تولي أهمية قصوى لذلك، خاصة أن نقص المياه يتوقع أن يطال ثلثي السكان في العالم عام ٢٠٥٠، وأن هناك (١١) منطقة في العالم تشكل الخلافات فيها أسبابًا للتحول إلى نزاع مسلح للسيطرة على المياه ومصادرها، حيث إن منطقة الشرق الأوسط تحتل صدارة هذه المناطق.

تتأثر منطقتنا بشكل متسارع بعدد كبير من المؤثرات والتغيرات الإقليمية والدولية، وقد أضحت هذه المتغيرات من الكثافة وقوة التأثير ما يتطلب معالجة علمية ناضجة وواعية، تنتظم فيها وفق رؤية شمولية أبعاد هذه المتغيرات وآثارها المستقبلية على الإنسان والأرض والثروات، حيث أضحت المياه إحدى أهم القضايا العالمية التي تشغل البال في ظل تراجع المياه العذبة في مناطق متعددة من العالم، لا بل إن الصراعات في غالبها صراعات مياه، حيث تقدر كمية المياه العذبة التي تجري في المسطحات المائية العالمية بنحو (٤١٠٠٠) كم٣ في السنة، يصل منها (٢٧٠٠٠) كم٣ إلى البحار، ويتسرب (٥٠٠٠) كم٣ إلى أماكن قصية في باطن

الأرض، ويبقى نحو (٩٠٠٠) كم٣ من المياه في يد الإنسان. ويرتبط نقص المياه في الدول النامية بانتشار مجموعة من الأمراض الوبائية؛ إذ أشار تقرير دولي إلى أن ٨٠٪ من أمراض مواطني العالم الثالث تسببها المياه الملوثة وأن (١٠) ملايين شخص يموتون سنويًا للسبب ذاته ، ووفقًا لتقارير الأمم المتحدة يموت حوالي (٢٠٠٠٠) طفل يوميًا بسبب نتائج نقص المياه[٢].

إن ما يشهده الأردن من أزمة جاء بسبب تزايد ضغوطات استمرار الأزمة السورية، وتوافد مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى بلدٍ يعاني شحّ مصادره المائية ويُصنَّف ضمن الثلاث دول الأفقر عالميًا بالمياه؛ إذ تصل حصة الفرد فيه إلى (١٢٠) م٣ سنويًا[٣]، في حين أن حصة الفرد العالمية ضمن خط الفقر المائي المطلق تقدر بـ (١٠٠٠) م٣ سنويًا. وهو واقع مائي صعب فرض نفسه بقوة خلال السنوات القليلة الماضية لأسباب متعددة، أهمها تزايد أعداد السكان بشكل كبير نتيجة الهجرات المتتالية التي تعرّض لها هذا البلد عبر العقود الطويلة السابقة وجراء الأحداث المتلاحقة والمتسارعة في الإقليم، التي تفاقمت بسبب الهجرة القسرية خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨، وحرب الأيام الستة عام ١٩٦٧، وحرب الخليج الأولى عام ١٩٩٠، وحرب العراق عام ٢٠٠٣، والحرب الأهلية السورية منذ عام ٢٠١١ حتى الآن، التي اضطرت مئات الآلاف من السوريين إلى اللجوء إلى بلدٍ يصنف من بين الدول الأفقر بموارد الطاقة والمياه. ومع دخول الصراع في سوريا عامه الخامس، أصبحت الأردن تستضيف (١,٢) مليون لاجىء سوري، يعيش ٨٣٪ منهم خارج المخيمات في مدينة المفرق، وإربد، وعمّان، و ١٦,٧٪ يعيشون في ثلاثة مخيمات (مخيم الزعتري، ومخيم الأزرق، والمخيم الإماراتي الأردني «مريجيب الفهود») (الشكل رقم ١).

يذكر أن حوالي ٣٢,٥٪ من مجموع اللاجئين السوريين هم من النساء، ونحو ٣٥٪ من الأطفال، ٨١٪ منهم دون سن الخامسة من العمر[٤].

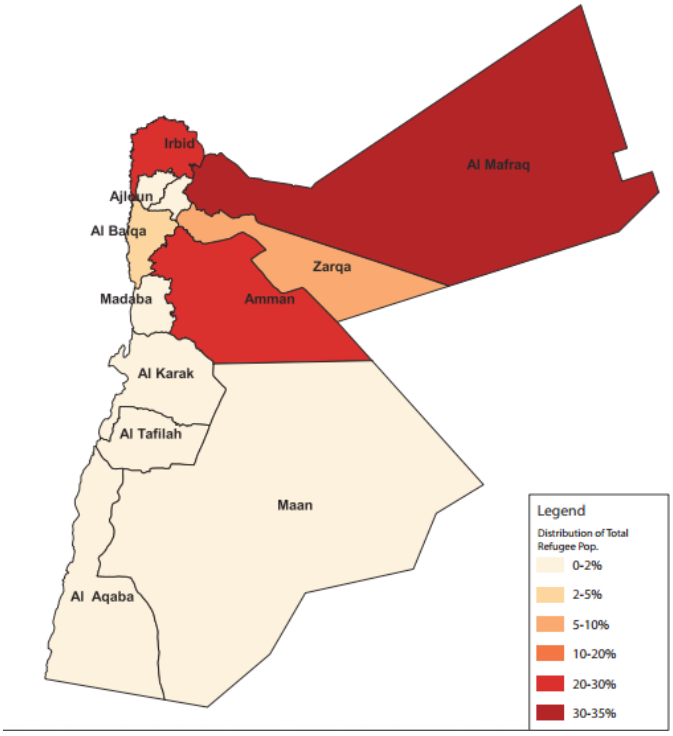

شكل(١): توزيع الاجئين السوريين في المحافظات

إن مشكلة المياه في الأردن، وما تمثله من تحديات على مختلف الصعد ونتيجة للأزمة السورية، تحتاج إلى تكاتف دولي وعالمي لكي يتمكن هذا البلد من تجاوزها. يضاف إلى ذلك ما يترتب على كون المناخ جافًا؛ إذ لا تزيد معدلات الهطول في ٩١٪ من مساحة الأردن على (٥٠ -٢٠٠) ملم سنويًا، وذلك ضمن مناطق البادية، أما الجزء المتبقي فيشمل قسم منطقة اخدود الأردن حيث لا يتجاوز التساقط المطري نسبة ٥,٧٪، وبمعدل (٥٠-٣٠٠) ملم/ السنة، ويبلغ معدل التساقط المطري في المناطق المرتفعة (٤٠٠-٦٠٠) ملم/ السنة، وبنسبة ٢,٩٪. ويبلغ المعدل السنوي لكميات الأمطار في المملكة (٨٣٠٠) م.م٣، وتبلغ نسبة ما يُستفاد من هذه الكميات حوالي (٨٪) من مياه سطحية وجوفية[٥]، كما هو موضح في الجدول رقم (١). أما كميات التدفق السنوية للمصادر المائية المختلفة خلال عامي٢٠١٣ و ٢٠١٤ بالمليون متر مكعب (م.م٣) فهي موضحة في الجدول رقم (٢).

لقد أدى وقوع الأردن ضمن هذا المناخ الجاف إلى عدم تغذية الينابيع، وخصوصًا في عجلون وجرش والبلقاء والطفيلة، إلى ما نسبته ٥٠٪. وهذا يحتاج إلى دراسات مكثفة لإيجاد حلول بديلة، فضلاً عن العمل على تحسين إدارة المصادر الطبيعية.

جدول (١): حجوم الأمطار الساقطة على المملكة للسنوات المائية (١٩٩٠/١٩٩١، و٢٠١٢/٢٠١٣)

السنة المائية	الساقط المطري مليون متر مكعب	السنة المائية	الساقط المطري مليون متر مكعب
1990/1991	8379	2002/2003	9708
1991/1992	10429	2003/2004	6951
1992/1993	5898	2004/2005	9304
1993/1994	8440	2005/2006	6258
1994/1995	8524	2006/2007	7683
1995/1996	6046	2007/2008	5194
1996/1997	8746	2008/2009	6379
1997/1998	9110	2009/2010	8728
1998/1999	2973	2010/2011	6477
1999/2000	3651	2011/2012	5943
2000/2001	7375	2012/2013	8120
2001/2002	7545	المعدل طويل الامد	8194

جدول (٢): يوضح كميات التدفق السنوي للمصادر المائية المختلفة لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ بالمليون متر مكعب (م.م٣)

المصدر	عام 2013	عام 2014	الفارق
نهر اليرموك (إلى قناة الملك عبدالله)	28.32	16.04	12.28-
نهر اليرموك (إلى سد الوحدة)	65.81	40.47	25.34-
ابار المخيبة	25.93	23.81	2.12-
وادي زقلاب	3.81	1.80	2.01-
وادي الجرم	7.28	1.94	5.34-
وادي كفرنجة	11.23	2.00	9.23-
وادي راجب	5.82	1.38	4.44-
نهر الزرقاء	135.71	127.51	8.20-
وادي شعيب	7.28	6.33	0.95-
وادي الكفرين	11.89	10.27	1.62-
وادي حسبان	5.02	3.47	1.55-
الخط الناقل/ خيريا	52.91	55.15	2.25
الأودية الشمالية الصغيرة الأخرى (سيل الحمه،وادي الريان،سيل وقاص، سيل أبو زياد)	1.71	2.74	1.03
المجمـوع	362.72	292.92	69.80-

هنالك العديد من التحديات الجِسام التي تواجه قطاع المياه في الأردن، أولها عدم وصول المياه بانتظام إلى عدد من المناطق بالرغم من أن شبكة المياه تغطي أكثر من ٩٩٪ من أراضي المملكة، وكذلك خدمات الصرف الصحي التي تغطي ٦٨٪ من مناطق المملكة، وسط عجز مائي يفوق الـ (٦٠٠) مليون م٣ [٥]. وفي ظلّ هذه المعطيات، هنالك عدة استراتيجيات وبرامج وإجراءات تم اتباعها من جانب وزارة المياه والري، ومنها إنجاز مشروع جرّ مياه الديسي لتأمين وجلب ٧٠٪ من طاقة المشروع البالغة (١٠٠) مليون م٣، حيث بُدىء بضخ المياه من أجل التخفيف من حدّة الأزمة المائية ووصول المياه إلى عمّان العاصمة والمناطق الأكثر اكتظاظًا بالسكان في الزرقاء والرصيفة، مع إعادة ترتيب وضع برنامج الدّور للتزويد المائي للمناطق، وزيادة ساعات الضخ. وفي بداية عام ٢٠١٤ تم التخفيف من حدّة العجز المائي، ما أدى إلى تحسن الوضع كثيرًا بعد تشغيل عدد كبير من الآبار وتأهيل المحطات وإعادة توجيه كميات من المياه من مناطق إلى أخرى، كما هو موضح في الشكل رقم (٢).

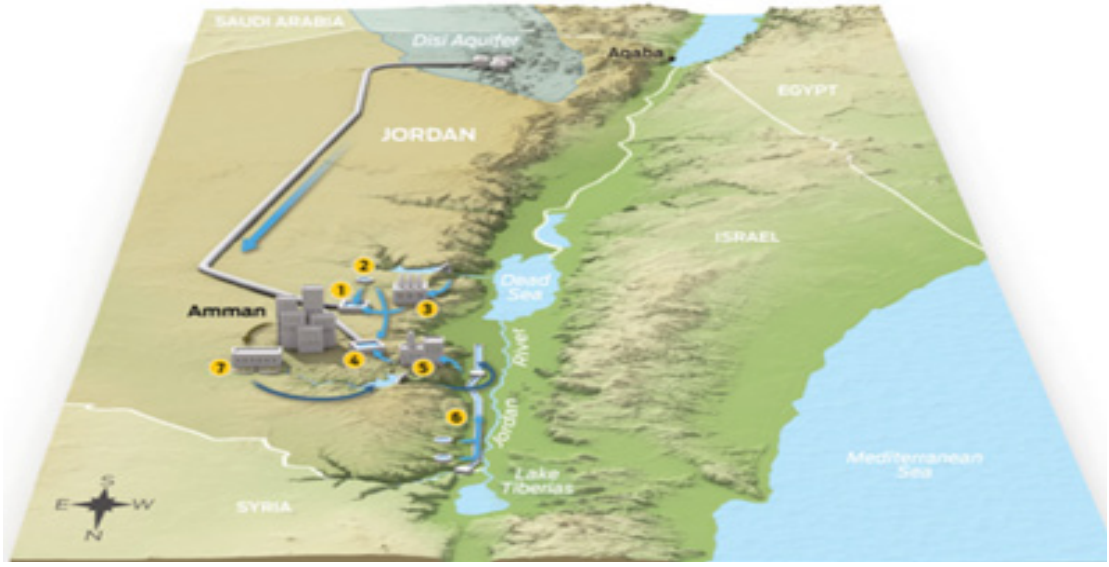

شكل (٢): امتداد مشروع الديسي

كما أن هنالك مشروع ناقل البحر الأحمر – البحر الميت (ناقل البحرين)، الذي سيبدأ تنفيذه في غضون الفترة المقبلة. وعلى وزارة المياه والري القيام بتنفيذ عدد آخر من المشاريع المائية ومشاريع الصرف الصحي في مختلف المناطق، وتنفيذ شبكة الناقل الوطني للمياه، التي يشكل ناقل الديسي عمادها الأول، لنقل كميات المياه اللازمة إلى مناطق البلاد كافة، بمرونة وسهولة، واستكمالاً إلى محافظات الشمال والوسط والجنوب للتخفيف من الأزمة المائية الحاصلة.

وقد أدت الزياده السكانية في الأردن إلى زيادة كميات التزويد لمياه الشرب في المملكة. ولدى دراسة كميات التزويد المائي قبل حدوث الأزمة السورية للسنوات (٢٠٠٤ لغاية ٢٠٠٩)، يُلاحظ أن الكميات المذكورة قد زادت بنسب بسيطة كما هو موضح في الجدول رقم (٣)، أما لدى دراسة كميات التزويد المائي للمملكة ما بين عامي (٢٠١٠-٢٠١٤)؛ أي عقب الأزمة السورية وقدوم اللاجئين السوريين إلى الأردن، كما هو موضح في الجدول رقم (٤)، فإننا نلاحظ أن كمية التزويد المائي قد زادت؛ إذ كانت كمية التزويد المائي في عام ٢٠٠٩ – قبل الأزمة السورية – تبلغ (٣١٣,٤) م.م٣. أما في عام ٢٠١٤ فنلاحظ زيادة واضحة في هذه الكمية التي أصبحت (٤٢٧,٩) م.م٣، مما يدلّ على أثر واضح للزيادة السكانية على كميات التزويد المائي.

جدول (٣): كمية التزويد لمياه الشرب (م. م ٣) ما بين عام «٢٠٠٤-٢٠٠٩» قبل الأزمة السورية

مؤشر الأداء	القيمة المحققة ٢٠٠٤	القيمة المحققة ٢٠٠٥	القيمة المحققة ٢٠٠٦	القيمة المحققة ٢٠٠٧	القيمة المحققة ٢٠٠٨	القيمة المحققة ٢٠٠٩
كمية التزويد لمياه الشرب (م. م٣)	٢٧٥,٧٧	٢٨١,٩٩	٢٨٦,٣	٣٠٠,٨٩	٣٠٧	٣١٣,٤

جدول (٤): كمية التزويد لمياه الشرب (م. م ٣) ما بين عام ٢٠٠٩-٢٠١٤ خلال الأزمة السورية

مؤشر الأداء	القيمة المحققة ٢٠٠٩	القيمة المحققة ٢٠١٠	القيمة المحققة ٢٠١١	القيمة المحققة ٢٠١٢	القيمة المحققة ٢٠١٣	القيمة المحققة ٢٠١٤
كمية التزويد لمياه الشرب (م. م٣)	٣١٣,٤	٣٢٧,٧	٣٣٠	٣٣٩,١	٣٦٧	٤٢٧,٩

وعند دراسة كميات التزويد المائي لكل محافظة في الأردن خلال العامين السابقين، والموضحة في الجدول رقم (٥)، نلاحظ أن كل من محافظة العاصمة والزرقاء وإربد والمفرق، قد شهدت زيادة واضحة في كمية التزويد المائي خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤. ويعود ذلك إلى زيادة أعداد اللاجئين السوريين في تلك المحافظات، وخاصة في محافظة العاصمة التي زادت نسبة التزويد المائي فيها ٢٠٪، وكذلك في محافظتي إربد والمفرق.

جدول (٥):كمية التزويد لمياه الشرب (م. م٣) لمختلف المحافظات الأردنية للعامين (٢٠١٣- ٢٠١٤)

المحافظات	كمية التزويد لمياه الشرب (م م٣) عام ٢٠١٣	كمية التزويد لمياه الشرب (م م٣) عام ٢٠١٤
العاصمة	١٥١,٧٧	١٧٩,١٩
الزرقاء	٥٤,١٣	٦٦,٥٥
إربد	٤٢,١٣	٤٥,٢٠
المفرق	٢٠,٠٨	٢٤,٧٤
البلقاء	٣٠,٠٩	٣٥,٧٤
الكرك	١٨,٩٢	٢٠,٤٨
الطفيلة	٤,١٩	٥,٤٧
معان	١١,٤٧	١٤,٢٦
جرش	٦,٢	٦,٦٨
عجلون	٤,٧	٤,٨٥
مأدبا	٨,٩٩	٨,٨٦
العقبة	١٦,٢٩	١٦,٠٠
	٣٦٨,٩٦	٤٢٧,٩٩

ويوضح الشكل (٣) مقارنة التزويد المائي للمحافظات قبل الأزمة السورية للأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٧)[٦]، أما شكل (٤) فيوضح مقارنة بين التزويد المائي للمحافظات عام ٢٠١٣ والتزويد المائي للمحافظات عام ٢٠١٤ بعد اللجوء السوري، [٥].

شكل (٣): مقارنة التزويد المائي للمحافظات قبل الأزمة السورية للأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٧)

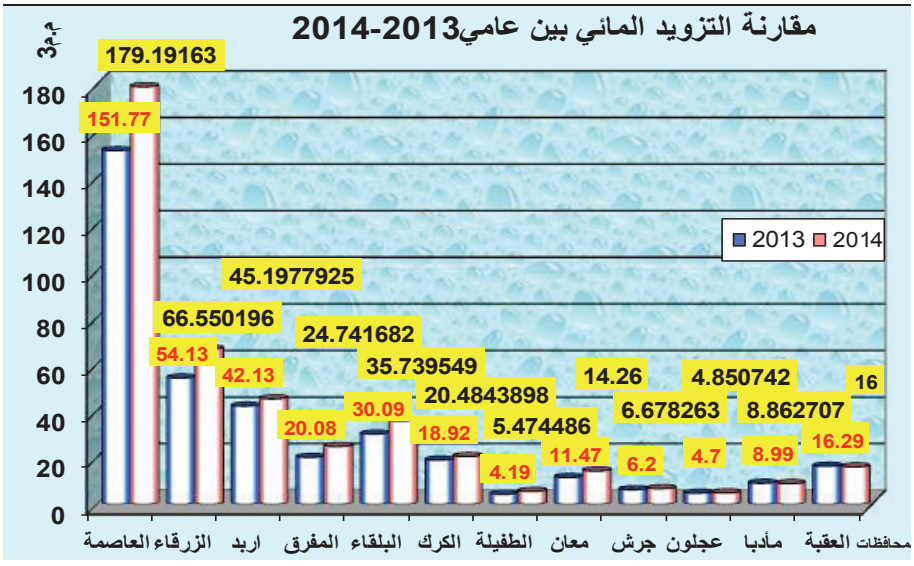

شكل (٤): مقارنة بين التزويد المائي للمحافظات عام ٢٠١٣ والتزويد المائي للمحافظات عام ٢٠١٤ بعد اللجوء السوري

إن تأثير الزيادة السكانية في الأردن على قطاع المياه يشمل كميات التزويد المائي ونوعية المياه؛ ومن ثم معالجة وتنقية مياه الصرف الصحي، فهذه الأمور

تتأثر معًا بأية تغيّرات سكانية مفاجئة، خاصة أن جميع المشاريع المتعلقة بقطاع المياة مبنية على تنبؤات بأعداد السكان المتوقعة، ومنها مشاريع محطات تنقية المياه العادمة، فيتم الأخذ بالحسبان أعداد السكان المتوقعة في مدينة معينه خلال عشرين سنة قادمة عند تصميم المحطات؛ من أجل أن تستمر هذه المحطات في معالجة المياه بكفاءة وقدرة استيعابية مناسبة لتحمُّل الأعباء والأحمال الداخلة إليها، خلال تلك السنوات القادمة، غير أن الزيادة السكانية المفاجئة التي حدثت بعد الأزمة السورية قد ساهمت في زيادة الضغط على محطات التنقية، وزيادة الأحمال الداخلة إليها، مما سيحدث أثرًا سلبيًا في كفاءة هذه المحطات وقدرتها على معالجة المياه العادمة في المستقبل.

لقد زادت نسبة المخدومين بشبكات المياه والصرف الصحي من ٦٢٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٦٨٪ عام ٢٠١٣، مما يدلّ على أن قطاع المياه قد أولى اهتمامًا خاصًا بعد اللجوء السوري لزيادة شبكات الصرف الصحي، كذلك هناك ٩٨٪ من نسبة السكان في الأردن مخدومين بشبكة المياه في مختلف المحافظات الأردنية[٥].

ونلاحظ في الجدول رقم (٦) كميات المياه الداخلة والمعالجة في محطات التنقية قبل اللجوء السوري خلال العامين ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وفي أثناء اللجوء السوري خلال الأعوام ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢. إن هذه الزيادة السكانية في الأردن أثرت على قطاع الصرف الصحي من جهة أن كميات الأعباء والأحمال الداخلة على جميع محطات التنقية قد زادت بشكل ملحوظ، مما سبَّب ضغطًا على بعض المحطات، مع ملاحظة زيادة كمية المياه المستغلّة، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بين عامي ٢٠٠٨ قبل اللجوء السوري حتى عام ٢٠١٣ بعد اللجوء السوري، وكذلك فإن أعداد المحطات العاملة قد زادت من (٢٢) محطة عاملة عام ٢٠٠٨ إلى (٢٧) محطة تنقية مياه عادمة عام ٢٠١٣[٥].

جدول(٦) : كمية المياه الداخلة والمعالجة في محطات التنقية (٢٠٠٨-٢٠١٣)

السنة	عدد المحطات العاملة	كمية المياه الداخلة إلى محطات التنقية (مليون متر مكعب سنويًا)	كمية المياه المعالجة الخارجة من محطات التنقية (مليون متر مكعب سنويًا)	كمية المياه المستغلة (مباشرة أو غير مباشرة)	نسبة استغلال المياه المعالجة
٢٠٠٨	٢٢	١١١	١٠٨	١٠٠	٪٩٠
٢٠٠٩	٢٢	١١٤	١٠٨	١٠٠	٪٩٠
٢٠١٠	٢٤	١١٨	١١٠	١٠٢	٪٩٢
٢٠١١	٢٦	١١٥	١١١	١٠٢	٪٩٢
٢٠١٢	٢٦	١٢٢	١١٨	١٠٩	٪٩٢
٢٠١٣	٢٧	١٢٦	١٢١	١١١	٪٩٢

بالرغم من الإجراءات السالفة الذكر إلا أن العبء كبير جدًا، فالمناطق الشمالية تشهد موجات كبيرة يوميًا من اللاجئين (مثل مناطق الرمثا، وإربد، والمفرق، والبادية الشمالية)، وكذلك العاصمة عمّان. وأما عن المشاكل التي تواجه إدارة المياه في الأردن فأنها مشاكل جمّة، وإن حصر المشكلة وحلّها بتطوير مصادر جديدة لم يعد خيارًا قابلاً للتنفيذ حاليًا، وبالتالي فإن هناك حاجة ماسّة ومُلحّة لإجراء تحول استراتيجي من ثقافة تنمية مصادر وموارد المياه إلى ثقافة تحسين إدارة المياه، وترشيد الاستهلاك، وتشجيع إعادة الاستعمال، وحماية المصادر المائية من الاستهلاك المفرط الجائر ومن التلوث أيضًا. وهنالك شرط مهم لتفعيل إدارة الموارد المائية على نحو مستدام، وهو ضرورة العمل على توسيع نطاق المعرفة حول المياه الجوفية والسطحية وأحواض الأنهار.

إن دراسة الموازنة المائية لعدة سنوات، قبل تدفق اللاجئين السوريين في عام ٢٠٠٩ وبعد تدفقهم حتى عام ٢٠١٣، ستوضح بعض الآثار المترتبة جراء اللجوء السوري على واقع المياه في الأردن، ومن أجل تقييم أثر اللاجئين السوريين على موارد المياه، يجب استعراض الدراسات المتعلقة بتخطيط إدارة المياه في الأردن لمعالجة الثغرات الموجودة في الأبحاث الحالية، والتخطيط لإدارة أفضل للموارد المائية في الأردن باستخدام تقنيات حديثة مثل نُظم المعلومات الجغرافية. فالموازنة

المائية تعتمد على كميات تدفق المياه الداخلة والخارجة من مصادر المياه المتوفرة، وحساب قيمة الجريان السطحي والترسيب، إضافة إلى الأخذ بالحسبان كميات التبخر، وتحديد كميات التزويد المائي لجميع المحافظات.

إن البيانات التي تم الحصول عليها حول المصادر المتاحة للمياه السطحية والمياه الجوفية اعتمدت على تقارير صادرة عن وزارة المياه والري عن تقييم الواقع المائي الحالي، فحوالي ٣٧٪ من موارد الأردن المائية تأتي من المياه السطحية [٧]، وتشمل هذه المصادر التدفقات القادمة من وادي الأردن، ومن الينابيع والفيضانات. أما مياه الصرف الصحي المعالجة فهي تشكل مصدرًا آخر للمياه في الأردن أُخذ بالحسبان في دراسة الموازنة المائية لأنه يمثل أحد أهم المصادر المائية التي يعتمد عليها حاليًا في الأردن.

وتندرج استخدامات المياه السطحية في الأردن ضمن أربعة قطاعات، هي: قطاع الزراعة، والبلديات، والصناعة، والمواشي. إلا أن الغالبية العظمى من المياه السطحية يتم استخدامها لأغراض الري. وبالمقارنة بين توزيع استخدامات المياه على القطاعات سالفة الذكر قبل الأزمة السورية (عام ٢٠٠٩) وبعد الأزمة السورية (عام ٢٠١٢) (الجدول رقم ٧،٨)، وُجد أن استخدامات المياه السطحية عام ٢٠٠٩ كانت (٢٨٣,٣) مليون متر مكعب (بما نسبته حوالي ٧٣٪) من إجمالي الاستخدام للمياه السطحية، الذي يستخدم غالبًا للزراعة في وادي الأردن. وكان قطاع البلديات ثاني أعلى مستهلك من مصادر المياه في عام ٢٠٠٩، بحجم بلغ (٩٣,٨) مليون متر مكعب (حوالي ٢٤٪ من إجمالي استخدام المياه السطحية) [٨].

وعلى الرغم من أن القطاع الزراعي يستهلك معظم المياه السطحية في عام ٢٠١٢، فإنه يلاحظ أن هنالك انخفاضًا بنسبة ٢٣٪ من إجمالي استخدام المياه السطحية في هذا القطاع، ويبدو أن تغييرًا في سياسات إدارة المياه قد أثر على انخفاض النسبة المستخدمة في القطاع الزراعي، إذ أصبح استخدام المياه العادمة المعالجة لأغراض الزراعة سائدًا، مما يوفر استخدامات المياه لقطاع البلديات.

جدول (٧): استخدامات المياه السطحية في الأردن عام ٢٠٠٩

Surface Water Supply (2009) MCM					
Source	Livestock	Irrigation	Industrial	Municipal	Total
Jordan Rift Valley	0	104.8	2.0	49.6	156.4
Springs	0	39.1	0.9	44.2	84.2
Base & Flood	7	38.3	0	0	45.3
Registered Treated Wastewater	0	101.1	1.2	0	102.3
Non Registered Treated Wastewater	0	-	-	-	
Total	7	283.3	4.1	93.8	388.2

Source: MWI (2014)

جدول (٨): استخدامات المياه السطحية في الأردن عام ٢٠١٣

Surface Water Supply (2012) MCM					
Source	Livestock	Irrigation	Industrial	Municipal	Total
Jordan Rift Valley	0	36.5	5.1	105	146.6
Springs	0	31	0	17	49
Base & Flood	7	37.7	0	0	44.7
Registered Treated Wastewater	0	100	1.4	0	101.4
Non Registered Treated Wastewater	0	-	-	-	
Total	7	205.2	6.5	122	340.7

Source: MWI (2014)

تعد المياه الجوفية أيضًا من أهم المصادر المائية في الأردن، وعند دراسة مصادرها نجد أن الأحواض المائية الجوفية مكوّنه من نوعين: الأول، مياه جوفية متجددة تشكل (١٠) أحواض جوفية من أصل (١٢) حوضًا، والحوضان الباقيان هما حوض الديسي وحوض الجفر. وهي أحواض غير متجددة كما يوضح ذلك الشكل رقم (٥). إن الأحواض الجوفية تعاني من قلة التزويد المائي بسبب شحّ الأمطار في الأردن، إضافة إلى الضخّ الجائر الذي أدى إلى تملّح بعض الأحواض الجوفية.

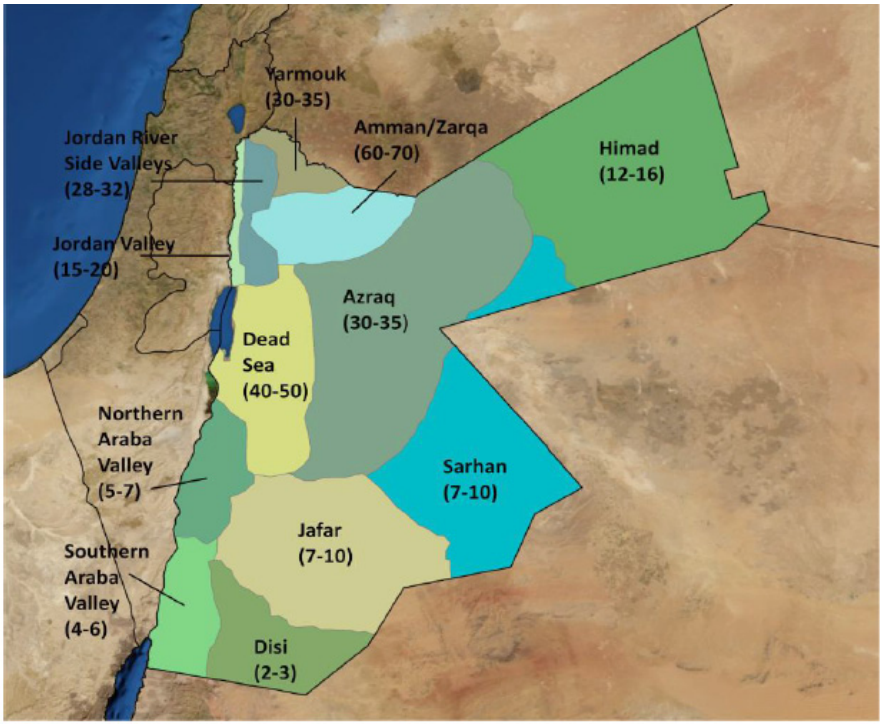

شكل (٥): الأحواض المائية الجوفية ومعدل الاستخراج الآمن في الأردن

تشير الدراسات السابقة إلى أن حوض عمّان-الزرقاء (الجوفي والسطحي)، الذي أنشىء عليه مخيم اللاجئين السوريين (الزعتري)، قد تعرض إلى سوء إدارة لمياه الحوض منذ زمن بعيد، إذ تؤكد الدراسات بأن الحوض الجوفي منه قد تعرّض للضخّ الجائر، مما زاد من نسبة الأملاح الذائبة في مياه الحوض، إضافة إلى أن الطبقات الجيولوجية التي يتكوّن منها الحوض هي طبقات الحور ذات السماكة القليلة، ويتميز هذا الحوض الجوفي بعدم وجود طبقات حامية سميكة؛ مثل طبقات (Aquiclude) التي تحمي الحوض من وصول الملوّثات إلى مياهه الجوفية، وبذلك تزداد احتمالية تلوث هذا الحوض جراء إنشاء مخيم الزعتري، خاصة أن المخيم يخلو من البنية التحتية وشبكة الصرف الصحي، الأمر الذي يعني زيادة حجم المخاطر التي قد تتعرّض لها المياه الجوفية.

أما فيما يتعلق بحوض الأزرق الجوفي، الذي أُقيم عليه ثاني أكبر مخيمات اللاجئين السوريين، فقد تعرّض أيضًا منذ ما قبل اللجوء السوري إلى الضخّ الجائر الذي ساهم في زيادة نسبة الأملاح في المياه بشكلٍ كبير، كما ساهمت الممارسات الخاطئة والتغيير المناخي في جفاف واحة الأزرق بالكامل. ومع تزايد احتمالية المخاطر التي سيتعرض لها حوض الأزرق بعد إقامة مخيم اللاجئين السوريين (الأزرق)، الذي يتسع لـ (١٣٠,٠٠٠) لاجىء، وحيث إن الأردن يتلقى حوالي ٦٣٪ من مصادر مياهه من المياه الجوفية (٩)؛ فإن إجمالي المعروض من المياه الجوفية المستخدمة قد ارتفع من (١,٤٨٤) مليون متر مكعب في عام ٢٠٠٩ أو قبل اللجوء السوري، ليصل إلى (١,٤٩٤) مليون متر مكعب في عام ٢٠١٢ [٥]؛ أي بعد اللجوء السوري.

وبالنسبة إلى أحواض المياه الجوفية غير المتجددة؛ مثل حوض الديسي، فإنها عادة ما تستغرق فترة أطول من الوقت لتجديد أو إعادة تغذية الحوض الجوفي (Recharge)، وبالتالي فإنه ينبغي توخي الحيطة والحذر عند استخدامها والضخّ منها.

ومع أن استخدامات المياه الجوفية في الأردن تتدرج ضمن قطاعات أربعة: قطاع الزراعة، والبلديات، والصناعة، والمواشي، إلا أن الغالبية العظمى من المياه الجوفية يتم تخصيصها للاستخدام في الشرب وقطاع البلديات، ومن ثم في قطاع الزراعة. وبالمقارنة بين توزيع استخدامات المياه على القطاعات سالفة الذكر قبل الأزمة السورية (عام ٢٠٠٩) وبعد هذه الأزمة (عام ٢٠١٢)، كما يوضح الجدول رقم (٩)، فإن توزيع المياه الجوفيه لعام ٢٠٠٩ يبين استهلاك القطاع الزراعي لـ (٢٤٥,٧) مليون متر مكعب (٨) من إمدادات المياه (حوالي ٥٠٪ من الاستخدام الكلّي للمياه الجوفية)، واستخدام قطاع البلديات لـ (٢٠٤,٤) مليون متر مكعب (حوالي ٤٢٪ من إجمالي استخدام المياه الجوفية).

ويوضح الجدول رقم (١٠) توزيع المياه الجوفية للعام ٢٠١٢، حيث يُلاحظ أن هنالك زيادة في كمية المياه المخصصة لقطاع البلديات بنسبة (١٢,٦٪)، وكذلك وجود زيادة في كمية المياه المخصصة للقطاع الزراعي عما كانت عليه في عام ٢٠٠٩ بنسبة (٥,٢٪) [٥]. ولدى مقارنة استخدامات المياه الجوفية مع استخدامات المياه السطحية، التي عُرضت سابقًا، نلاحظ أن استخدامات المياه السطحية قد انخفضت من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٢، مع تغيير في استخدام المياه للزراعة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢. هذا التغيير في مجال إدارة المياه يمكن أن يكون نتيجة لانخفاض توافر المياه من أحد المصادر، وكذلك بسبب اللجوء لاستخدام المياه العادمة المعالجة في ري المزروعات، مما يقلّل من كميات المياه الجوفية المخصصة للزراعة.

roundwater Use in 2009

Supply (2009) MCM				
	Livestock	Irrigation	Industrial	Municipal
	0.83	203.4	18.6	187.2
	0.05	42.3	14.3	17.2
	0.85	245.7	32.9	204.4

14)

جدول (٩): استخدامات المياه الجوفية في الأردن عام ٢٠٠٩

n's Groundwater Use in 2012

ıter Supply (2012) MCM				
	Livestock	Irrigation	Industrial	Municipal
	0.1	217	19	197
able	0	34	7	20
	0.1	251	26	217

I (2014)

جدول (١٠): استخدامات المياه الجوفية في الأردن عام ٢٠١٢

توضح جميع الدراسات السابقة المتعلقة بأحواض المياه الجوفية، أن معدل استخراج المياه الجوفية غالبًا ما تجاوز العائد الآمن بالنسبة لمعظم الأحواض، مما يدل على إعادة غير مستدامه لهذا المصدر من مصادر المياه الأخرى، مما يؤثر في استغلال مصادر المياه الجوفية، وعند المقارنة بين واقع الأحواض الجوفية في عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٢ (قبل الأزمة السورية وبعدها) مع الأخذ بالحسبان أن الأحواض الجوفية تعاني من الاستنزاف والضخّ الجائر، نجد أن معدلات استخراج المياه الجوفية ومعدلات التغذية من (١٢) حوضًا جوفيًا في عام ٢٠٠٩، قبل تدفق اللاجئين، بلغ (٣,٩٨٪)، فيما بلغ متوسط حجم تغذية المياه الجوفية (٦٠ مليون متر مكعب)[٨]، وفي عام ٢٠١٢ بلغ متوسط معدل تغذية المياه الجوفية (٤,٧٢٪)، بمعنى أن هذا المعدل كان أعلى من المتوسط في كلٍّ من أحواض (اليرموك، وعمّان – الزرقاء، وشمالي وادي عربة)[٥].

وعلى الرغم من أن بعض الأحواض الفردية تُظهر الاختلافات في الزيادة أو النقصان خلال تلك الفترة الزمنية، إلا أن معدلات التغذية في الأحواض الجوفية تتأثر في الغالب بعدة عوامل أهمها: هطول الأمطار والظروف المناخية، ونفاذية المياه إلى الحوض، ومعدلات التبخّر. ومن المُلاحَظ أيضًا في نتائج اللجوء السوري على الواقع المائي في الأردن أن هنالك انخفاضًا في منسوب المياه الجوفية؛ إذ بلغ معدل الانخفاض في المتوسط (١ متر واحد) سنويًا، ومن المتوقع لها أن تنخفض إلى (١,٥ متر) سنويًا في المرحلة الحالية بسبب زيادة معدل الضخّ المتوقع. ويقدِّر المختصون أن يصل انخفاض المياه الجوفية إلى (٢ متر) سنويًا، ذلك أن الآبار في مخيم الزعتري توفر المياه بمعدل ضخّ مقداره (٥٠ إلى ٦٠ متر مكعب) في الساعة. وتُنقل المياه القادمة من هذه المصادر بواسطة الشاحنات إلى خزانات حفظ المياه المنتشرة في جميع أنحاء المخيم[٥].

إن الهدف من تقييم تدفق اللاجئين السوريين هو تحديد العلاقة بين الزيادة في عدد السكان واستخدامات المياه والتغيرات الناتجة في الميزانية المائية، الموضحة على مدار (١٣) عامًا في الجدول رقم (١١) فيما يتعلق بمعدلات التساقطات المطرية، ومعدلات التبخر، والتغذية الجوفية.

جدول(١١): الموازنة المائية السطحية والجوفية للأعوام (٢٠٠٠-٢٠١٣)

السنة	المطر	التبخر	الفيضانات	التغذية الجوفية
2000	3651	3474	75	102
2001	7375	7063	148	164
2002	7545	7012	162	371
2003	9708	9026	275	406
2004	6951	6551	134	266
2005	9304	8671	270	364
2006	6258	5813	157	289
2007	7683	7201	195	288
2008	5194	4869	115	209
2009	6379	5903	127	349
2010	8728	8092	210	425
2011	6073	6477	119	285
2012	5943	5535	139	269
2013	8120	7689	187	244
معدل طويل الامد	8194	7582	194	418

يمثل الجدول رقم (١٢) مجموع أعداد اللاجئين السوريين في جميع محافظات المملكة حتى كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، فقد استقبل الأردن حتى نهاية شهر آذار/مارس ٢٠١٥، حوالي (٣٧٦,٦٢٥) لاجىء سوري، يُضاف إلى ذلك حوالي (٧٥٠,٠٠٠) مواطن سوري قدموا قبل الأزمة، بما أصبح مجموعه الكلي (١,٣٧٥,٣٧٦) مليون لاجئ سوري تقريبًا، منهم ٢٠٪ داخل المخيمات، و٨٠٪ في كلٍّ من المفرق، وإربد، وعمّان[٤]. ولا تشمل هذه الأرقام أعداد اللاجئين غير المسجلين، وبالتالي فإن هذه الأرقام هي أقل مما هو عليه واقع الحال فيما يخص العدد الفعلي للسكان السوريين في الأردن. وقد استضافت محافظة المفرق، التي يقع داخلها أكبر مخيم للاجئين (مخيم الزعتري)، العدد الأكبر من موجات اللجوء بنسبة ٦٠,٥٪، وبالعودة إلى تقارير شركة «اليرموك للمياه»، التي تدير موارد المياه في المفرق، يتبين أن زيادة الضغط على المياه لديها كان نتيجة للعدد الكبير من اللاجئين.

لقد بلغ عدد السكان في منطقة المفرق قبل تدفق اللاجئين السوريين في عام ٢٠١٢ [١٠]، (٢٨٩٣٠٩)، ونما هذا العدد ليصل إلى (٣٠٠٣٠٠) بحلول عام ٢٠١٣ [١١]. أما في المحافظات الأخرى التي استضافت أيضًا أعدادًا كبيرة من اللاجئين، فقد بلغت نسبتهم في مدينة إربد (١٠,٨٣٪) من السكان في المدينة حتى نهاية عام ٢٠١٣، وفي محافظة عجلون (٦,٦٤٪) من مجمل عدد السكان، وفي العاصمة عمّان (٥,٣٩٪) من مجمل عدد السكان، وفي محافظة جرش (٥,٤٤٪) من مجمل عدد السكان، وفي محافظة الزرقاء (٥,٠٣٪) من مجموع السكان [٤].

جدول (١٤): أعداد اللاجئين السوريين في جميع محافظات المملكة عام ٢٠١٣

Population of Syrian Refugees					
Governorate	Total Registered Refugees	Host Communities/Registered	Camps/Registered	Total Population of Governorate (2012)	Percent of Refugees/Governorate
Ajloun	9752	9752		146900	6.64%
Amman	133373	133373		2473400	5.39%
Aqaba	2040	2040		139200	1.47%
Balqa	14145	14145		428000	3.30%
Irbid	123099	121657	1442	1137100	10.83%
Jerash	10420	10420		191700	5.44%
Karak	8505	8505		249100	3.41%
Maan	5454	5454		121400	4.49%
Madaba	7343	7343		159700	4.60%
Mafraq	181683	59146	122537	300300	60.50%
Tafileh	2114	2114		89400	2.36%
Zarqa	47849	43983	3886	951800	5.03%
Dispersed in Jordan	3796	3796		-	-
Total	549575	421730	127845	6388000	8.60%

Source: MW (2014)

ويوضح الشكل الآتي (٤) أعداد اللاجئين السوريين وتوزيعهم في مختلف المحافظات الأردنية حتى شهر آذار/ مارس عام ٢٠١٥:

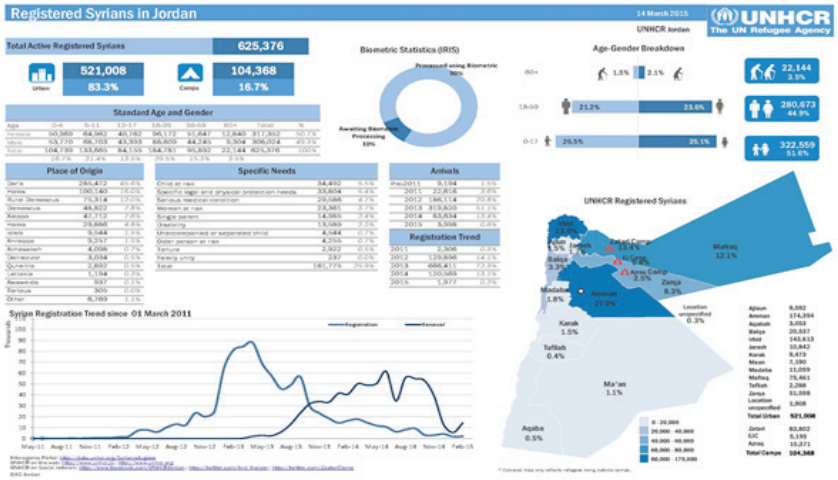

شكل (٦) : أعداد اللاجئين السوريين وتوزيعهم في مختلف المحافظات الأردنية حتى شهر آذار/مارس عام ٢٠١٥

ساهمت الزيادة السكانية المفاجئة في الأردن في زيادة الطلب على المياه، وبحسب تقديرات وزارة المياه والري للعام ٢٠١٤، كان من المقدَّر أن يكون الطلب على المياه حوالي (٢٠,٦٥) مليون متر مكعب سنويًا مع وجود ما مجموعه (٦٠٠,٠٠٠) لاجئ، آخذين بالاعتبار أن (متوسط استهلاك اللاجئين للمياه هو ٤٥ لتر/ ج/ د) في المخيمات، فيما متوسط استهلاك اللاجئين في المدن الأردنية للمياه يوازي استهلاك المواطن الذي يقدَّر بحوالي (٩٠ لتر /ج ج/ د). أما بخصوص مخيم الزعتري، فقد بلغت كمية الطلب على المياه (١,٢) مليون متر مكعب سنويًا (إذا كان متوسط استهلاك اللاجئين للمياه هو ٤٥ لتر/ ج/ د). وبملاحظة أن كمية الطلب على المياه في مخيم الأزرق للاجئين مع وجود حوالي (١٣٠,٠٠٠) لاجئ ستكون (١,٦) مليون متر مكعب سنويًا (إذا كان متوسط استهلاك اللاجئين للمياه هو ٤٥ لتر/ ج/د) حسب الاتفاقيات الموقّعة مع المنظمات الدولية[٥].

ولتقييم تأثير اللاجئين، تم حساب الكمية التقديرية لاستخدام المياه من جانبهم ومقارنتها بكمية المياه المستخرجة والمخصصة للاستخدام المنزلي. وبلغت النسبة المئوية لاستخدام المياه لحوالي (٦٠٠,٠٠٠) لاجئ (٢,٣٪) تقريبًا من إجمالي استهلاك المياه في الأردن. كما بلغت النسبة المئوية التقديرية لاستخدام المياه بشكل عام لحوالي (١,٢) مليون لاجئ (٤,٥٪) تقريبًا من إجمالي استهلاك المياه في الأردن. وبلغت النسبة المئوية لاستخدام المياه في مخيم الزعتري حوالي (٠,٨٪) من إجمالي المياه المستخرجة من المياه الجوفية لحوض عمّان – الزرقاء في عام ٢٠١٣.

إن الطاقة الاستيعابية لأعداد اللاجئين في مخيم الأزرق تقدر بحوالي (١٣٠,٠٠٠) لاجئ، ويبلغ معدل ما سيتم استهلاكه من المياه حوالي (٢,٩ ٪) من إجمالي استهلاك المياه في الأردن.

وبالمجمل فإن ما يزيد على (١) مليون لاجىء سوري يستهلكون حاليًا ما يزيد على (٢٢٪) من كميات المياه في الأردن[١٢].

وفي نطاق دراسة الآثار المترتبة على قطاع المياه جراء اللجوء السوري، تم دراسة جميع المشاريع التي قامت بها المفوضية العليا للاجئين السوريين، مثل مشروع تقييم الأثر البيئي (Environmental Impact Assessment EIA) لمخيم الزعتري[٩]، حيث بيَّن المشروع أن هنالك دورًا للإدارة البيئية في عملية التخطيط للاجئين السوريين، وخلال المشروع تم التطرق إلى الشروط الأساسية لموارد المياه في مخيم الزعتري، وتحديد الثغرات في إطار عملية التخطيط للاجئين في ما يخصّ تحديد الأولويات والتهديدات التي تؤدي إلى نقص المياه وتغيّر نوعيتها في الأردن، وأجري مشروع (EIA) بعد عام واحد تقريبًا من إنشاء مخيم الزعتري، فتم جمع وتحليل البيانات الأساسية وتحديد الآثار البيئية في المخيم، وخاصة أن مخيم الزعتري يقع في منطقة يظهر فيها آثار تدهور الأراضي قبل التخطيط لإنشاء مخيم اللاجئين، حيث إن سطح الأرض مغطى بالحصى، كما أن هناك وجود لجفت الزيتون في شمالي المخيم، مما يقلِّل من جريان المياه، ويؤثر على مياه الصرف في دخول حوض المياه الجوفي عمّان – الزرقاء[٩]. وخلصت دراسة (EIA) إلى أن إنشاء مخيم الزعتري له تأثير سلبي كبير على البيئة بالمقارنة مع الشروط الواجب توافرها في منطقه المخيم قبل تدفق اللاجئين السوريين.

ومنذ إنشاء المخيم في منطقة تتميز بوجود الأراضي الزراعية المتدهورة، وموقع الزعتري له تأثير سلبي على الظروف البيئية الأساسية، نظرًا لنقص المياه الموجودة في المنطقة، وزيادة الخسائر جراء نقل المياه عبر شاحنات، وكذلك وجود تسرّب في البنية التحتية للمياه، وحيث إن طبقة المياه الجوفية تقع بالقرب

من مخيم الزعتري، فقد شكَّل هذا الموضوع قلقًا للحكومة، ومع ذلك خلصت دراسة تقييم الأثر البيئي (EIA) إلى أن هناك احتمالية كبيرة لخطر تلوث المياه الجوفية. وفي المقابل، خلصت الدراسة نفسها إلى ضروره الانتباه إلى مياه الصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة، إذ إن وجودها في موقع المخيم له أثر سلبي كبير على الشروط الأساسية لإنشاء مخيمات اللجوء.

إن إدارة النفايات بشكلٍ مناسب والتخلص من النفايات الصلبة جزء لا يتجزأ من حماية نوعية المياه في طبقة المياه الجوفية. ولذلك، فإن هناك مسؤولية على المفوضية لمعالجة مياه الصرف الصحي والنفايات الصلبة على نحوٍ فعّال.

وتشير الظروف الهيدرولوجية في منطقه المخيم إلى أن هناك أهمية بالغة لضخّ الآبار العميقة في منطقة الزعتري، كما أن الدراسات تشير إلى أن منسوب المياه الجوفية انخفض بمقدار (١) متر إلى (١,٥) متر ونصف المتر عن العام الماضي، مع عدم وجود صرف صحي جيد في موقع المخيم، مما قد يسبب ضعف طبقة المياه الجوفية. وعلاوة على ذلك، الخسائر الناتجة عن خزانات المياه التالفة، إن ما يقارب ٤٠٪ من خزانات المياه التالفة، وتسرب حوالي ٦٠٪ من مياه الصرف الصحي نتيجه نقلها إلى خارج المخيم، يسهمان في تحديد الآثار الأكثر أهمية على استخدام المياه [٤].

فيما يتعلق بتوزيع المياه في مخيمي الزعتري والأزرق للاجئين، فإن اليونيسف تقوم بتنفيذ خطط لتوفير المياه وإدارة مياه الصرف الصحي والخدمات الصحية لجميع اللاجئين السوريين في المخيم. وتدعم اليونيسف في هذا القطاع منظمة (ACTED) ومؤسسة «ميرسي كور» من بين المنظمات الدولية الأخرى العاملة في الزعتري. أما وزارة المياه والري فهي صانع القرار لجميع القضايا العامة المتعلقة بالمياه والمسؤولة عن إعطاء الإذن فيما يتعلق بالحفر والتوزيع[١٣].

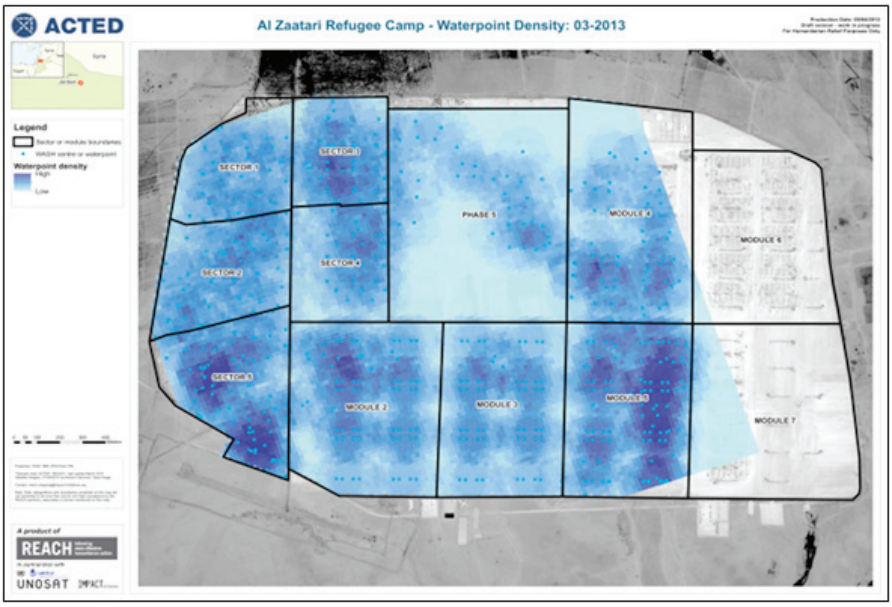

شكل (٧) : الواقع المائي في مخيم الزعتري للاجئين السوريين

لا شك أن مؤشرات الواقع المائي والصرف الصحي في مخيم الزعتري تؤكد الحاجة إلى تحسين الأداء وتضافر جهود جميع الجهات المانحة، إذ إنه يتوافر في المخيم (٢٣٤٠) مرحاضًا عامًا (بمعدل مرحاض واحد لكل ٥١ شخصًا). وهناك عدد قليل جدًا من الحالات التي يعيش فيها اللاجئون في الزعتري على بُعد يزيد على (١٥٠) مترًا من أقرب مرحاض. ويقيم معظم اللاجئين داخل مساحة تتراوح بين (٥٠ – ١٠٠) متر من أقرب موقع مرحاض. هذا مع العلم أن ٨٠٪ من مصادر المياه لمخيم الزعتري قادمة من آبار للمياه الجوفية (ويتم نقل هذه المياه عبر الشاحنات)، و٢٠٪ قادمة من مزرعة خاصة تقع بالقرب من المخيم، ويتم توصيل المياه عبر خط للأنابيب [١٣].

هنالك نوعان من الآبار التي يتم حفرها بواسطة منظمة «ميرسي كور»، ويبلغ عمق هذه الآبار حوالي (١٣٧) مترًا، ومنسوب المياه الجوفية فيها يتراوح ما بين (-١٣٧,١٦) مترًا إلى (-١٠٦,٦٨) مترًا تحت سطح الأرض، وتوفر

هذه الآبار المياه بمعدل (١٠٠) متر مكعب في الساعة (المصدر: غسان حزبون، مدير برامج البنية التحتية والمياه في مؤسسة «ميرسي كور» في الأردن). وبالنسبة لمصادر المياه الخارجية التي تزوّد المخيم والتي يتم شراؤها من قبل (ACTED) فهي تتألف من خمسة آبار تقع على بُعد حوالي (٥٠٠) متر من موقع المخيم.

تعتبر قضية مياه الصرف الصحي قضية بالغة الأهمية مع وجود مطالبات لنقل مياه الصرف الصحي الخارجة من الزعتري إلى محطة معالجة مياه الصرف الصحي، التي تقع على بُعد حوالي (٣٢) كيلومترًا (أو ١٩,٨ ميلاً) من الموقع. وكانت المطالبات بسبب الخوف من خطر تلويث الحوض الجوفي وعدم وجود مرافق معالجة مياه الصرف الصحي في الموقع، ويتم نقل حمولة الصرف الصحي إلى محطة المعالجة عبر الشاحنات يوميًا. وفي الوقت الراهن لا يوجد هدف إلى إعادة استخدام مياه الصرف الصحي هذه، لكن هناك إمكانية لإعادة تدوير المياه للاستخدامات الزراعية الصغيرة [٤].

وفي نهاية عام ٢٠١٤ قامت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بعمل تحليل ودراسة شاملة لواقع الصرف الصحي في مخيم الزعتري، لما له من آثار سلبية على المياه الجوفية في حوض عمّان- الزرقاء، كما هو موضح في الشكل الآتي:

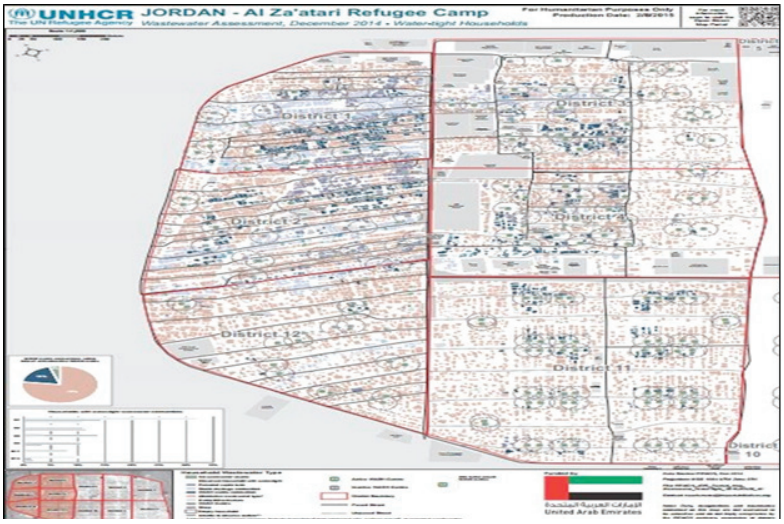

شكل (٨): دراسة مفصلة لواقع الصرف الصحي في مخيم الزعتري

إن البنية التحتية للمياه في مخيم الزعتري غير فعّالة، إضافة إلى وجود خسائر نتيجة لنقل مياه الشرب ومياه الصرف الصحي من خلال الشاحنات؛ إذ إن هنالك حوالي (١٠٠) شاحنة تنقل المياه في اليوم الواحد، مع ما مجموعه (٢٥٠) رحلة ذهابًا وإيابًا من وإلى الزعتري[٩].

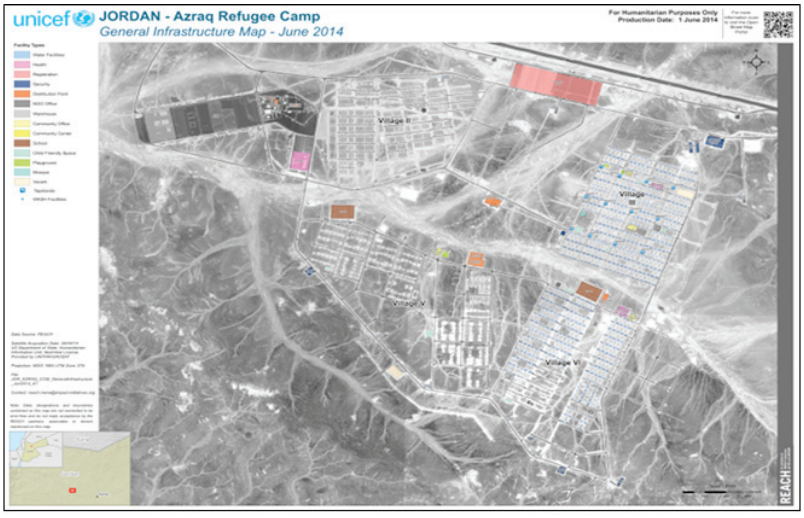

شكل (٩): خارطة البنية التحتية لمخيم الأزرق

أما بالنسبة إلى المخيم الثاني للاجئين، الذي افتُتح في الأزرق في نيسان/ إبريل عام ٢٠١٤، فإن هذا المخيم لديه القدرة على استيعاب ما يصل إلى (١٣٠,٠٠٠) لاجئ[٤] في الوقت الذي لا توجد فيه شبكة للمياه أو للصرف الصحي.

وفقًا لتقييم مشترك أجرته المفوضية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (٢٠١٤)، فإن مصدر المياه وتخطيط البنية التحتية في مخيم الأزرق سوف يتشابها وما هو موجود في مخيم الزعتري، ومع ذلك كانت هنالك بعض الاعتبارات لتنفيذ خطة استخدام الأراضي والتخطيط من أجل الحفاظ على المياه، ونظرًا للمحاذير التي تتعلق بسلامة النساء والأطفال جراء استعمال المراحيض الجماعية.

إن التكاليف المباشرة على المدى القصير لاستضافة اللاجئين السوريين، والتكاليف غير المباشرة على المدى الطويل لأثر هؤلاء اللاجئين على قطاع المياه موضحة في الجدول رقم (١٢). وتشير التكاليف المباشرة على المدى القصير أن الأردن سوف يحتاج إلى استثمار نحو (٣٧٠,٨٢٧,٢٣٢ USD) لنحو (١,٢) مليون لاجئ سنويًا. وهذه التكلفة تمثل التكاليف الرأسمالية والتكاليف التشغيلية للمياه ومياه الصرف الصحي. وفيما يتعلق بالتكاليف غير المباشرة على المدى الطويل على المياه، يبيّن التقرير السنوي لوزارة المياه والري للعام ٢٠١٣ أن الأردن سيحتاج إلى استثمار نحو (٣٥٣,٤٩٨,٧١٤ USD) لما يقدر بنحو (١,٢) مليون لاجيء سنويًا. وتدخل عدة عوامل أخرى في هذه التكاليف منها تلوث البيئة، واستنزاف المياه الجوفية، وتكاليف إدارة الأزمات.

جدول (١٢): التكلفة الرأسمالية للمياه والصرف الصحي للاجئين لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥

الكلفة المالية (دينار اردني)	الكلفة/لاجئ	التكلفة السنوية للاجئين في المجتمعات المستضيفة لعام 2014	التكلفة السنوية المقدرة للاجئين في المجتمعات المستضيفة لعام 2015
الكلفة الرأسمالية للمياه والصرف الصحي	174.55	96,438,875	100,889,900
كلفة التشغيل والصيانة للمياه والصرف الصحي	59.13	32,669,325	34,177,140
للمجموع	**233.68**	**129,108,200**	**135,067,040**

ويوضح الجدولان الآتيان التكلفة المالية للضخّ الجائر وإدارة الأزمات للاجئين لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، وكذلك التكلفة الاقتصادية للاجئين لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥[٤].

جدول (١٣): التكلفه المالية للضخّ الجائر وإدارة الأزمات للاجئين لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥

الكلفة المالية (دينار اردني)	الكلفة/لاجئ	التكلفة السنوية للاجئين في المجتمعات المستضيفة لعام 2014	التكلفة السنوية المقدرة للاجئين في المجتمعات المستضيفة لعام 2015
الضخ الجائر	59.13	32,669,325	34,177,140
ادارة الازمات	29.21	16,138,525	16,883,380
الفرص	175.2	96,798,000	101,265,600
للمجموع	**263.54**	**145,605,850**	**152,326,120**

جدول (١٤): التكلفة الاقتصادية للاجئين لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥

	التكلفة السنوية للاجئين في المجتمعات المستضيفة لعام 2014	التكلفة السنوية للقدرة للاجئين في المجتمعات المستضيفة لعام 2015	لكل لاجئ
التكلفة المالية (دينار اردني)	129,108,200	135,067,040	233.68
التكلفة الاقتصادية (دينار اردني	145,605,850	152,326,120	263.54
المجموع	274,714,050	287,393,160	497.22

في سياق حالة الأزمة السورية، ليس هناك توقع من اللاجئين والحكومة الأردنية، أو من منظمات الإغاثة الدولية، أن هذه المعسكرات ستغلق في غضون السنة المقبلة. لذلك يجب العمل في اتجاه تخطيط طويل الأمد لإدارة المياه، وأن يكون النهج أكثر شمولية ومتعدد القطاعات في التخطيط لوجود اللاجئين في الأردن ولمعالجة القضايا المتعلقة بالموارد المائية. كما ينبغي أن يجري التخطيط بشكل أفضل لاستخدام الأراضي من أجل حماية مصادر المياه، ووضع نهج لإدارة متكاملة للموارد المائية. وإلى جانب الإصلاحات في عملية التخطيط للاجئين، يجب النظر في مبادرات أخرى لتحسين تقنيات إدارة المياه المستخدمة، وخاصة في المناطق الشمالية الأكثر تعرضًا للزيادة السكانية من اللاجئين السوريين. كما ينبغي الحصول على مساعدات مالية من الدول المانحة من أجل التخطيط لشبكة إمدادات المياه وشبكة الصرف الصحي في مخيم الزعتري، وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح لتخطيط على المدى الطويل بالنسبة للسكان في منطقة المفرق، وحتى في حالة إغلاق مخيم اللاجئين. ومن الأفضل وضع خطة لمعالجة المياه العادمة ومن ثم إعادة استخدام هذه المياه المعالجة لغايات الري في الأراضي الزراعية (يذكر أن أكثر من ٣٤ مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي تستخدم سنويًا من قبل اللاجئين السوريين في الأردن).

الهوامش

(1) Dai, A., Qian, T., Trenberth, K.E., Milliman, J.D. (2009) "Changes in continental freshwater discharge from 1948-2004" Journal of Climate 22: 2773-2791.

(٢) تقرير الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة، ٢٠٠٧.

(٣) التقرير السنوي لوزارة المياه والري، ٢٠١٣.

(٤) تقرير المفوضية العليا للاجئين السوريين ٢٠١٥.

(٥) التقرير السنوي لوزارة المياه والري، ٢٠١٤.

(٦) التقرير السنوي لوزارة المياه والري، ٢٠٠٨.

(7) Palo, T. (2014, January 5). Draft Environmental Impact Assessment, of the Zaatari camp, Jordan: Towards a green response. Prepared for UNHCR, Amman, Jordan. Retrieved from palo@unhcr.org.

(٨) التقرير السنوي لوزارة المياه والري، ٢٠١٠.

(9) REACH Survey. (2013, July). Key fi ndings of reach's survey of wash facilities in Zaatari. UNICEF.

(١٠) تقرير دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٣.

(١١) تقرير دائرة الإحصاءات العامة، ٢٠١٤.

(١٢) قطاع المياه الأردني؛ حقائق وأرقام، وزارة المياه والري، ٢٠١٣.

(13) UNHCR. (2014). Environment. UNHCR News. Retrieved May 9, 2014, from http://www.unhcr.org/pages/49c3646c10a.

(٣)

الآثار البيئية لمخيم اللاجئين السوريين (الزعتري) على مصادر المياه

المهندس معاوية محمد سمارة*

مقدّمة

يعاني الأردن من شحّ في موارده المائية نتيجة لوقوعه ضمن النطاق الجاف وشبه الجاف من الكرة الأرضية، وتعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيس لمياه الشرب في أنحاء المملكة كافة، إضافة إلى كونها المصدر الرئيس لمياه الري في المناطق المرتفعة والصناعة في مختلف المناطق، كما تعد المياه السطحية المصدر الرئيس للري في منطقة الأغوار. وتعتبر المياه في المملكة محدودة الموارد نظرًا لاعتمادها بشكل رئيسي على الأمطار الساقطة التي تتصف بعدم الانتظام من حيث التوزيع المكاني أو الزماني، مما يستوجب حصر هذه الموارد وحُسن إدارتها واستخدامها بشكل أمثل.

تُقسم أراضي المملكة إلي خمسة عشر حوضًا مائيًا سطحيًا (الشكل رقم ١)، وتتفاوت من حيث الموقع الجغرافي والموقع الطبغرافي، ويترافق ذلك بتباين كميات الساقط المطري، والجريان السطحي، ودرجات الحرارة التي تؤدي إلى تباين كبير في كميات التبخر/النتح بين هذه الأحواض.

* خبير موارد مياه وبيئة، قسم الهندسة المدنية – جامعة الإسراء/ الأردن.

كما تقسم أراضي المملكة إلى إثني عشر حوضًا مائيًا جوفيًا (الشكل رقم٢)، بعضها يقتصر حدوده داخل المملكة، والبعض الآخر يمتد ليشمل مساحات من أراضي الدول المجاورة. وتتفاوت هذه الأحواض بالمساحة، وكذلك بأهميتها من حيث سعتها التخزينية، وكمية التغذية السنوية، إضافة إلى نوعية مياهها، وبحسب موقع المصدر المائي بالنسبة لمناطق الاستهلاك. وأهم هذه الأحواض وأكثرها استعمالاً حوض عمّان- الزرقاء الذي يبدأ في جنوبي عمّان ويمتدّ شمالاً ليشمل جزءًا من الأراضي السورية.

يُساهم قطاع المياه في الأردن في تلبية احتياجات المواطنين وسكان البلاد من المياه للأغراض المختلفة، رغم كل التحديات والظروف الطبيعية وغير الطبيعية القاسية، حيث يعاني الأردن من شحّ كبير في مصادره المائية الذي يعتبر تحدٍ كبير على المستوى الداخلي والخارجي، لأن ما يتوفر لدى المملكة من مصادر مائية غير قادرة على تلبية الاحتياجات المتزايدة باستمرار للمواطنين والقاطنين فيها، والتي فاقمتها الهجرات القسرية المتتالية. لقد فرض واقع هذه الهجرات القسرية على الحكومة ممثّلةً بالجهات المعنية بقطاع المياه منظومةً جديدةً من حيث بناء استراتيجيات وسياسات جديدة تتماشى مع هذا الكم البشري الهائل الذي لجأ للأردن طلبًا للأمن والأمان، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حصة الفرد. فقد أصبح الأردن من أفقر ثلاث دول مائية في العالم، بينما كان من أفقر عشر دول مائية قبل الهجرة القسرية السورية إلى أراضيه. وقد بلغت حصة الفرد الأردني من المياه عام ٢٠١٣ حوالي (١٢٥) مترًا مكعبا سنويًا، وهذا يشكل أقل من ١٢٪ من خطّ الفقر المائي العالمي، الذي أقرّته المنظمات المائية العالمية بـ (١٠٠٠) متر مكعب سنويًا، وهذا عائد إلى الهجرات القسرية المتعددة التي يعاني منها الأردن، والتي كان آخرها دخول ما يزيد عن (١,٣) مليون لاجىء سوري يستهلكون حاليًا ما يزيد على ٢١٪ من كميات المياه في الأردن.

إن الواقع المائي يتطلَّب الإسراع في تنفيذ عدد من المشاريع المائية على المدى القريب والمتوسط والبعيد، واعتماد سياسات واستراتيجيات خاصة وخطط وطنية لاستدامة بيئة المياه في الأردن، من خلال تطبيق برامج وتنفيذ مشاريع مائية تقليدية وغير تقليدية، إضافة إلى استخدام الطاقة البديلة في التعامل مع مصادر المياه المتاحة من حيث الاستخراج والتوزيع ومعالجة الصرف الصحي.

تشير بيانات الرصد المائي الكمّي والنوعي لمحطات رصد المياه السطحية والجوفية الموزّعة على مختلف مناطق المملكة، إلى أن هنالك هبوطًا متواصلاً في سطح المياه الجوفية لمعظم الأحواض المائية الجوفية بسبب الضخّ الجائر وارتفاع في كمية الأملاح الذائبة والنترات وعصيات القولون الكلية والبرازية في الآبار القريبة من مصادر التلوث.

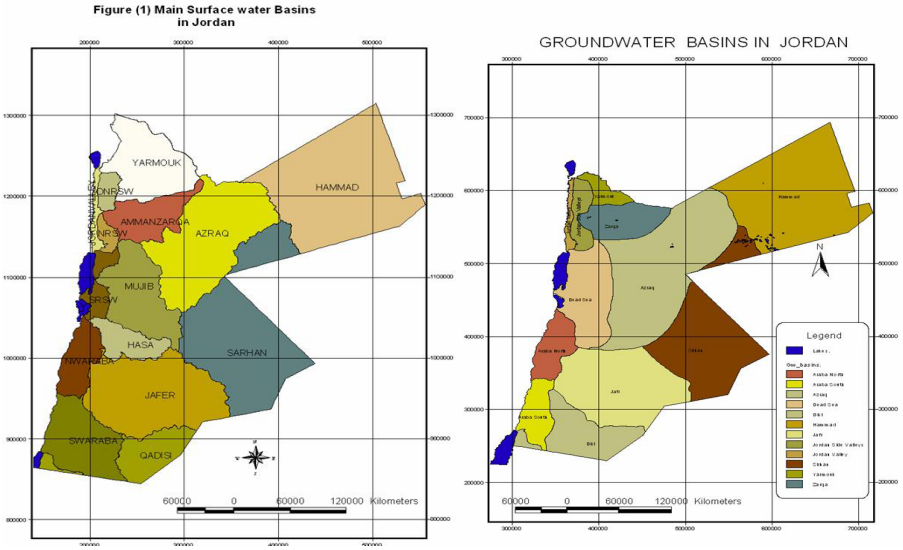

وقد كانت مصادر المياه السطحية والجوفية في المملكة موضوعًا للعديد من الدراسات والتقارير التي تفاوتت في الشمول والعمق والدقة. وتعتمد هذه المصادر كليّةً على مياه الأمطار التي يقدر معدّل حجمها السنوي على المملكة بحوالي (٨٣٠٠) مليون متر مكعب، يعود حوالي ٩٢٪ منها إلى التبخّر، والباقي يتوزع على شكل مياه الفيضانات وتغذية المياه الجوفية، مُشكّلةً بذلك مصادر المياه المتجدّدة، وهي المياه الجوفية التي تشكل نسبة لا تتعدى ٥٪ من حجم مياه الأمطار.

وتشكّل المياه السطحية نسبة تقارب ١١٪ من مياه الأمطار. وهذه المياه هي تلك التي تتكوّن من مياه الجريان الدائم للأودية وتصريف الينابيع ومياه الفيضانات. ويقدّر المعدل السنوي للمياه السطحية بحوالي (٧٨٠) مليون متر مكعب. أما المياه الجوفية المتجدّدة فهي تلك المياه التي تصل إلى الطبقات المائية نتيجة تغذيتها بقسم من مياه الأمطار عبر الشقوق والمسامات الموجودة فيها. وكما هو واضح في معدلها السنوي فهي تعتمد على معدل الساقط المطري. وللسهولة

يمكن القول إن كمية هذه المياه هي الفرق بين كمية المياه التي تغذي الطبقات المائية وكمية مياه التصريف الطبيعي من هذه الطبقات، وقد قدّر معدل المياه الجوفية المتجددة بحوالي (٢٧٥) مليون متر مكعب سنويًا، والذي يعتبر الحدّ الآمن للاستخراج من المياه الجوفية.

ويبين الجدول الآتي الحد الآمن للاستخراج من جميع الأحواض الجوفية في الأردن. وعليه فإن مجموع المصادر المائية المعروفة أو المثبتة يبلغ في معدله السنوي حوالي (١٠٥٥) مليون متر مكعب، يُضاف إلى ذلك المياه الجوفية غير المتجددة التي تم التعرّف إليها أو اثباتها، كما هو الحال في منطقة الديسي والشيدية، حيث يُقدَّر أن يُستخرَج منها سنويًا ما مجموعه (١١٨) مليون متر مكعب، وذلك في ضوء الدراسات الحديثة التي أجريت على هذه المنطقة خلال فترة (١٠٠) عام. ويبين الجدول رقم (١) الأحواض المائية وإنتاجها الآمن من المياه الجوفية.

جدول (١): الأحواض المائية وإنتاجها الآمن من المياه الجوفية

الحوض أو الحقل	الإنتاج الآمن (مليون متر مكعب/ سنة)
(أ) مصادر المياه الجوفية المتجددة	
(١) حوض اليرموك	٤٠
(٢) الأحواض الجانبية لنهر الأردن	٢١
(٣) حوض نهر الأردن	١٥
(٤) حوض عمان- الزرقاء	٨٧,٥
(٥) حوض البحر الميت	٥٧
(٦) الضفة الغربية لنهر الأردن	؟
(٧) وادي عربة الشمالي	٣,٥
(٨) وادي عربة الجنوبي	٥,٥
(٩أ) حوض الجفر	٩
(١٠) حوض الأزرق	٢٤
(١١) حوض السرحان	٥
(١٢) حوض الحماد	٨
مجموع المصادر المتجددة	٢٧٣,٥
(ب) مصادر المياه الجوفية غير المتجددة	
(٩ب) حوض الجفر	١٨
(٩ج) حوض المدوّرة والصحراء الجنوبية	١٢٥
مجموع المصادر غير المتجددة	١٤٣
مجموع المصادر الكلي	٤١٦,٥

١-١. **استراتيجية المياه في الأردن**: على الرغم من شحّ الموارد المائية والمالية، فقد نما قطاع المياه نموًا متسارعًا لمواكبة الطلب المتزايد على المياه الناجم عن الزيادة غير الطبيعية في عدد السكان، حيث وصلت نسبة السكان المخدومين بالمياه المنزلية من الشبكات العامة إلى حوالي ٩٨٪ من عدد السكان، ووصلت نسبة السكان المخدومين بشبكات الصرف الصحي إلى ٦٨٪ (التقرير السنوي لوزارة المياه والري ٢٠١٣). وعلى الرغم من هذه الإنجازات الكبرى التي تحقَّقت، فما يزال قطاع المياه يواجه تحديات رئيسية على الصعد المائية والبيئية والفنية والمالية. ومن أهم هذه التحديات الآتي:

١. التغيّرات المناخية وآثارها السلبية على موارد المياه.

٢. اتساع الفجوة ما بين التزويد والطلب على المياه، مما يتسبَّب في زيادة العجز المائي ومحدودية المصادر المائية المتاحة.

٣. استنزاف مصادر المياه الجوفية.

٤. الزيادة في أعداد سكان المملكة لم تكن طبيعية؛ إذ استضاف الأردن ولا يزال العديد من موجات اللاجئين والنازحين والعائدين نتيجة للحروب العربية-الإسرائيلية، وحربي الخليج، وآخر هذه الموجات جاءت جراء الحرب الدائرة حاليًا في سوريا، التي دخلت عامها الرابع في شهر آذار/ مارس من عام ٢٠١٥. لقد أدّت هذه الهجرات المتتالية إلى نشوء مراكز سكانية واتساعها في مواقع بعيدة عن موارد المياه، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كلفة مشاريع التزويد المائي والصرف الصحي، وكذلك ارتفاع كلفة تشغيلها وصيانتها السنوية، الأمر الذي أدى استنزاف المياه الجوفية ونضوب مياه معظم الينابيع أو التدنّي الكبير في تصريفها ونوعيتها. وقد تفاقم هذا الاستنزاف نتيجة لضعف الرقابة على عمليات الحفر وغياب الرقابة على معدلات الاستخراج المرخصة. وهكذا، أضحت الطبقات المائية الجوفية تستغل ما معدله أكثر من ضعف الحدّ الآمن للاستخراج.

وإدراكًا لما تقدّم، فقد تبنّت الحكومة استراتيجية مائية بهدف استدامة بيئة المياه في الأردن، تؤكد تحسين إدارة الموارد المائية كمًّا ونوعًا، مع تأكيد خاص بإدامة الاستعمالات المائية الراهنة والمستقبلية. وتولي عناية خاصة للحماية من التلوث ومن تردّي نوعية المياه واستنزافها. وعلاوة على ذلك، تهدف إلى تحقيق أعلى درجة كفاءة عملية في نقل المياه وتوزيعها ونشرها واستعمالها؛ معتمدةً على أسلوب متوزان مزدوج لإدارة الطلب وإدارة التزويد ، مع تبنّي آليات التكنولوجيا المتقدّمة لتعزيز قدرات إدارة المورد بهدف تعظيم الاستفادة من تدفق المياه للغايات المختلفة.

وتضمنت استراتيجية المياه الدفاع عن حقوق المملكة في الموارد المائية المشتركة وحمايتها، من خلال الاتصالات والمباحثات والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف. كما أتبعت الحكومة هذه الاستراتيجية المائية برزمة من السياسات والخطط الوطنية والإجراءات المبنية على مؤشرات أداء فاعلة ومتوازنة لتحقيق أهدافها. وتتلخص هذه الاستراتيجية وما يلحق بها من سياسات وخطط وإجراءات، باعتبار المياه مورد قومي. لهذا فقد تم انشاء بنك متكامل للمعلومات المائية الوطنية، مدعمًا ببرنامج مراقبة ونظام لجمع المعلومات وإدخالها وتحديثها ومعالجتها. كما ستُستَغلّ الطاقة القصوى للمياه السطحية والجوفية إلى المدى الذي تسمح به اعتبارات الجدوى الاقتصادية والآثار الاجتماعية والبيئية، وإعادة استعمال المياه العادمة في الزراعة غير المقيّدة وفي أغراض أخرى غير منزلية، بما في ذلك تغذية المياه الجوفية، إضافة إلى أن هذه الاستراتيجية أكدت استخدام مياه البحر لغايات التحلية وإنتاج مياه للاستعمالات المنزلية والصناعية والتجارية.

١-٢. **إدارة موارد المياه واستدامة بيئتها:** بهدف تدارك عجز موارد المياه في الأردن، فقد تم اعتماد العديد من الاستراتيجيات والتدابير للتخفيف من وطأة هذا العجز والتغلّب عليه. وقد شمل ذلك زيادة التزويد المائي

من خلال بناء المنشآت المائية وتطوير المياه الجوفية. كما اشتملت هذه الاستراتيجيات والخطط على حماية مناطق تغذية الطبقات المائية الجوفية إلى أقصى حدّ ممكن، وتحديد الإجراءات للتخفيف من آثارها، وحماية مناطق التغذية من التلوث مهما كان مصدره، وحظر حفر الآبار واستخراج المياه الجوفية من دون الحصول على رخصة حفر ورخصة استخراج صادرة عن سلطة المياه، وحظر استخراج المياه الجوفية بكميات تزيد على الكميات المرخَّص بها، وتقليص الاستخراج الزائد من الطبقات المائية الجوفية للوصول إلى طاقتها التوازنية من خلال خطّة زمنية مرحلية.

١-٣. **نوعية المياه والبيئة:** شهد الأردن خلال العقود الثلاثة الماضية ترديًا في نوعية المياه السطحية والجوفية لأسباب كثيرة، أهمّها الضخّ الجائر من الأحواض المائية الجوفية لتلبية الطلب المتزايد على المياه للاستخدامات المختلفة نتيجة لضغط السكان الذي تفاقم ولا يزال يتفاقم جراء الموجات المتعاقبة من اللاجئين، والتلوث الصناعي، والاستعمال الزائد للمواد الكيماوية الزراعية، ومياه الصرف الصحي، والحمل الزائد لمحطات معالجة المياه العادمة، والتسرّب من مكاب النفايات والحفر الامتصاصية، والطرح الخاطئ للمواد الكيميائية من قبل صناعات معينة، الأمر الذي أدّى إلى تدهور نوعية المياه السطحية والجوفية في المملكة.

٢- **مخيم الزعتري للاجئين السوريين:** تقع منطقة الزعتري (الشكلان ٣ و٤) إلى الجنوب الشرقي من مدينة المفرق بنحو (١١) كم، ويبعد المخيم عن بلدة الزعتري حوالي (١,٥) كم، ونحو (٨٠٠)م إلى الجنوب من طريق بغداد الدولي. ومن الجدير ذكره في هذا السياق أن الأردن استقبل حتى نهاية عام ٢٠١٣ حوالي (٥٩٤،٢٥٨) لاجىء سوري، إضافة إلى حوالي (٢٠٠,٠٠٠) لاجىء دخلوا الأردن عام ٢٠١٤، و(٧٥٠,٠٠٠) سوري قدموا قبل الأزمة، بما أصبح مجموعه (١,٥) مليون سوري تقريبًا، منهم ٢٠٪ داخل المخيمات، و٨٠٪ في المفرق وإربد وعمّان.

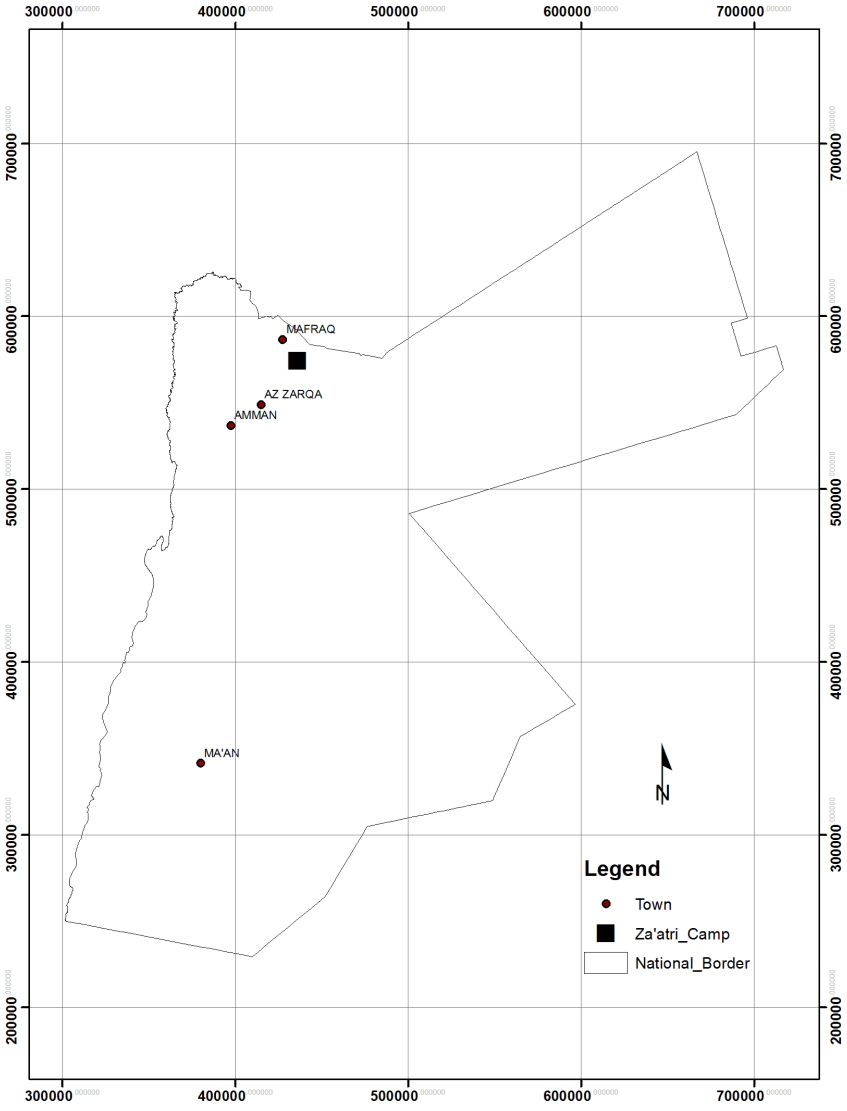

شكل (٣): موقع مخيم الزعتري للاجئين السوريين

شكل (٤): موقع مخيم الزعتري للاجئين السوريين

٢-١. طبوغرافية منطقة الدراسة: تقع المنطقة ضمن حوض عمّان- الزرقاء الجوفي والسطحي، الذي يمتدّ من منطقة صلخد في جبال العرب بسوريا شمالاً بارتفاع قدره حوالي (١٤٦٠) مترًا عن سطح البحر إلى مدينة عمّان جنوبًا، ثم غربًا باتجاه نهر الأردن بارتفاع قدره (-٣٥٠) مترًا عن سطح البحر، ويسكن الحوض حوالي ٥٠٪ من سكان الأردن. وتبلغ مساحة الحوض المائي السطحي حوالي (٤١٢٠) كيلو متر مربع، منها حوالي ٩٥٪ داخل حدود الأردن والباقي داخل الحدود السورية.

يمثل الحوض المائي السطحي منطقة انتقالية بين المرتفعات شبه الجافة في الغرب إلى المناطق الجافة حيث الصحراء الشمالية والشمالية الشرقية. كما يمثل هذا الحوض أكثر المناطق الحضرية والصناعية في المملكة وأكثرها من حيث عدد السكان، وتتركز في هذه المنطقة مدن عمّان/العاصمة، والزرقاء، والرصيفة، وجرش، والمفرق.

يعتمد حوض عمّان- الزرقاء في موارده المائية لغايات التزويد المائي بشكل رئيس على المياه الجوفية، التي يتم استخراج المياه منها من الطبقات المائية من البازلت والحجر الجيري، من خلال عدد كبير من

الآبار المنتشرة في الحوض، مما أدى إلى هبوط في سطح المياه الجوفية وتدهور وتردّي في نوعية هذه المياه. ويمكن تلخيص أهم الأسباب كالآتي:

أ- الزيادة في أعداد سكان الحوض ومنها أعداد اللاجئين السوريين الذين تجاوز عددهم نصف مليون لاجىء في مخيم الزعتري.

ب- التغيرّات المناخية؛ إذ قام العديد من الباحثين والدارسين بإجراء دراسات وبحوث حول أثر ظاهرة التغيرّ المناخي على العديد من الأحواض المائية، وأهمها حوض عمّان- الزرقاء. وقد دلت نتائج هذه البحوث والدراسات على قابلية الأحواض المائية في المملكة للتغيرّات المناخية، واحتمال ارتفاع درجة الحرارة خلال العقدين القادمين بحوالي (٠,٤-٠,٦) درجة مئوية يصاحبها انخفاض في كميات الهطول المطري بنسب تصل إلى حوالي ٢٠٪ من المعدل المطري السنوي، ونقصان في حجوم الفيضانات وتغذية المياه الجوفية بنسب تتراوح بين (١٥ -٢٥٪) من المعدل السنوي طويل الأمد (**تقارير الأمم المتحدة، البلاغات الوطنية الأردنية**: الأول، والثاني، والثالث، **وتقارير عن أثر ظاهرة التغيّر المناخي على حوضي اليرموك وعمّان- الزرقاء**، نزار الحموري، ومعاوية سمارة، ٢٠٠٩).

٢-٢. جيولوجية وهيدروجيولوجية المنطقة: تعكس طبوغرافية الحوض التراكيب الجيولوجية في الحوض، التي تتكوّن من الجبال البازلتية التي تنحدر باتجاه مركز الحوض، ويحيط بها العديد من التلال العائدة للصخور الكربونية والكلسية، التي تتراوح أعمارها بين العصر الكريتاسي (السلسلة العجلونية) إلى عصر الرسوبيات الحديثة

(ماكدونالد:١٩٦٤). ويمكن إيجاز التراكيب الجيولوجية في الحوض بالآتي مرتبةً من الأسفل للأعلى (شكل ٥):

- **تشكيل وادي السير** A7: تنتشر صخور هذا التشكيل في كلٍّ من شمالي ووسط وجنوبي الحوض، وتتراوح سماكتها بين (٥٠-٢٥٠) مترًا، حيث تزداد سماكتها باتجاه الشرق والشمال الشرقي من الحوض.
- **تشكيل عمّان** B2: تنتشر صخور هذا النوع من التشكيل في كلٍّ من شمالي ووسط وجنوبي الحوض، وتتراوح سماكتها بين (٥٠-٢٥٠) مترًا، حيث تزداد سماكتها باتجاه الشرق والشمال الشرقي من الحوض.
- **تشكيل البازلت:** تنتشر صخوره هذا في الجزء الشمالي الشرقي من الحوض، وتتكوّن من ستة اندفاعات بركانية تنتشر بينها طبقات قليلة السماكة من الطين والحصى الجيري والصوان، ويصل سُمكها إلى حوالي (٤٠٠) متر.
- **تشكيل الرسوبيات الحديثة:** تنتشر صخور هذا التشكيل في كلٍّ من شمالي ووسط وجنوب الحوض، وهي ذات سماكات قليلة تعلو البازلت في الشمال والشمال الشرقي للحوض.

يقع مخيم الزعتري ضمن حوض عمّان- الزرقاء الجوفي والسطحي، حيث تتموضع طبقات البلقاء الثانية وعجلون السابعة (B2/A7) التي تغذي الآبار في المنطقة أسفل الترسبات الحديثة والتدفقات البركانية، كما يبلغ العمق إلى مستوى سطح الماء الساكن بين (١٣٩-٢٠٩)م، تحت سطح الأرض، وتتحرك المياه الجوفية بشكل عام من الشرق والجنوب الشرقي إلى الغرب والشمال الغربي، كما في الشكلين المرفقين (٦,٥)، ولا يوجد طبقات كتيمة تعيق وصول الملوثات السائلة إلى سطح المياه الجوفية. ويوجد في المنطقة العديد من الآبار التي تستغل مياهها لأغراض الشرب والزراعة، كما يبين الجدول رقم (٢).

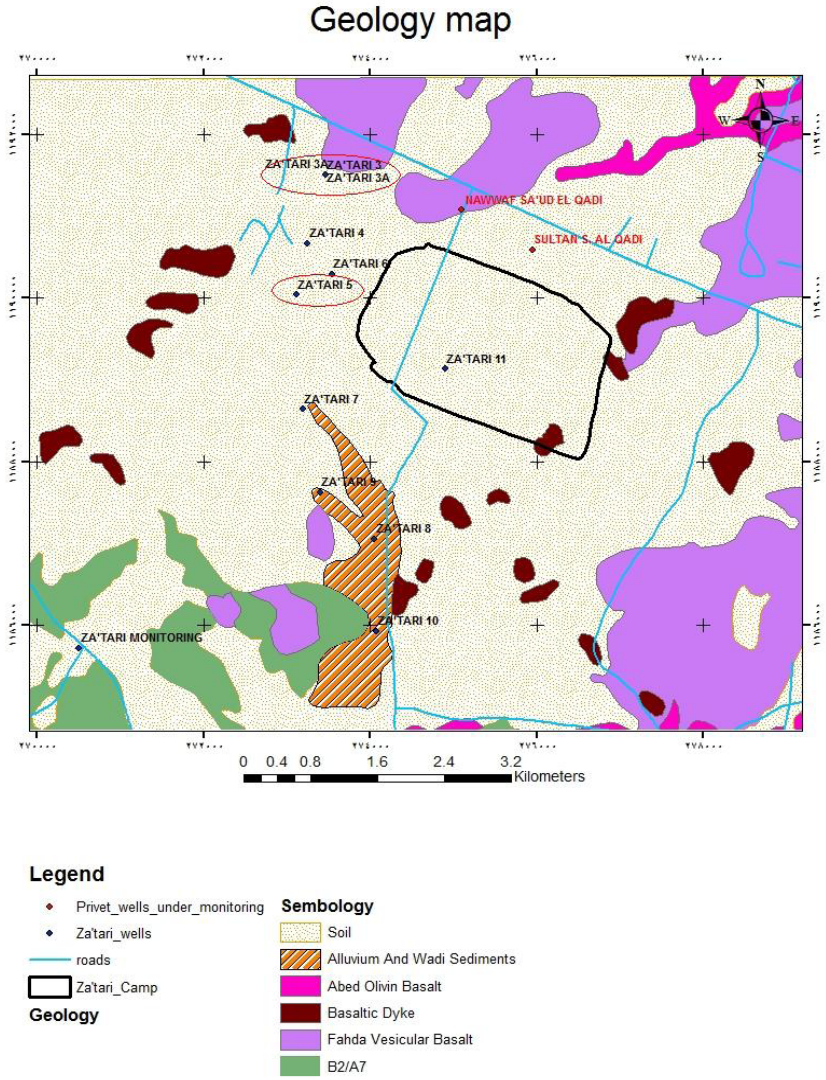

شكل (٥) وشكل (٦): التكشفات الجيولوجية وحركة المياه الجوفية في منطقة الدراسة

STATION_ID	STATION_NA	GOVERNORAT	PALESTINE_	PALESTINE1	ALTITUDE	WELL_DEPTH	WELL_STATU	AQUIFER_CO	WATER_LEVE
AL2365	Z'ATARI P. STATION 2	AL MAFRAQ	1192070	273530	654	450	Unknown	B2/A7	156
AL3982	ZA'TARI 11	AL MAFRAQ	1189134	274900	654	450	Used	B2/A7	209
AL1463	I'MADEDDEEN BZOOL ESSAQQAL	AL MAFRAQ	1190510	276860	659	437	Used	B2/A7	142.05
AL2448	FAROUQ AHMAD IBRAHEEM	AL MAFRAQ	1191715	276850	660	437	Used	BA	142.02
AL3657	ZA'TARI 3A	AL MAFRAQ	1191510	273469	650	415	Used		0
AL3682	ZA'TARI 3A	AL MAFRAQ	1191510	273465	650	415	Used		0
AL2710	ZA'TARI 3	AL MAFRAQ	1191502	273462	650	400	Used		0
AL3003	ZA'TARI 5	AL MAFRAQ	1190042	273118	655	386	Used	B2/A7	145.15
AL3375	ZA'TARI 7	AL MAFRAQ	1188641	273193	642	382	Used	A4	168.7
AL3002	ZA'TARI 4	AL MAFRAQ	1190671	273250	660	375	Capped	B2/A7	145.57
AL3463	ZA'TARI 6	AL MAFRAQ	1190295	273544	670	358	Used	B2/A7	151.55
AL3376	ZA'TARI 9	AL MAFRAQ	1187626	273393	637	342	Used	A4	150.7
AL3907	RAKAN ODEH EL SROOR	AL MAFRAQ	1189480	277160	662	304	Used	BA	185
AL1436	ABDELHALEEM ET TALLA'A	AL MAFRAQ	1191570	275860	660	300	Used	B2/A7	137.6
AL1489	KM 83 (WSC) KAZIYYEH	AL MAFRAQ	1191532	274643	669	290	Used	B2/A7	143.3
AL1490	KM 87 (WSC) UM AL JIMAL 4	AL MAFRAQ	1190175	277700	663	290	Used	B2/A7	141.9
AL2451	RAKAN ODEH EL SROOR	AL MAFRAQ	1189480	277160	660	254	Used	B2/A7	146
AL2697	HUSSAYNIYAT OBS. 1	AL MAFRAQ	1189940	275200	652	253	Used		138
AL2468	SULTAN S. AL QADI	AL MAFRAQ	1190590	275950	660	251	Used	B2/A7	151.2
AL1479	NAWWAF SA'UD EL QADI	AL MAFRAQ	1191075	275100	654	250	Used	B2/A7	130.2
AL2329	I'MADEDDEEN BZOOL ESSAQQAL	AL MAFRAQ	1190550	276970	660	240	Used	BA	136
AL1520	ALJAISH (ARMY) Z'ATARY	AL MAFRAQ	1190430	274975	657	0	Unknown		0

جدول (٢): الآبار التي تُستغلّ مياهها لأغراض الشرب والزراعة في منطقة الدراسة

٢-٣. نوعية المياه وقابلية المنطقة للتلوث: دلَّت الدراسة الجيولوجية والهيدروجيولوجية لحوض عمّان- الزرقاء، وخصوصًا منطقة مخيم الزعتري، أن طبقات الحور قليلة السماكة مع عدم وجود طبقات كتيمة Aquiclude ذات سماكات كبيرة تمنع أو تحدّ من وصول الملوثات للطبقات المائية الجوفية التي تشكل الحوض، حيث تعتبر المنطقة ذات حساسية عالية للتلوث الجوفي عبر تسرب الملوّثات إليها، والتلوث السطحي من خلال جريان المياه إلى الأودية القريبة. لذلك فإن احتمالية تلوث الطبقة المائية (B2/A7) المغذية للآبار وارد جدًا، بسبب عدم وجود طبقات كتيمة تعيق تسرّب تلك الملوثات، إضافة إلى وجود الفوالق التي تسهِّل من حركة ونفاذ الملوثات إلى الطبقات المائية.

وتحسبًا لاحتمالية تلوث الطبقات المائية بالمخرجات الصلبة والسائلة لمخيم الزعتري، فقد قامت إدارة المختبرات وضبط الجودة في سلطة

المياه من خلال كوادرها المؤهلة بعمل برنامج مراقبة لنوعية مياه الأبار المحيطة بالمخيم، حيث أظهرت النتائج الأولية أن نوعية المياه الجوفية في منطقة الدراسة تندرج ضمن المعايير الأردنية والمواصفات القياسية الأردنية لمياه الشرب المعمول بها، مع وجود بعض المؤشرات التي تشير إلى بداية تأثر مياه الآبار برشوحات المياه العادمة بالتلوث الجرثومي من مناطق مخيم الزعتري. كما أشارت الدراسة التي أعدتها مديرية التخطيط في إدارة المختبرات وضبط الجودة بسلطة المياه إلى النتائج الآتية إضافة لما تقدَّم من تلوث بيولوجي طفيف في بعض العينات التي تم تحليلها:

- تذبذب قيم النترات (NO_3) في بعض الآبار المحيطة بمخيم الزعتري، والذي يمكن اعتباره كمؤشر على وجود تلوث سطحي من المحتمل أن يكون مصدره مخيم الزعتري والزيادة السكانية المتتالية فيه من المسببات الرئيسية لذلك، مع وجود الأنشطة الزراعية المنتشرة والطرح غير القانوني لحمولات صهاريج النضح.
- وجود مؤشرات بيولوجية للتلوث الجرثومي من العصيات القولونية الكليّة (Total Coliform) ومصدرها مخلّفات إنسانية أو حيوانية في بعض الآبار المحيطة، دليل آخر على وصول رشوحات مياه عادمة إلى الطبقات المائية. ويظهر هذا التذبذب بشكل واضح في بئري الزعتري (٣ و٥) اللذان يقعان أسفل المخيم (downstream) بالنسبة لحركة المياه الجوفية.

٣. النتائج والتوصيات

٣-١. النتائج

- قابلية حوض عمّان- الزرقاء السطحي والجوفي للتغيّرات المناخية كبيرة، ومن المتوقع أن تقلّ الأمطار خلال العقدين القادمين بحوالي ٢٠٪ مع ارتفاع في درجة الحرارة بحدود (٠,٦) درجة مئوية، يصاحب ذلك نقصان في حجوم الفيضانات والراشح لتغذية المياه الجوفية بين ١٥ – ٢٥ ٪ عن المعدل السنوي طويل الأمد.
- منطقة الدراسة ذات حساسية عالية للتلوث الجوفي والسطحي، حيث تتموضع الطبقات المائية الجوفية (B2/A7) التي تغذي آبار المنطقة أسفل رسوبيات الأودية وتدفقات بازلتية ذات نفاذية عالية بالقرب من منطقة المخيم ، مما يشكل خطرًا عاليًا على المصادر المائية.
- ظهور بعض مؤشرات التلوث الجرثومي في مياه بعض الآبار المحيطة بالمخيم.

٣-٢. التوصيات

توصي الدراسة بالآتي:

- إجراء دراسة شاملة ومستفيضة لدراسة أثر مخيم الزعتري على موارد المياه والبيئة في حوض عمّان- الزرقاء.
- الاستمرار وتكثيف برامج الرقابة على موارد المياه في الحوض كمًّا ونوعًا.
- التأكد من تصميم الحفر المصمتة حاليًا والتأكد من عدم تسرب للمياه العادمة منها.
- متابعة نضح الحفر المصمتة بشكل دوري ومستمر، والتأكد من طرح المخلفات السائلة في مكب الأكيدر أو محطة تنقية المفرق.

- متابعة نقل المخلفات الصلبة ضمن المكب المحدد لذلك.
- استكمال تعبيد ساحات المخيم وعمل ميلان وتصريف المياه السطحية وضمان عدم اختلاطها بالمياه العادمة.
- دراسة إمكانية ربط مخيم الزعتري والقرى المحيطة بمحطة تنقية المفرق أو عمل وحدات معالجة خاصة.

دراسات ومقالات

قراءة في الخطاب الإعلامي لأزمة اللاجئين السوريّين

د. نبيل الشريف

السيادة الوطنيّة وحقوق الإنسان

(المقاربة والإشكاليات)

المحامي د. أمجد شمّوط

الصومال بين إهمال المجتمع الدولي وإدمان الكارثة

د. صلاح دعّاك

التهويد الإسرائيلي ضدّ القدس المحتلة

(التعليم والاقتصاد أنموذجًا)

دة. نادية سعد الدين

قراءة في وقائع الحرب الإسرائيلية الثالثة على غزة

(٨ تموز/ يوليو ٢٠١٤ – ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٤)

أة. عبير محمد اسماعيل

قراءة في الخطاب الإعلامي لأزمة اللاجـئين الســوريّين

د. نبيل الشريف*

يواجه هذا النوع من البحث تحديات جمّة، نذكر منها:

• أنه يخوض في أرضٍ بِكر لم تلقَ استقصاءً وبحثًا كافيًا بسبب حداثة القضية مدار البحث، ولكونها ما تزال متطوّرة ومتحرّكة ومفتوحة على جميع الاحتمالات.

• ردّ الفعل الشعبي الأردني تجاه الأزمة السورية ليس موحَّدًا. ففي حين يرى فريق من الأردنيين أن ما يحدث في سوريا هو ثورة ضدّ حاكم ظالم ونظام مستبدّ، يرى فريق آخر أنها مؤامرة خبيثة حاكتها الإمبريالية العالمية للنيل من معسكر الممانعة لمصلحة إسرائيل.

• إنَّ عملية حصر الآراء والأخبار والأفكار المنشورة في جميع وسائل الإعلام حول هذا الموضوع مهمّة تحتاج إلى مؤسسسة متكاملة يقوم عليها فريق متكامل من الباحثين. ففي زمن مضى كانت كلمة «وسائل الإعلام» تعني الإذاعة والصحافة والتلفزة، أما الآن فقد أُضيف إليها الإعلام الإلكتروني

---

* قُدِّمَت هذه الورقة في مؤتمر «**اللاجئون السوريون في الأردن: سؤال المجتمع والإعلام**»، الذي نظَّمه معهد الإعلام الأردني وافتتحته سموّ الأميرة ريم علي، بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٨، في البحر الميت بالأردن.

** رئيس مركز إمداد للإعلام، وعضو منتدى الفكر العربي/ الأردن.

ووسائل التواصل الاجتماعي التي غدت الأكثر قدرة على التعبير عن المواقف الشعبية، فما يكتبه مواطن في المفرق أو الرمثا مثلاً على صفحته في «فيس بوك» حول معاناته من البطالة بسبب استحواذ اللاجئين السوريين على فرص العمل المحدودة المتاحة، ينمّ عن درجة يصعب التشكيك بها من الصدق لأنه يتسم بالتلقائية والعفوية ولا يراعي المحدِّدات والمواقف السياسية.

حسبنا إذًا أن نختار في هذه الورقة عددًا من المعالجات المنشورة في بعض وسائل الإعلام باعتبارها تشكِّل مؤشرًا لاتجاهات عامّة تمّ التعبير عنها في وسائل إعلام أخرى، دون الادعاء أنها نتائج قاطعة تعكس رأيًا موحَّدًا يُجمِع عليه كل المواطنين.

لقد واكب الخطاب الإعلامي الأردني أزمة اللجوء السوري إلى الأردن منذ الأيام الأولى لتدفُّق اللاجئين إلى البلاد. وتميَّزت المعالجات الإعلامية لقضية اللجوء السوري إلى الأردن في بداية الأزمة بالتركيز على التعاطف مع اللاجئين باعتبارهم ضحايا لأوضاع لم يختاروها، لكن معالجة وسائل الإعلام في المراحل اللاحقة غَلَبَت عليها سمات التبرّم والضيق لوجود هذا العدد الكبير من اللاجئين، خصوصًا أن استجابة المجتمع الدولي لدعم الأردن كانت أقلّ بكثير مما كان متوقعًا.

فتح الأردنيون قلوبهم قبل منازلهم لاستقبال موجات اللجوء الأولى في عام ٢٠١١، ونظر كثير منهم إلى اللاجئين السوريين في تلك المرحلة على أنهم ضحايا نظام دموي مستبد. وقد عبَّر الكُتَّاب الأردنيون في بداية الأزمة عن تعاطفهم الكامل مع اللاجئين السوريين. فها هو السيد حسن الشوبكي يكتب بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٠ مقالاً في جريدة «الغد» بعنوان «إدامة الدّعم لأشقائنا السوريين» يقول فيه: «من حالٍ إلى حال تبدَّلت أوضاع الأشقاء السوريين بعد أن فرّوا من هول القتل في بلادهم واستجاروا بالأردن بحثًا عن الأمن والطمأنينة. لكن عبور الحدود ينطوي على مشقّة اقتصادية بدأت للمئات في أول فصول الثورة السورية، وهي الآن للآلاف الذين يتناثرون بين الرمثا والمفرق ومناطق أخرى، حتى وصلت بعض العائلات إلى قلب الجنوب في معان.»

ثم يتحدَّث عن الاستقبال الأردني الشعبي للسوريين الذي اتسم بتأكيد عمق الروابط والمبادرة لنجدة الجار المنكوب، إذ يقول: «العائلات الأردنية والسورية التي يربطها شريط سهل حوران ظلَّت وفيةً لروابط النسب والمصاهرة ووحدة الدم، ولم يقصِّر أبناء الرمثا في استضافة العديد من العائلات السورية واقتسام لقمة الخبز معهم، ومثلهم أيضًا كانت العشائر في مناطق السرحان والمفرق.

ضرب الأردنيون مثلاً جديدًا في نصرة المظلومين وإغاثتهم، وكل هذا كان يحدث بدعم غير مُعلَن من الدولة التي لم تدر ظهرها للسوريين الفارين من القتل...»

بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٥ يتحدَّث د. باسم الطويسي في الصحيفة نفسها عن تقاسم البيوت مع اللاجئين السوريين، وذلك في مقال حمل عنوان «ضيوف الدولة وضيوف المجتمع»، فيقول: «وسط العاصفة السورية وغبار السياسة وطلقات الرصاص المتبادلة التي أفقدت الحقيقة معناها، يقدِّم الأردنيون حالة معافاة وأكثر صحيّة في التعامل مع الهاربين من الأوضاع في سورية، بعيدًا عن التنظير الأيديولوجي والإخاء العقائدي، وكل هذا الإنشاء السياسي. فالنماذج والقصص التي تُحكى بعفوية وصدق حول إيواء مئات العائلات السورية في الرمثا والمفرق ومعان من قبل المجتمعات المحلية، والتي وصلت إلى المصاهرة وتقاسم البيوت، إنما تؤكد أن هؤلاء ضيوف المجتمع وليسوا ضيوف الدولة وحسب.»

يكتب هاشم القضاة في جريدة «الرأي» مقالاً بعنوان «قلوبنا على سوريا»، يُبدي فيه تعاطفًا مع الشعب السوري في المحنة التي تعرَّض لها، فيقول: «ما يحدث في سورية اليوم جرح في الكفّ، ونار تشتعل على عتبة الدار، لذلك ليس سهلاً على المرء أن يُبدي رأيه في هذا الأمر قبل أن تتهيأ له كل معايير الدقّة، والإحساس الصادق بمسؤولية الكتابة التي توجب علينا كأردنيين أن يظلّ هاجسنا بهذا الأمر هو سورية الوطن وسورية الشعب وسورية الدولة... إنَّ ما فاض من السيل مجرد رغوة وزبد، إذ لا يمكن لذي عينين مبصرتين أن يقتنع بأنه يمكن

أن يكون للزبد لون أحمر، فالذي فاضَ من السيل هذه المرة ما هو إلا دماء السوريين الزكيّة.»

بتاريخ ٢٠١١/٢/٥ تنشر الكاتبة -المرحومة- غيداء درويش مقالاً في جريدة «الرأي» يفيض حبًا بسوريا وشعبها، وقد اختارت له عنوانًا قريبًا من عنوان مقال السيد هاشم القضاة المذكور آنفًا، فقد حمل مقالها عنوان «قلبي على سوريا»، وفيه تقول: «أموت وجعًا عليك يا حبيبتي! أموت حبًا، عشقًا، وأحيا على سلامتك! إن جرحًا ينزف من جسدك يُدميني، إن همًّا يسكن فيك يقتلني ويفنيني، ما قيمة عمرنا إن لم نعش فيك وتسكنيني؟! يا زينة البلدان تحميك عيون الرمّان، التي احتمت بشجرة الأمان، فيا أهلنا لا تقتلوا الرمّان في عزّه، فطعم دمه مرّ إن قُطِفَ قبل الأوان، لم يبق في أمّتنا ملاذ يحمينا إلاَّ هذا المكان، أتركوا شبابه حرًا يهتف بحرية هذا المهرجان، فقد ملَّ الصمت وسئم الخوف وثار على الهوان... تضخّم همّنا وجاع جوعنا حتى ضاق الثوب على الأبدان... فداك القلب والروح يا مقلة العين وزينة الأوطان... يا شام يا شام!! عمّان تدعو لك يحميك الربّ من كل طغيان!!»

تستحضر الكاتبة إكرام الزعبي في مقال بعنوان «قطعت أنا حدود سوريا»، نشرته في جريدة «الرأي» بتاريخ ٢٠١١/٥/٥، العلاقة الخاصة والمميزة التي ربطت مدينة درعا، أقرب المدن السورية إلى الأردن، مع الأردن عبر التاريخ، حيث تقول الكاتبة: «تستحضر الأزمات مخزون الناس التراثي والفني، فكان طبيعيًا، ومنذ بدء مسيرات درعا، أن تعلق في البال الأغنية التراثية الخالدة: «قطعت أنا حدود سورية، وجيت على اثنين زوّارة». هذه الأهزوجة التي ردَّدتها نشميات الكرك في حرب أكتوبر١٩٧٣، وذلك عندما توجَّه العميد الركن خالد هجهوج المجالي: قائد اللواء المدرع ٤٠ إلى الجولان، ليقاتل هناك مع رجال لا تتكرر... عدوًا مشتركًا يحسب للجندي الأردني ألف حساب. كن ينادين : «يا حارس الشيك وافتحلي، ومن (الأردن) جيت زوّاره... التعاطف الكبير عند الأردنيين مع التوأم الدرعاوي، استحضر ليس فقط الفلكلور المشترك، بل والتاريخ المشترك بيننا وبين أشقائنا السوريين، والذي

بات يغلب على الحديث. ما نحب أن نتذكّره عن درعا، والشيخ مسكين، ونوى، ونبع الصخر، وغيرها، هو أنها كانت منطقة حشد للقوات العربية المشتركة ضدّ عدو مشترك، ولا نريد أن نرى فيها دمًا مسفوكًا، ومخابز بلا طحين، وأطفالاً بلا حليب. نتوق هذا الصيف لأن نقطع حدود سوريا كما تعوّدنا منذ عقود، سوريا الهادئة المستقرة المرتبطة (بالحلو)، وبالياسمين.»

إذًا، نحن هنا أمام عواطف جيّاشة تجاه الشعب السوري الشقيق، ضحيّة الظلم والاضطهاد، ولا نلمس في الغالب الأعم في هذه المرحلة الأولى من عمر الأزمة مشاعر ضيق أو تبرّم واسعة من وجود اللاجئين السوريين على الأرض الأردنية. ففي الشهور الأولى من عمر الأزمة، كان تركيز الخطاب الإعلامي بشكل أكبر على ضرورة العمل لنجدة الأشقاء السوريين، رغم أن الأردن نفسه كان وما يزال يعاني من أوضاع اقتصادية صعبة وموارد محدودة. ولكن الموقف الشعبي الأردني لم يكن موحَّدًا -كما أشرنا آنفًا- من قضية اللاجئين، فقد رأى بعض المتعاطفين مع النظام السوري أن قضية اللاجئين مفتعلة من الأساس من جانب بعض القوى المُعادية للنظام والهدف منها هو إحراج السلطة وإظهارها على أنها قمعية ومستبدّة تفتك بأبناء شعبها.

وقام بعض الكُتَّاب الأردنيين بتحميل النظام والمعارضة، على حدٍّ سواء، مسؤولية تردّي الأوضاع في سورية، فها هو الكاتب باتر وردم يقول في مقال نُشر في جريدة «الدستور» في ٢٠١٤/١/١١ إن الطرفين مسؤولين عما حلَّ بالشعب السوري من كوارث: «سوريا أصبحت تحت حكم شريعة الغاب، حيث البقاء للأقوى والأسوأ والأكثر وحشية والأقل رحمة، والمشكلة أن المنافسة الضارية على الوحشية تصل إلى حدود غير مسبوقة بين كافة الأطراف... الشعب السوري يتعرَّض إلى عنف وحشي من قبل النظام تارة بالمذابح التي يرتكبها الشبيحة، ثم الأسلحة الكيماوية، فالبراميل المتفجّرة التي تلقيها الطائرات على المدنيين، وكذلك سياسات الحصار والتجويع التي يتم ممارستها ضدّ أحياء ومدن وقرى بأكملها من قبل النظام. في الطرف الآخر يواجه المجتمع السوري وحشية مماثلة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام، وغيره من التنظيمات المتطرّفة التي تعتقد أن قتل الناس هو أقرب طريق للجنة.»

ويتحدث عُريب الرنتاوي في «الدستور» أيضًا بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٧ عن فكي الكماشة التي حُشر بينهما الشعب السوري والمتمثِّلَين في « نظام متربّص وثورة مُخْتَطَفة»، إذ يقول: «في سوريا، ثورة أكلتها «المؤامرة»، وأحالتها إلى نقيضها... تلاشت الثورة وذهبت شعاراتها وقواها المحرّكة، لتبقى المؤامرة بوجوهها الكالحة وأدواتها الشريرة... وأغلب الظنّ أن «نبؤة» البطريرك الراعي: «خصوم الأسد أسوأ منه»، تجد صدى لها، ويزداد عدد المصدقين بها... هي التراجيديا بكلّ ما تحتمله الكلمة من معاني، يجد السوريون أنفسهم بين فكي كماشتها القاتلين... ثورة مختطفة ومغدورة، ونظام متربّص ينتظر بفارغ الصبر، لحظة يخرج فيها لسانه لكل خصومه ومجادليه: ألم أقل لكم؟»

المهم أن الأزمة التي تعقَّدت مسالكها وتشعَّبت دروبها أدّت إلى زيادة عدد اللاجئين المتدفّقين إلى الأردن بشكل لم يكن في الحسبان، مما أدى إلى ارتفاع نبرة التبرّم والشكوى في وسائل الإعلام من وجود هذه الأعداد الضخمة من اللاجئين السوريين في الأردن، خصوصًا وأن استجابة المجتمع الدولي لدعم اللاجئين كانت مُخيّبة للآمال ودون المستوى المأمول.

وها هو الكاتب المتخصِّص في الشؤون الاقتصادية عصام قضماني يعكس بداية تحوّل في موقف وسائل الإعلام الأردنية من شلال اللجوء البشري السوري الذي لم يتوقف وأصبح يشكِّل مصدر قلق لكثير من الأردنيين. وهنا يقدم الكاتب قراءة متأنية للواقع الذي يعيشه الأردن بسبب تدفّق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين دونما دعم يذكر من الجهات الدولية أو من الدول الشقيقة. وفيما يأتي بعض ما يذكره الكاتب حول اللجوء السوري في جريدة «الرأي» بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٨: «المسؤولون الأردنيون أبلغوا الجهات الدولية أن الأردن لا يمكنه استقبال أكثر من خمسة آلاف لاجئ يوميًا، وطلبوا رفع مستوى المساعدة إلى درجة وصفوها بالطوارئ، فلا مجال للإبطاء فالوقت يضيق وعدم الاستجابة تعني بقاء عشرات الآلاف من السوريين على الحدود دون مأوى وبلا طعام ولا مياه.»

«عدد اللاجئين السوريين في الأردن المسجلين لدى مؤسسات الإغاثة الدولية يبلغ نحو (٥٤٦) ألفًا حتى الآن، ٢٠٪ فقط من اللاجئين السوريين يقطنون المخيمات المعتمدة، و٨٠٪ منهم يتوزعون على محافظات ومدن المملكة، ما أدى إلى نموّ سكاني مفاجئ نسبته ٣٪ من عدد السكان.» « كلفة استضافة اللاجئ الواحد تصل إلى (٢٥٠٠) دينار سنويًا، وقد بلغت كلفة اللاجئين خلال العام ٢٠١٢ (٤٤٩,٩٠٢) مليون دينار، فيما قُدِّرت الكلفة خلال العام ٢٠١١ بحوالي (١٤٠,٢٨) مليون دينار.»

«الحكومة كانت أعلنت مدن شمالي المملكة مناطق منكوبة، لكن وقع الأحداث المتسارعة في خطورتها وتأثيرها غير المتوقع ستشمل الأردن كلّه، فهل نترقب إعلان حالة طوارئ اقتصادية على الأقل؟»

فيما يأتي حصر لبعض التوجهات الرئيسة في الخطاب الإعلامي المتعلق بموضوع اللاجئين السوريين، التي تعكس قلق الأردنيين إزاء استمرار الأزمة من دون وجود حلّ قريب أو مَخْرَج في الأفق:

١- اللاجئون السوريون يأخذون فرص العمل القليلة المتاحة أمام الأردنيين

مثال على ذلك: بثَّت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية تقريرًا من مدينة إربد (وهي إحدى أكثر المدن الأردنية تأثرًا باللجوء السوري)، وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٦/١١. وقد رصدت الوكالة في ذلك التقرير آراء بعض المواطنين فيما يتعلق بضياع فرص العمل التي كانت متاحة لهم لصالح اللاجئين السوريين. وتاليًا نصّ التقرير الذي نشر في عدد كبير من وسائل الإعلام الأردنية:

«إربد ١١ حزيران (بترا) -من علا عبيدات- أصبحت العمالة السورية تسيطر على جزء من سوق العمل الأردني، وبخاصة في محافظة إربد التي تشهد اكتظاظًا كبيرًا للاجئين السوريين. وأصبح العمال السوريون شبابًا وشابات يعملون في الكثير من الأسواق والمحال التجارية والمولات والمصانع بدلاً من العاملين المواطنين.»

«ويقول شباب أردنيون التقتهم وكالة الأنباء الأردنية (بترا) إن العمالة السورية حصلت على الكثير من فرص العمل وحرمت الأردنيين من الحصول على فرصة عمل مناسبة في السوق المحلية، حيث بات العديد منهم يعمل في المهن الحرفية والخدماتية.»

«ويضيفون أصبحنا نرى العديد من السوريين يعملون في المطاعم الشعبية ومحال الحلويات والمعجنات ومحطات السيارات وصالونات التجميل والأسواق الشعبية، وبعضهم حصل على تصاريح عمل مؤقتة لمزاولة بعض المهن الحرفية التي تتطلب المهارة والإتقان مثل البلاط والدهان والنجارة والديكورات المختلفة للحدائق والمنازل.»

«ويذكرون أن الكثير من أرباب العمل أصبحوا يتخلون عن العمالة المحلية، لإحلال العمالة السورية مكانها، نظرًا لقبولهم العمل بأجور متدنية، وعدم وجود تأمين صحي لهم، وعدم خضوعهم للضمان الاجتماعي، الأمر الذي يسهِّل على صاحب العمل استبدال أي فرد منهم بفرد آخر في أي وقت شاء، وبخاصة في قطاعات الزراعة وقطاع البناء والمطاعم وغيرها من المهن، الأمر الذي أدى إلى ازدياد عدد العاطلين عن العمل من شباب المحافظة. ويؤكد الشاب محمد العمري، خريج بكالوريوس محاسبة ويبحث عن عمل، أن أصحاب العمل لا يمنحون العمالة المحلية أولوية في الحصول على عمل وبخاصة في المولات والمحال التجارية الكبرى، ويفضّلون العمالة السورية، بسبب تدنّي الأجور وقبولهم العمل لساعات طويلة دون منحهم الأجور الإضافية، داعيًا الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة للحدّ من انتشار هذه الظاهرة ومساعدة الشبّان الأردنيين، وبخاصة حديثو التخرّج في إيجاد فرص عمل مناسبة لهم في السوق المحلية.»

«ويبين خالد النجار، صاحب عمل، بأنه بات يفضِّل الشابات السوريات لتمتعهن بالخبرة المناسبة، إضافة إلى تدنّي أجورهن واستعدادهن للعمل لفترات طويلة خلال النهار، مبينًا أن العامل الإنساني وظروف حياتهن الصعبة دفع بالكثير من أصحاب العمل إلى تشغيلهن وتوفير المسكن وتأمين سبل العيش الكريم بالنسبة لهن.»

وتقول فاطمة الخالد، تعمل في محل ملابس، أنها اضطرت للقبول بالعمل بأجر أقل من الأجر المعتاد في مثل هذه المحال لأن صاحب المحل أخبرها: «هذا الموجود وإلا فالسوريات موجودات براتب أقل مما أعطيك، لكن أنا أريد مساعدتك»، ولذلك قبلت.»

تشير إحصائيات إلى أنه يوجد في محافظة إربد نحو خمسة آلاف عائلة سورية معظم أفرادها من الشباب الذين يعملون في مختلف القطاعات كالمطاعم والمصانع والمزارع والمحال التجارية.

٢- السوريون يلقون معاملة أفضل من الأردنيين

في الوقت الذي يسعى فيه الأردني للحصول على لقمة العيش بشق الأنفس، يحصل السوريون على الدعم من المنظمات الدولية والدول المانحة، مما جعل بعض الأردنيين يتمنون عبر وسائل التواصل الاجتماعي لو أنهم كانوا لاجئين، فلو كانوا كذلك لما تعرضوا لهذه الصعوبات الاقتصادية الهائلة، ولقدمت لهم المساعدات من كل حدب وصوب.

يعبِّر لاجئ سوري في تقرير نشره موقع «الحياة نيوز» الأردني بتاريخ ٢٠١٤/٥/٤ عن تعاطفة مع المواطن الأردني؛ بل إشفاقه عليه لأن وضعه الاقتصادي صعب بالمقارنة مع اللاجئ الذي يعيش في «بحبوحة»! وفيما يأتي نصّ الفقرة التي تعالج هذا الموضوع في التقرير المشار إليه:

«قال خالد، أحد العاملين في محل خضار، وهو وافد سوري: أنا مُقيم في الأردن منذ عامين وأعيش حياة رغيدة، ولكن أسفي وحزني على شعب البلد فإني أرى كيف يعيشون ويعانون في الحصول على لقمة عيشهم، إضافة إلى المعاملة السيئة. وقال: أنا أشفق على الأردني على الرغم من أنه يعيش في وطنه وينتمي إليه ولكن أرى هذا حبرًا على ورق فالغريب يُفضَّل على ابن البلد، بكل صراحة.»

في التقرير نفسه، عبَّرت مواطنة أردنية عن المعنى ذاته تقريبًا: «نوّهت أم فرح قائلة: ابن البلد «يضيع» في وطنه، فالرمثا باتت مأوى للسوريين ونحن أوشكنا أن نُطرَد منها بسبب الغلاء الذي ألمَّ بها كما أن إيجارات المنازل ارتفعت

من أجل تأمين المساكن للوافدين... فأين الرحمة؟»، وأضافت «خلينا نعيش بسلام»، وأقسمت أم فرح أنها باتت تطلب لقمة الخبز من جيرانها، فالمواطنون يعيشون غرباء في وطنهم والوافدون يتربّعون في مناطق المملكة على حساب غيرهم، أما العدل فغدا مصطلح يبحث عنه الشعب ولا يجده بل يرى حروفه ترسم على الورق فقط.»

٣- اللاجئون السوريون سبب لإزدياد المشاكل الأمنية في البلاد

نشرت جريدة «السبيل» الإسلامية (المتعاطفة أصلاً مع اللاجئين السوريين) تقريرًا بتاريخ ٢٠١٣/١١/٩ حول الكلفة الأمنية لأزمة اللجوء السوري إلى الأردن، وفيما يأتي أبرز ما جاء فيه:

«في ظل وصول أعداد اللاجئين السوريين في الأردن إلى نحو مليون وثلاثمئة ألف لاجئ (أي ما يشكل نحو ١٥٪ من عدد السكان) بحسب وزير الداخلية حسين المجالي، تزداد الكلفة الأمنية التي ترتبت على استقبال السوريين في مختلف محافظات المملكة. ولا شك أنه ليس من العدل أو المنطق القول إن كل اللاجئين السوريين مجرمون! وإنهم سبب في زيادة نسبة ارتكاب الجريمة بالمملكة، في الوقت الذي لا ننفي فيه وجود أعداد من اللاجئين السوريين من ذوي الإجرام وسيئي السمعة والسلوك؛ الأمر الذي أثر في سمعة باقي السوريين.»

«فبحسب مصدر أمني، قال إن إحصائيات وتقارير وزارة الداخلية تشير إلى أن نسبة جرائم السوريين بمختلف أشكالها في الأردن تضاعفت بنسبة ١٠٠٪؛ حيث وصلت أعداد الجرائم في العام الماضي إلى (٤٨٤٥)، وتضاعفت هذا العام لتصل إلى نحو (١٠) آلاف. وبيَّن أنه في ما يخصّ المسألة الأمنية الداخلية، فإنه كانت هناك صعوبة في التعامل مع اللاجئين السوريين، لافتًا إلى أنه منذ تسعة أشهر بدأ ضبط أوضاع اللاجئين السوريين بالكامل، فبالنسبة للمخيمات كانت حالات الهروب تصل إلى (١٠٠٠) حالة في مخيم الزعتري، بينما الآن تصل إلى ٤ حالات فقط، مشيرًا إلى أن ٧٠٪ من اللاجئين السوريين دخلوا الأردن بطريقة غير شرعية. فيما أشار إلى أن مخيم الزعتري الذي يضم نحو (١٣٠) ألف لاجئ يشكل تحديًا أمنيًا كبيرًا، مبينًا أنه كان قبل وقت قريب

مسرحًا لأعمال شغب شبه يومية، مؤكدًا أن الاحتجاجات الداخلية فيه امتدت إلى الخارج لتصطدم مع المواطنين والسكان القريبين من حدود المخيم، لأسباب مختلفة تم معالجتها في حينها.»

«وفي الوقت الذي نفى فيه المصدر الأمني وجود جريمة منظّمة داخل مخيم الزعتري، مؤكدًا أن الجرائم الموجودة في المخيم مثل أي جرائم أخرى تقع في أي مجتمع، موضحًا أن الجرائم التي تحدث داخل المخيم هي سرقات مختلفة يتم ضبطها، وسرقات لممتلكات عامة، إضافة إلى حوادث سير.»

«ولفت إلى أن أكثر المحافظات التي تعاني جراء انتشار السوريين فيها هي محافظة المفرق، فقد شهدت المحافظة أحداثًا مؤسفة، تمثلت بحدوث عدة جرائم قتل وسلب؛ مما دعا أهل المفرق إلى إبداء تخوفهم من انفلات أمني يهدد استقرار المحافظة، ويحوّلها إلى بؤرة رخوة أمنيًا. وبيَّن أن وجود السوريين في المملكة وتأثيرهم في الوضعين الاقتصادي والاجتماعي، أدى إلى ارتفاع أجور الشقق السكنية، وأسعار المواد التموينية، فيما أدت مزاحمة اللاجئ السوري العامل الأردني في سوق العمل إلى احتقان البعض واحتجاجه وتأففه.»

إضافة إلى ذلك، «أشار إلى تخوّف السلطات من عمليات تخريبية قد تلجأ إليها مجموعات موالية للنظام السوري، في الوقت الذي اكتشف فيه سابقًا عناصر مندسّة بين اللاجئين؛ من أجل القيام بأعمال انتقامية أو القيام بتصرفات تسيء لهؤلاء اللاجئين على الأراضي الأردنية، حيث تم ضبط عناصر ادّعت أنها من الجيش الحر، وأنها فرَّت من الجيش السوري، وتبيّن أنها عناصر مدسوسة من النظام السوري من أجل ملاحقة المنشقّين أو اللاجئين. وأكد المصدر أن الأجهزة الأمنية تعيد كل من له قيد أمني من المطار أو من الحدود البرية، موضحًا أن القيد الأمني يشمل تجاوز الإقامة أو تهريب البضائع أو الأسلحة أو المخدرات، وكذلك القضايا الأخلاقية مثل الدعارة أو أي قيود أمنية مسجلة لدى الدوائر الأمنية.»

٤- اللاجئون السوريون أخلّوا بالمنظومة القيميّة للمجتمع

عبَّرت بعض وسائل الإعلام عن القلق جراء ما رأت أنه تهديد لمنظومة القيم في المجتمع الأردني ناجم عن وجود اللاجئين السوريين، فقد انتشرت ظاهرة تزويج اللاجئات صغيرات السنّ أو حتى القاصرات لبعض الأثرياء القادمين من دول عربية. فقد نشر موقع «سرايا» الإخباري بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٠ ملخصًا لتقرير قال إن التلفزيون الإسرائيلي بثّه حول ما أسماه بزواج المتعة في مخيم الزعتري قال فيه:

«دخل مُعدّ التقرير الصحفي الإسرائيلي هنريكا إلى الأردن بجواز سفر أجنبي، وذهب إلى مخيم الزعتري وأعدّ تقريرًا حول زواج المتعة أو زواج القاصرات السوريات من رجال أثرياء من دول عربية مقابل (٣٠٠٠) دولار، وقال إن رجالاً في السبعين من العمر يتزوجون فتيات يبلغن (١٣) عامًا، لمدة أسبوع أو شهر ومن ثم يطلقها. ويُظهِر التقرير «نساء دلّالات» في المخيم ظهرن في التقرير بصحبة القاصرات اللواتي تعدهنّ للبيع لأثرياء يبلغ أعمارهم الستين والسبعين عامًا. وتقول إحدى الدلّالات إن الرجل الثري يتزوجها لمدة قصيرة ومن ثم يطلقها على التلفون، ويأتي ليبحث عن غيرها وأجمل منها.»

«١٠٪ من سكان الأردن أصبحوا لاجئين سوريين وكل يوم يأتي نحو (١٠٠٠) إلى (٢٠٠٠) سوري إلى المخيم هاربين من الحرب الدائرة هناك... ومن يقطع الحدود إلى الأردن لا يستطيع العودة، بحسب التقرير الذي بثته القناة الإسرائيلية الثانية. ويقول مُعد التقرير إن دبابات أردنية تحيط بالمخيم للحراسة، وأن المخيم كلّه من الخيام القِماش والكرافانات.»

«ويعرض التقرير صورًا عن كيف تُعد الدلّالة العروسات الطفلات لأثرياء من دول عربية كبار العمر الذين يتزوجنهن لمدة أسبوع أو شهر على الأكثر ثم يطلقونهن. وتشتكي إحدى الطفلات في الثالثة عشر من عمرها، والتي تزوجت رجلاً غير أردني في الستين من عمره، كيف كان يضربها ضربًا مبرحًا خلال فترة الزواج القصيرة.»

«ويختم مُعد التقرير بالقول «إن كل شيء يُباع في المخيم... إن مخيم الزعتري هو الغرب المتوحش القوي يأكل الضعيف، وأكثر شيء مؤثّر هو معاناة النساء هناك.»

وكشف تقرير لإذاعة «صوت هولندا» بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٩ عما أسماه باستغلال ذكوري في الأردن أدى إلى انتشار ظاهرة الزواج من لاجئات سوريات قاصرات نزحن من بيوتهن بسبب الاضطرابات التي تجتاح سوريا، بحجّة أن أهلهن يردن السِّتر لهن بأي ثمن. وقد نقل التقرير خبرًا نشرته إحدى الصحف الأردنية تحت عنوان «يستغلّون الأحداث ويتزوجون من لاجئات سوريات»، وجاء فيه: «تجلس هنا وهناك، فلا تسمع حديثًا هذه الأيام إلّا عن الزوجة السورية التي يمكن الزواج منها بمئة دينار، أو مئتي دينار، وما عليك إلّا أن تذهب إلى المفرق أو عمّان أو الرمثا أو إربد أو الكرك، لتختار حورية من حوريات الشام، لأن أهالي هؤلاء يريدون سترة بناتهم، ويقبلون بزيجات عاجلة، دون شروط، مجرد مهر عادي، وزواج سريع، لأن الأب المكلوم يريد ستر ابنته بأي زواج، حتى لو تقدَّم لها الأغبر الأشعث...»

٥- وجود اللاجئين السوريين أدى إلى استزاف الموارد المائية الشحيحة وتلويث البيئة

ليس سرًا أن الأردن من أشدّ دول العالم فقرًا في الموارد المائية، وقد نشرت بعض وسائل الإعلام أخبارًا وتقارير حول معاناة المدن الأردنية جراء الاستهلاك المتزايد للموارد المائية من قبل الأعداد المتزايدة من اللاجئين السوريين.

وقد نشر موقع «المدينة نيوز» بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٤ تقريرًا منقولاً عن موقع «العربي الجديد»، أوضح فيه طبيعة التحدّيات المائية التي يواجهها الأردن جراء استزاف موارده المائية بسبب وجود عدد كبير من اللاجئين السوريين، وفيما يأتي نصّه:

«أعلن المتحدث الرسمي باسم وزارة المياه الأردنية، عمر سلامة: «أن معاناة الأردن من نقص المياه تزداد يوميًا، وذلك نتيجة الحرب في سورية

ونزوح عدد كبير من اللاجئين السوريين إلى الأردن. وأضاف «أن النقص في مياه الشرب بالأردن يقدر بنسبة لا تقل عن ٣٠٪، وهي في ارتفاع مستمر كلما زاد عدد اللاجئين في البلاد، ما يشكل ضغوطًا كبيرة على كافة الموارد والبنى التحتية في البلاد.»

«وأكد سلامة في تصريح خاص لـ «العربي الجديد» أن الجهات المختصة تقدِّر عدد اللاجئين السوريين المقيمين في الأردن حاليًا بنحو (١,٦) مليون لاجئ. وأشار إلى أن وزارة المياه تبذل جهودًا للتغلب على مشكلة نقص المياه، وذلك من خلال تنفيذ عدد من المشاريع المائية وتنظيم حملات لوقف الهدر في استخدام المياه والتصدي للاعتداءات المتكررة على المياه الجوفية في البلاد.»

«**نقص المياه:** يستهلك الأردن سنويًا (٩٠٠) مليون متر مكعب من المياه، لكنها ارتفعت الآن كثيرًا بسبب اللاجئين السوريين. وبحسب تقديرات وزارة المياه، فإن حصة الفرد من المياه في الأردن تتراوح بين (١٢٠ و١٥٠) لترًا يوميًا (حوالي ٥٠٠ متر مكعب سنويًا)، في حين أن حصة الفرد العالمية تقدر بنحو (١٠٠٠) متر سنويًا، وهذه الحصة في تراجع مستمر نتيجة لشحّ المياه وزيادة عدد سكان البلاد، في ظل استمرار توافد اللاجئين إلى البلاد. وقالت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الأردنية، في دراسة لها حول أثر اللاجئين على مختلف المجالات: «لقد انخفضت حصة الفرد اليومية من المياه إلى (٣٠) لترًا يوميًا، ما أدى إلى شراء المواطنين الأردنيين للمياه من مصادر غير حكومية وارتفاع سعرها إلى أربعة أضعاف.»

«مشاريع جديدة: قدر وزير المياه الأردني، حازم الناصر، في تصريح سابق لـ «العربي الجديد»: «أن تكلفة استضافة اللاجئين السوريين على قطاع المياه سنويًا تقدر بحوالي (٥٠٧,٦) مليون دولار سنويًا، ما دفع بالحكومة ممثَّلةً بوزارة المياه لاستنهاض جميع جهودها لمواجهة الضغوط الكبيرة على المياه من خلال الإسراع في تنفيذ عدد من المشاريع لتعزيز المصادر المائية وخاصة في المناطق الشمالية من البلاد التي تأوي العدد الأكبر من اللاجئين السوريين. وأشار إلى أن الأردن يحتاج إلى تنفيذ مشاريع مياه في تلك المناطق بكلفة مقدَّرة

بحوالي (١,٠٥) مليار دولار لمواجهة هذا الظرف الاستثنائي وبانتظار مساعدة المجتمع الدولي في هذا المجال. وأكدت وزارة المالية الأردنية أن ما يزيد على ٢٠٪ من كميات المياه المخصصة للأغراض المنزلية، يتم استخدامها بطريقة غير مشروعة من قبل البعض، وهذا تعدٍّ على حقوق الآخرين المائية ويؤدي إلى ضعف في تلبية احتياجات المواطنين للشرب ومخالفة يحاسب عليها القانون.»

«ووفقًا لدراسات قامت بها الوزارة، فإن المواطن يستهلك ٤٥ ٪ من استهلاكه المائي المنزلي في الحمامات وري الحدائق، في حين يستهلك ٣٠٪ في الاستحمام، و٢٠٪ في التنظيف والغسيل، و٥٪ فقط في الطهي والشرب، وبالتالي يمكن للمواطن ترشيد الاستهلاك من خلال اتباعه وسائل ملائمة.»

وتحدثت تقارير إعلامية عن تلوث بيئي لحوض المياه الواقع تحت مخيم الزعتري بسبب إقامة المخيم في تلك المنطقة. ومن النماذج على ذلك ما نشره موقع «المفرق نيوز» على صفحته في (فيس بوك) بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٥ ، وفيما يأتي بعض ماجاء فيه:

«حذَّر استاذان جامعيان متخصصان بعلم المياه والجيولوجيا في كل من جامعة آل البيت والجامعة الأردنية... من تلوّث حوض مياه الزعتري واستنفادها بفعل وجود مخيم الزعتري للاجئين السوريين فوق الحوض مباشرة، إلى جانب أعدادهم المرتفعة يوميًا في المخيم وخارجه. وقالت أستاذة علم المياه المختصة بنوعية المياه بمعهد علوم الأرض والبيئة في جامعة آل البيت الدكتورة سرى الحراحشة: «إن حوض المياه الموجود في منطقة مخيم الزعتري مُهدَّد بالتلوث ما لم تستدرك الجهات المعنية الأمور فورًا لا آجلاً.» وبيّنت الحراحشة أن حوض الزعتري المائي يعتبر أكبر مغذٍّ لإقليم الشمال من المياه، لافتةً إلى أنه في حال حدوث التلوث سيتم إعلان حالة الطوارئ مباشرة، ما يعني عدم تزويد محافظات إقليم الشمال بالمياه، الأمر الذي يترتب عليه حدوث كارثة بنقص المياه. وأشارت إلى أن الحوض مُهدَّد بالتلوث خلال عام وربما أكثر بقليل، واعتبرت أن تزايد عدد اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري وخارجه، يُهدِّد استنفاد مصادر المياه في المفرق، لافتة إلى

أن معدل تزويدهم بالمياه يوميًا بحسب الأرقام الرسمية تتراوح بين (٤-٥) آلاف متر يوميًا.»

«وقال الدكتور إلياس سلامة، أستاذ المياه في قسم الجيولوجيا في الجامعة الأردنية: «إن عمق المياه في حوض الزعتري يتراوح بين (١٥٠- ٢٠٠) متر، ما يعني أن تلوّثها ليس بالمستحيل، وهو ما يستدعي دق أجراس الخطر. وأضاف سلامة «أن سرعة تلوث المياه في حوض الزعتري تعتمد على نوعية الطبقات الجيولوجية في المنطقة، مؤكدًا أنها إذا كانت رملية فهذا يعني أن سرعة تلوث المياه عالية، أما إذا كانت طينيّة فتلوثها بطيء ويحتاج إلى وقت.»

٦- وجود السوريين يؤثر سلبًا على قطاعات الطاقة والصحّة والتعليم في الأردن

نشرت مؤسسة هولندية تدعى Fanack تقريرًا مفصّلاً غير مؤرَّخ على موقعها الإلكتروني حول هذه الجوانب، نقتطف منه الآتي:

«**التأثير على قطاع الطاقة**: الطاقة من أكثر المعضلات التي يواجهها الأردن منذ العام ٢٠٠٩، وقد تفاقمت المشكلة بشكل كبير مؤخرًا مع موجات اللاجئين السوريين الذين انتشروا في المدن والقرى الأردنية كافة، حتى زادت أعدادهم عن السكان الأصليين في بعضها، ناهيك عن مخيمات اللاجئين التي أُنشئت على أطراف عدد من المدن، حتى أصبحوا يشكلون ما نسبته نحو ١٠٪ من سكان المملكة.»

«**التأثير على قطاع التعليم**: التعليم كذلك من بين القطاعات التي تأثرت وبشكل مباشر جراء تدفق اللاجئين السورين إلى المدن والقرى الأردنية. فقد بلغ عدد الطلبة السوريين حتى نهاية العام ٢٠١٣ قرابة (١١١,٥٨٩) ألف طالب وطالبة، مقابل (٤٤,٠٢٢) ألفًا في العام ٢٠١٢ و (٣٧٣,٧) ألفًا في العام ٢٠١١. وبحسب إحصاءات وزارة التربية والتعليم الأردنية، فإن (١,٧) مليون طالب وطالبة في الأردن موزعين على (٦٣٥٥) مدرسة. وتتحمل الحكومة مبلغ (٤٥٠) مليون دينار سنويًا للإنفاق على تعليم الطلبة السوريين بحدّها الأدنى، وفق ما صرح به الوزير محمد ذنيبات لوسائل الإعلام المحلية، مبينًا في الوقت

ذاته أن ما يحصل عليه الأردن من مساعدات دولية للسوريين، لا يتجاوز ٣٠٪ مما تتكبّده الحكومة في هذا المجال.»

«إن زيادة أعداد طلاب المدارس رفعت حاجة الأردن إلى (١٠٠) مدرسة جديدة لاستيعاب الطلبة السوريين بقدرة استعابية تصل إلى (١٠٠٠) طالب للمدرسة الواحدة، فيما يوجد في الأردن حاليًا نحو (٧٨) مدرسة مخصّصة للطلبة السوريين. جدير بالذكر غياب أي حصر رسمي لأعداد الطلبة الذين لا يستطيعون الذهاب إلى المدارس.»

«**التأثير على قطاع الصحة**: أما القطاع الصحّي في الأردن فقد ناله هو الآخر نصيبه من الضغط الكبير على خدماته، إذ إن الخدمات الصحية تقدم لجميع اللاجئين السوريين الذين يدخلون أراضي المملكة مجانًا من خلال المستشفيات والمراكز الصحية المنتشرة في جميع مناطق المملكة. كما تنشر وزارة الصحة كوادرها في المخيمات ومناطق تركُّز اللاجئين لمراقبه الوضع الصحي والقيام بكل الإجراءات اللازمة للوقاية من الأمراض السارية كافة التي تظهر بين اللاجئين السوريين. وآخر التصريحات لمديرية الأمراض السارية لدى وزارة الصحة، كشفت عن ظهور (٢٤) مرضًا، وشملت اكتشاف إصابة (١٧٨٤) بمرض إسهال مزمن، و(٦٤٢)حالة بمرض التهاب الكبد الوبائي «أ»، و(٥٢٩) حالة جرب، و(٤٩١) حالة جدري ماء، و(٨٦) حالة حصبة، و(١٠٢) حالة سلّ، و(٨٠)حالة مرض اللشمانيا الجلدية، و(٧٧) حالة عقر، و(٢٦) حالة سحايا غير وبائي، و(٢٣) حالة تيفوئيد وبارا تيفوئيد، و(١٩) حالة التهاب الكبد الوبائي «ب». كما تم اكتشاف (١٣) حالة نكاف، و(١٣) حالة تسمم غذائي، و(٨) حالات تدرّن غير رئوي، و(٧) حالات انفلونزا H1N1، وحالتي تيفوس، وحالتي شلل رخو حاد، وحالتي حمّى مالطية، وحالة سعال ديكي، وحالة مرض الحصبة الألمانية، وحالة قرع، وحالة سيلان، بحسب مسؤولي وزارة الصحة في الأردن.»

إن ما سبق ذِكره هو غيض من فيض من التغطية الإعلامية التي واكبت أزمة اللجوء السوري في الأردن وأثرها السلبي على البلاد.

كانت للاجئين السوريين فرصتهم أيضًا للتعبير عن آرائهم ومواقفهم من خلال وسائل الإعلام. فقد شكى بعضهم من الظلم والمعاملة القاسية والصورة السلبية التي يقولون أنهم لقوها في الأردن. وانتشر مقطع أغنية للاجئ سوري على موقع (يوتيوب) يُفاخر فيه أنه سوري وأن الظروف اضطرته لطلب العون من الأردنيين مرّة في الحياة، أما طلب العون من الآخرين فهي سمة ملازمة للأردنيين حسب قوله.

كما أطلق مجموعة من الناشطين السوريين على مواقع التواصل الاجتماعي حملة بعنوان «لاجئات... لا سبايا» تهدف إلى نشر الوعي في ما يتعلق بعروض الزواج التي ترد إلى اللاجئات السوريات بقصد الزواج تحت عناوين السترة والمساعدة. وقال بيان الحملة: «نحن شباب سوريون مستقلّون ومن الجنسين لا ننتمي إلى أي جهة أو تيار سياسي ومن مختلف مكوّنات المجتمع السوري وأطيافه، دفعنا واجبنا الوطني وانتماؤنا لسوريا الوطن وغيرتنا على نسائنا وتقديرنا لتضحياتهم وعذاباتهم داخل الوطن وخارجه في مخيمات اللجوء إلى إطلاق هذه الصرخة». وأضاف البيان: «الزواج هو اللبِنة الأولى لخلق لبِنة أكبر، هي الأسرة لتشكِّل خلية من خلايا المجتمع في ظروف سليمة مبنيًا على أُسس من الانسجام والتعارف لتحقيق هدف أسمى هو الاستقرار وإيجاد شريك في الحياة وبناء أسرة ينتج عنها إنجاب أطفال. ولا يمكن أن يكون الزواج منّة أو حسنة أو مساعدة، ولا يعقل لمن يريد أن يقدم مساعدة أن يطرح بديلاً لذلك من خلال نكاح بعقد شرعي لا يضمن أنه سيؤسس لأسرة سليمة تضمن حقوق المرأة أو الفتاة أولاً، ويضمن حقوق أبنائها ثانيًا، كما لا يضمن أن هذا الزوج المفترض الذي يريد المساعدة لن يسعى لتكرار محاولة المساعدة بزواجه من فتاة أخرى، فضلاً عن أنه قد يكون متزوج مسبقًا.»

ونقرأ في موقع «مدوّنات عربية» تسجيلاً لشعور لاجئ سوري في الأردن لتفاصيل حياته في اللجوء بعنوان «مذكرات لاجئ» كالآتي:

«لست بأسير لدى سجون روما، ولست بأبي فراس الحمداني، أنا لاجئ، أقطن في «تسوية» في إحدى المدن الأردنية، بالطبع سيقول البعض، إنني لاجئ VIP،

لكن ما لا يدركه هؤلاء هو أن اللجوء واحد سواء كان في خيمة أو شقة أو في منتجع في هاواي. لنعد إلى أبي فراس الحمداني وعلاقته بهذه الأسطر... بينما أشغل نفسي بقراءة الكتب، سمعت مواء قطة أحزنني لأنها كانت تموء بحرقة، ربما جوعًا وربما لفقد صغيرها وربما أنها وقعت بشرك ما، وطال مواؤها واستمر لأكثر من ساعتين، فتذكرت مباشرة قول أبي فراس: «أقول وقد ناحت بقربي حمامة»، لكنني حرفته قليلاً مع اعتذاري الشديد لأبي فراس وقلت: «أقول وقد ماءت بقربي قطة، أيا قطة ألا ترأفين بحالي.»

ينقل برنامج «سوريون بيننا» على «راديو البلد» وجهة نظر اللاجئين السورريين في الأردن إزاء العديد من القضايا. ففي الموضوع الصحي هناك شكوى أردنية من الضغط الهائل على المشافي والعيادات الصحية من قبل اللاجئين السوريين، ولكننا نقرا في موقع «سوريين بيننا» أن اللاجئين السوريين يشكون أيضًا من ارتفاع تكاليف العلاج الصحي في الأردن، كما يتضح في هذا الجزء من التقرير المنشور على موقع «سوريون بيننا» بتاريخ ٢٠١٤/٥/٧:

«المشاكل الصحية الطارئة التي تتعرض لحياة اللاجئين السوريين يصعب حلّها، وقد تضع اللاجئ في ظروف تجبره على الاستدانة لدفع فواتير العلاج، بغياب ضمان صحي شامل يغطي هذه المصاريف. فتركي خضير كاد أن يفقد فلذة كبده في أثناء عبوره إلى الأردن عبر الشيك، بعد (٦) أيام قضاها مشيًا على الأقدام تحت شمس الصيف الحارقة، أصيب ابنه البالغ من العمر (١٥) يومًا خلالها بضربة شمس، تسببت له بنزيف داخلي في الجمجمة. لجأ خضير إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لعلاج ابنه، إلا أن صغر عمر الطفل أدى إلى تأجيل العملية عامًا كاملاً، ويحاول خضير اليوم إيجاد متبرع لتسديد أجور العمل الجراحي الباهظة التي لا يملك منها شيئًا... زايد حمّاد، مدير جمعية الكتاب والسنّة التي تعمل على دعم اللاجئين السوريين لأكثر من عامين متتاليين، أكد أن الجمعيات الداعمة صحيًا للسوريين شبه منعدمة، وحتى في جمعيتهم فالمساعدات الطارئة معقّدة لكونها تحتاج إلى موافقة الإدارة العامة في قطر لكل حالة على حدة... يُصاب اللاجئ السوري بالمرض كأي شخص

آخر، إلا أن حالات العلاج المكلفة تضعه وعائلته تحت وطأة الاستدانة أو قد ينتشله من مصيبته هذه فاعل خير...»

يمكن القول إن وسائل الإعلام نقلت وجهتي نظر الأردنيين والسوريين من أزمة اللجوء السوري إلى الأردن، ولكنها قامت في كثير من الأحيان بصب الزيت على نار الاحتقان المتزايد بسبب استمرار الأزمة وحدّتها، ولم تؤسس في كثير من الأحيان لحوار هادئ يسهم في رؤية الأمور من الزاوية الموضوعية، فصحيح أن اللجوء السوري فاقم الوضع الاقتصادي الحرج في الأردن، وزادت الأعباء على القطاعات المختلفة في البلاد، لكنه صحيح أيضًا أن اللاجئين السوريين لم يختاروا طوعًا مغادرة وطنهم، ولم يخططوا للعيش في المخيمات أو في المدن والقرى الأردنية.

إن المطلوب هو التأسيس لمقاربة متوازنة من موضوع اللاجئين السوريين في وسائل الإعلام، ونقل وجهات نظر الطرفين بشكل موضوعي متوازن بعيدًا عن التشنج وتبادل الإتهامات، فقد فُرضت هذه الأزمة على الجميع فرضًا بسبب استمرار المعارك والمواجهات في سوريا، وبالنظر أيضًا إلى تقصير دول العالم في دعم الأردن الذي تحمَّل وما يزال أعباء كبيرة بسبب وجود هذا العدد الضخم من اللاجئين السوريين في البلاد.

السيادة الوطنيّة وحقوق الإنسان
(المقاربة والإشكاليات)*

المحامي د. أمجد شمّوط**

مقدّمة عامة

جاءت حقوق الإنسان بوصفها أحد المقاصد الأربعة لميثاق الأمم المتحدة، وهي (حفظ السلم والأمن الدوليين، وإنماء العلاقات الوديه بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالمساواة بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها، وحماية حقوق الإنسان، وأخيرًا «جعل منظمة الأمم المتحدة مرجعًا» لتنسيق أعمال الأمم وتوجهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة).

إن الحديث عن حقوق الإنسان قد نال اهتمامًا «دوليًا» منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، ويبدو فيه انعكاسات ما نجم عن الاهتمام بالقضايا والنتائج الناجمه عن هذه الحرب الكونيه، فقد ظهرت بعض الانتقادات بل إن هناك تطوّرات أثرت بوضوح على المبادئ التقليدية الأساسية للقانون الدولي، وبخاصه تلك المتعلقة بتنظيم العلاقات بين الدول في ضوء التطورات الجديدة، التي أخذت تتلمّس ضرورة حماية الأفراد في إطار النظام الدولي، الأمر الذي

---

* ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر العام الأول «**حقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي: الممارسات البناءة والسياسات الإسقاطية**» (البحرين؛ ٢٨ - ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤).

** رئيس مركز الجسر العربي لحقوق الإنسان؛ وعضو منتدى الفكر العربي/الأردن.

أوجد في ضوء التغيّرات إعادة النظر بالقضايا المتعلقة بمفاهيم ومبادئ أساسيه تحترم حقوق وحريات الأفراد في المجتمعات والدول، وفي الوقت نفسه نجد اهتمامًا بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

أمام هذه الإشكالية التي تلامس شؤون الدولة المستقلة وسيادتها الوطنية في مقابل مسألة حقوق الانسان لمنع انتهاك الحقوق للأفراد وحمايتهم، فإن الأمر الذي أثار الجدل حول مبدأ السيادة باعتباره مطلقًا «أم نسبيًا»، خصوصًا مع المتغيرات الدولية الجديدة، يطرح السؤال: هل هناك انعكاسات للحماية الدولية لحقوق الإنسان على مبدأ السيادة الوطنية واستقلالية الدول؟

المفاهيم والمبادئ الأساسية للمقاربة بين السيادة الوطنية وحقوق الإنسان

أمام هذه الإشكالية والجدل، كيف نستطيع ضمان مسارات ومسؤولية حقوق الإنسان في مقابل احترام سيادة الدول وفق القانون الدولي؟ بمعنى كيف نحاول المقاربة بين القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان؟

حتى ندرك ونحلِّل بدقة عدم التضارب و(الإشكالية)، ينبغي الإشارة والتدقيق والمقاربه بالمعنى العملي بين المتغيرين الأساسيين من خلال حماية الأفراد وتلبية احتياجاتهم، وفق أطر المنظمات والقوانين الدولية، وبموجب شبكة من العلاقات الدولية والإنسانية التي ترسِّخ سيادة الدولة واحترام كيانها ونظامها الداخلي واستقلالها، بموجب مراعاتها للأسس والمبادئ والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

كيف لا ونحن نريد التأكيد من خلال استعراض مفاهيم السيادة، والسيادة الوطنية، في إطار العلاقات الدولية والقانون، وتوثيق العلاقات الإنسانية وتحقيق الأهداف الكبرى للتلاقي الإنساني في إطار المحافظة على الأمن والاستقرار والسلام.

فما هي الأسس والمبادئ الأساسية التي ينبغي لنا توضيحها للوصول إلى أعلى مستوى من التقارب والابتعاد عن التضارب والجدل والإشكالية؟

مفهوم السيادة: يشير التاريخ السياسي إلى أن المفكر جان بودان هو أول مَنْ طرح فكرة السيادة وعرّفها بأنها «تعني القوى الكبرى والسلطه العليا في نطاق إقليم معين»، وكان يعني بذلك السلطة الدائمة المطلقة للملك. ولعل أبسطها وأكثرها وضوحًا «أنها سلطة الدولة على سكانها وإقليمها دون أية قيود تشريعية أو نطاقية من الخارج».

هناك مجموعة من الدراسين والمفكرين تشير إلى أن السيادة بمعنى آخر هي «أن الدولة تملك سلطة مطلقة على السكان والإقليم الذي يعيشون فوقه وتستقل استقلالاً كاملاً في بسط سيطرتها هذه بعيدًا عن أي سيطرة أخرى، أو تأثير خارجي». فالسيادة الوطنية كمبدأ وقانون سياسي تمارسه الدولة على شعبها وفوق إقليمها في إطار حدودها الوطنية.

في ضوء ما تقدَّم نرى أن السيادة الوطنية كمفهوم يترتب عليه آثار أهمها:

على المستوى الدولي والمحلي: مثل قيام علاقات دبلوماسية ومعاهدات دولية في إطار ما تتمتع به الدول على مستوى النظام الدولي، حيث نجد المزايا والحقوق المتبادلة في إطار المسؤولية الدولية، ومنها: التعويض عن الأضرار التي أصابتها أو تصيب رعاياها أو إصلاح هذه الأضرار. أما على المستوى المحلي للدولة، فنجد أن لها حق التصرف في مواردها الأولية وثرواتها الطبيعية، وينبغي أيضًا التأكيد على ما تتخذه من تدابير تراها مناسبة حيال الأشخاص الموجودين ضمن إقليمها بصرف النظر أكانوا مواطنين أم أجانب.

المساواة بين الدول: وهنا نتحدث عن مبدأ المساواة في السيادة الذي أقره ميثاق الأمم المتحدة، لكن هذا المبدأ ليس مطلقًا، فهناك العديد من الحقوق التي تتمتع بها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ولا تتمتع بها الدول الأعضاء الأخرى، كاستخدام حق النقض (الفيتو) وحق تعديل الميثاق.

ومن المهم الإشارة إلى الدول المتساوية قانونًا؛ إذ ليس هناك تدرج في السيادات، بمعنى أن الحقوق والواجبات التي تتمتع أو تلتزم بها الدول متساوية من الناحية القانونية، حتى لو كان هناك اختلاف بينها من ناحية الكثافة السكانية أو المساحة الجغرافية أو الموارد الاقتصادية.

وفق ما أوضحناه في آنفًا، فإننا نؤكد نسبية مفهوم مبدأ السيادة الوطنية كإطار مفاهيمي يقارب مواثيق حقوق الإنسان في مقابل المفهوم المطلق والتقليدي للسيادة.

وعندما نتحدث عن السيادة الوطنية على الصعيد الدولي، بحيث يتم رفض واستبعاد المفهوم المطلق للسيادة، فإننا نتحدث هنا عن المصالح الوطنية وإشكالية رفض التدخل في شؤون الدولة من جانب أية هيئة أجنبية خارجية. أي أن هذا يتوافق والقيم المعنوية والأخلاقية التي تتعارض مع تدخل أية سُلطة خارجية، تدخلاً في جانبه السلبي، ولكن هناك جانب إيجابي يراعي المصلحة الوطنية في ضوء مواجهة مرض أو وباء معيّن في إطار احترام وتقدير سيادة الدولة ومواجهة تحدٍّ إقليمي في منطقة ما. لذا فإن إدارة الدولة لشؤونها الداخلية والخارجية يتطلب التعاون والتحالف والمساهمة من خلال مثلاً: برامج التطعيم الوطني والإقليمي، أو مواجهة تحدي انتشار المخدرات كمرض اجتماعي وإنساني.

السيادة: هي الهيمنة الشرعية داخل إقليم معين، وهناك أمثلة كثيرة تؤكد وظيفة الدولة السياسية في المحافظة على النظام والسلام، ودعم التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، وعليه فإن للسيادة جانبين: الأول (داخلي)، والثاني (خارجي)، حيث نجد السيادة في الجانب الداخلي تعني امتلاك الدولة للسلطة الشرعية المطلقة على جميع الأفراد والمجموعات التي يتعين عليها إطاعة الدولة داخل إقليمها، وأي انتهاك لهذا الأوامر يعرضهم للعقاب، بينما السيادة في الجانب الخارجي تعني الاستقلال عن كل رقابة وتدخل من أية دولة أخرى، أو منظمة دولية. وهنا ينشأ التمييز بين دولة كاملة السيادة وأخرى ناقصة السيادة. والجدير ذكره تاريخيًا أنه في مؤتمر وستفاليا عام ١٦٤٨ اتفقت الدول الأوروبية على مبدأ السيادة الإقليمية من أجل تحقيق السلام الدولي.

وكنتيجة ثانوية لهذا المبدأ، اعتبرت الطريقة التي تُعامِل بها الدول الأفراد الذين يقيمون داخل الدولة مسألة داخلية، إذ لم تكن حقوق الإنسان - آنذاك - جزءًا من السياسة الدولية، ذلك أن النظام (الويستفالي) لسيادة الدولة - إن جاز التعبير- لم يُعرف إلا في نهاية القرن العشرين.

من المفيد هنا الإشارة إلى تناقص قدرات الدول تدريجيًا، وبشكل متفاوت، فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق المعلومات والأموال والسلع والبشر عبر حدودها، وذلك بسبب الثورات العارمة والهائلة في حقل الاتصال والإعلام، التي أدت بدورها، وبشكل واضح، إلى الحدّ من أهمية حواجز الجغرافيا والحدود. ونضيف لما سبق ذِكره التوظيف المتقدم لمعطيات التكنولوجيا المتطورة، التي أسهمت بطريقة غير مباشرة في الحدّ من قدرة الدولة على ضبط عمليات التبادل التجاري ومواجهة الجرائم الاقتصادية. وإزاء تمدد مفهوم العولمة والشركات العالمية الكبرى، فإن مفهوم «السيادة» ما يزال يتمتع ببعض مظاهره الأساسية، على الرغم أنه وبفعل العديد من التحولات العالمية بدأ يتراجع أمام تطورات العلاقات الدولية والقانون الدولي. ويمكن إبراز مفهوم ومظاهر السيادة الوطنية (التقليدية) من خلال مجموعة من الإجراءات أهمها:

أولاً- التوسع المتزايد في إبرام الاتفاقيات الدولية: تتضمن النظم الدولية قواعد وأحكامًا ملزمه لعموم الدول، وذلك في إطار بعض القواعد والقوانين الدولية في مجالات متعددة، هذا إلى جانب وجود نُظم الرقابة والتفتيش والإشراف الدولي، وبخاصه في مجالات اتفاقيات حقوق الإنسان، والتسلح النووي، واتفاقيات العمل الدولية على سبيل المثال، إضافة إلى ما استقرّ عليه الفقه والقضاء الدولي الذي يتضمّن (عدم إمكانية احتجاج الدول بدساتيرها أو تشريعاتها الداخليه، وهي من مظاهر السيادة الوطنية، للتنصل من الالتزامات الدولية، سواء أكانت تعاقدية أم ناشئة عن أحكام القانون الدولي العام).

ثانيًا- هناك اتجاه متنام نحو (احترام حقوق الإنسان وحرياته): وذلك في إطار كفالة الضمانات الدولية التي تمكّن لاحترام هذه الحقوق والحريات وعدم انتهاكها من جانب الحكومات الوطنية.

ثالثًا- المسؤولية الدولية: إذ نجد اتجاهات حديثة في مجال تقنينها وفق قواعد قانونية متعلقة بالشخص الدولي.

رابعًا- هناك اتجاه متزايد نحو إقامة الكيانات الدولية عابرة القومية أو فوق القومية.

خامسًا- ظهور مشكلات دولية تستلزم تكاتف الجهود الدولية: ومن الأمثلة عليها مشكلات البيئة والتلوث، ومشكلات الطاقة، وندرة المياه والجفاف والتصحر، والتضخم، والبطالة، والفقر، ونقص الغذاء، والإرهاب، والعنف السياسي، وانتشار الأمراض الوبائية مثل الإيدز وإدمان المخدرات، والجريمة المنظمة، وغيرها.

مفهوم السيادة الوطنية في ضوء المتغيرات وأبعادها في التنظيم الدولي

يمكن القول بأن مفهوم السيادة الوطنية قد تراجع، لكنه يستقرّ في إطار نسبي بعيدًا عن المفهوم المطلق والدور التقليدي للدولة. وبناء عليه يمكن توضيح مجموعة الأبعاد والأدوار الحيوية في إطار المقاربة القانونية:

- نقص (نطاق) الاختصاص الداخلي للدولة لصالح دور أكبر للمجتمع الدولي.
- ظهور كيانات قانونية متعددة (كالمنظمات الدولية) مُنافِسة للدورالتقليدي للدولة، ذلك أن دور الدولة تراجع، خاصة مع تزايد المنظمات غير الحكومية، وجماعات الضغط «اللوبيات».
- تراجع احتكار الدولة لوسائل الإعلام، وبالتالي تراجع مبدأ السيادة الإعلامية للدولة.
- ظهور فكرة (حق وواجب التدخل) على حساب مبدأ السيادة التقليدي.
- ظهور فكرة (النظام العالمي الدولي).
- ظهور منظمات دولية ومنظمات غير حكومية تضطلع بمهام وصلاحيات واختصاصات لا تقل عن تلك المناطة بالدولة.
- الاعتراف للفرد أحيانًا في بعض التشريعات والأنظمة القانونية باللجوء إلى المحاكم الوطنية ذات الولاية العالمية، للنظر في بعض القضايا

الخاصة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومن هذه المحاكم الدولية المتخصصة (المحكمه الأوروبية لحقوق الإنسان).

- تقلص سيادة الدول بموجب صلاحيات ميثاق الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي الذي يمتلك صلاحيات أوسع «كحق الفيتو»، والذي يعكس عدم المساواة في السيادة بين الدول.

مفهوم التدخل الإنساني

لعل من أبرزملامح التراجع في مبدأ السيادة الوطنية للدول أنه قد تزايدت (إمكانية) التدخل في الشؤون الداخليه للدول الأخرى، إذ تعددت (وتنوّعت) مبررات التدخل (الأجنبي)، ومنها: التدخل لاعتبارات إنسانية، والتدخل لحماية حقوق الإنسان، والتدخل بدعوى مقاومة الإرهاب الدولي... إلخ.

اتجاهات التدخل الإنساني

الاتجاه الأول: يرى أن التدخل الدولي لا يمكن أن يحدث إلا من خلال العمل العسكري واستخدام القوة المسلحة، ويعتبر هذا المفهوم ضيق المعنى للتدخل الإنساني.

الاتجاه الثاني: يشير إلى أن التدخل يتم بوسائل أخرى إلى جانب إمكانية استخدام القوة العسكرية، مثل الضغط السياسي والدبلوماسي، والاقتصادي... إلخ، وهذا الاتجاه يتبنى المفهوم الواسع للتدخل الإنساني.

على ما يبدو، فإن الاتجاه الأول له من يؤيده، على اعتبار أن القوة المسلحة تنفيذية وأكثر تأثيرًا في الضغط على الدول. ويبدو أيضًا أن فقه القانون الدولي والعلاقات الدولية يشير إلى أن ذلك أصبح غير مقبول في العلاقات الدولية الحديثة، وبخاصة في إطار القوانين الدولية المعاصرة التي تنبذ القوة والتهديد،

في مقابل ما تتركه هذه العلاقات من آثار سلبية تتمثل في ما تحصده من أرواح الأبرياء وما تجلبه من دمار... من هنا، فإن التدابير العسكرية ينبغي أن تكون بعد كافة التدابير الاقتصادية الخاصة (كوقف المساعدات)، أو فرض القيود على حرية التبادل التجاري مع الدول التي ينسب لها الانتهاك الجسيم والمتكرر لحقوق الإنسان.

أما الاتجاه الثاني للتدخل الإنساني بالمفهوم الواسع، فهو لا ينحصر في الحالات التي يتعرض فيها قطاع كبير من المواطنين – وليس بالضرورة رعايا دولة أو دول أخرى – في دولة للموت أو للتعذيب على نطاق كبير نتيجه لسياسة حكومة هذه الدولة، أو بسبب انزلاق الحكومة إلى الفوضى والتسيب، كما حدث في ليبريا والصومال. فيما يرى كثير من الباحثين والفقهاء والدارسين بأن التدخل يمكن أن يحدث بوسائل أخرى غير استخدام القوة المسلحة، وحسب وجهة نظر ماريو بتاتي فقد يكون التدخل من خلال دولة أو منظمة دولية حكومية في الشؤون التي تعد من صميم الاختصاص لدولة معنية، بل ويزيد على ذلك بأن التدخلات قد تحدث من قبل أشخاص عاديين، أو من قبل مؤسسات أو شركات خاصة، أو من قبل منظمات دولية غير حكومية لا ترقى لكونها تدخلاً دوليًا. وعليه، فإن ماريو بتاتي لم يحدد ما إذا كان التدخل يقتصر على العمل العسكري واستخدام القوة المسلحة فقط، وإنما أعطى مفهومًا واسعًا لهذا التدخل، بحيث يشمل كل عمل من شأنه التعدّي على الاختصاص الداخلي المحض للدولة المعنية، شريطة أن يُمارَس هذا التعدي من قبل أشخاص القانون الدولي المعترف بهم، وهم الدول والمنظمات الدوليه الحكومية، فالتدخل هو حق للدول تستعمله متى رأت ذلك مناسبًا لأغراض إنسانية.

في ضوء ماتقدم يمكن القول بأن المفهوم الواسع للتدخل الإنساني، وباستعمال الوسائل الناجعة كافة من أجل تحقيق الأهداف الإنسانية، هو

المقارب ما بين السيادة الوطنية وحقوق الإنسان، مع اعتبار أن معيار المصلحة الإنسانية هو الأساس في إطار المبادئ الآتية التي يرتكز عليها، وهي:

أولاً- أن المفهوم الواسع للتدخل يتفق مع واقع العلاقات الدولية المعاصرة، ويتفق مع مبادئ السلم والأمن الدوليين.

ثانيًا- أن المفهوم الواسع للتدخل لا يتعارض مع مبدأ عدم التدخل المشار إليه ضمن نص المادة (٧/٢)، الذي أكد التدخل بالمعنى الواسع والمقبول في القانون الدولي. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن هناك تحولاً في تفسير مبدأ عدم التدخل من حالة «الجمود» إلى تفسير مرن، إذ إن مبدأ عدم التدخل من المبادئ الراسخة في القانون الدولي، لذا تم تأكيده في ميثاق الأمم المتحدة (المادة٢/ الفقرة ٩)، إلا أنه وفي ضوء التطورات العالميه ونجاح تطبيقه خلال العقد الأخير من القرن العشرين، فقد أصبح من الضرورة بمكان وفي ضوء بروز نقاط ساخنة ومآسٍ وتوترات إنسانية، أن دعا الأمين العام للأمم المتحدة في دورة الجمعية العامة عام ١٩٩٩ إلى إجازة التدخل.

لقد جعل بعض الفقهاء مبدأ عدم التدخل مبدأً مطلقًا، إلا إذا كانت الدولة في حالة دفاع شرعي، كذلك، إعلان الجمعية العامة (٢٦٢٥) الصادر بتاريخ ١٩٧٠/١٠/٢٤م والخاص بمبادىء القانون الدولي المتعلقه بالعلاقات الودية القومية للدولة.

على الرغم من أن مبدأ عدم التدخل، بموجب الميثاق الأممي وإعلانات الجمعية العامة واجتهادات القضاء الدولي، يعتبر حجر الزاوية في العلاقات الدولية، إلا أننا نؤكد وأمام النظرة «الجامدة» للمبدأ من جهة، والنظرة «المرنة» الموسعة من جهة أخرى، وفي إطار تطورات العلاقات الدولية الخاصه في ظل التغيير في بنية النظام الدولي، فإننا نجد أن مقاربة وتأثر المبدأ لصالح

التفسير المرن الموسع على حساب التفسير الجامد ولصالح حقوق الإنسان، يعتبر (متغيرًا عالميًا) ينادي بوحدة الإنسانية، ومن شأن كفالة احترام هذه الحقوق أن يتحقق السلم والأمن الدوليين، وهو ما يتطابق مع ما جاء في تقرير الأمين العام الأسبق بطرس غالي (عام ١٩٩١) عندما قال: إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يجب ألا يستخدم كعازل واق لبعض الحكومات التي تمارس انتهاكات بشعة لحقوق شعبها، كما أشار إلى أن المنظمة الدولية ملتزمة بميثاقها الذي يحمي (سيادة) الدول الأعضاء، وملتزمة أيضًا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

المصادر والمراجع

- جمعية صالح عمر، «**القضاء الدولي وتأثير السيادة الوطنية في تنفيذ الأحكام الدولية**»، ١٩٩٨.
- خالد جواد الجشعمي، «**المعاهدات الدولية والسيادة الوطنية**»، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، ٢٠١٤.
- صلاح حسن ناصر محمد، «**الإشكالات القانونية لمبدأ السيادة الوطنية وتطبيقاته في ظل النظام العالمي الجديد**»، ٢٠٠٧.
- هيئة الأمم المتحدة، «**حقوق الإنسان: مجموعة صكوك دولية**»، الأمم المتحدة، ٢٠٠٢.

الصومال بين إهمال المجتمع الدولي وإدمان الكارثة

د. صلاح دعّاك*

تعتبر الكارثة الإنسانية في الصومال مشكلة متعددة الوجوه، يختلط فيها الجانب الإنساني بالسياسي والاقتصادي وكذلك الاجتماعي، الذي انعكس بدوره وظهـر في شـكل أزمة إنسـانية شـاملة جعـلت الجميع يقف مـذهولاً من هـول ما رأى. وهنالك جوانب أخرى كثيرة اشتركت في مفاقمة المشكلة في الصومال، فالجفاف والظروف الطبيعية كانت جزءًا محوريًا في هذه الأزمة، لكنها ليست السبب الوحيد.

فهنالك التركيبة القبلية، والتدخلات الاستعمارية التي شهدها الصومال منذ بداية القرن الماضي، حيث كان الوجود الأجنبي في هذا البلد يختلف عن أنواع الاستعمار المألوف في المنطقة؛ إذ دخلت ثلاث دول كبرى مُستعمِرة الصومال، فضلاً عن تدخل لدول الجوار في ذلك الوقت، ما جعل هذه الدول مشتركة جميعًا في العملية الاستعمارية المعقّدة، وما أدى بالتالي إلى تقسيم هذه الدولة الاستراتيجية إلى ثلاث مناطق كبرى متناحرة ومختلفة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، فكان أن تفاقمت المشكلة الصومالية وزادت تعقيدًا، رغم أن الشعب الصومالي يعدّ شعبًا ذكيًا ومؤهلاً ليقود بلده وينمّيه، والدليل على ذلك أننا نجد الكثير من الصوماليين في المهاجر، وخاصة في أوروبا والبلاد العربية، يشغلون وظائف قيادية ومتقدمة فى كبرى المؤسسات الاقتصادية، وأحيانًا السياسية، وتلك التي تعمل في الحقل الإنساني. وإضافة إلى ذلك، فإن الشعب الصومالي يحمل قيماً رفيعة وأخلاقاً كريمة من كرم وشجاعة ونخوة وصون للمرأة، وكل هذه الصفات النبيلة تجعل هذا الشعب مؤهلاً لحل مشاكله

* مدير البرامج الدولية في مؤسسة الإغاثة الإنسانية بعمّان، وعضو منتدى الفكر العربي/ السودان.

وتنمية بلده وتكوين قيادة واعية رشيدة إذا أُبعِدت عنه المطامع والتدخلات الخارجية.

لقد أدت التدخلات الخارجية إلى تشكُّل ودعم بعض الجماعات لزعزعة الأمن والتنمية في هذا البلد، مما عمل على إحداث التشرذم والفُرقة ضمن هذا المجتمع المتجانس أصلاً. وقد قُدِّر لي أن أزور الصومال مرتين خلال ثلاثة أشهر، الأولى في كانون الأول/ سبتمبر ٢٠١٤، بدعوة من منظمة التعاون الإسلامي، والمنتدى الإسلامي للإغاثة، لحضور لقاء جامع مع منظمات المجتمع المدني المحلية الصومالية، في محاولة لجمعها في جسم واحد وللوصول إلى هدف واحد من أجل إعمار الصومال ومساعدة النازحين من أبنائه. والذي لفت انتباهي – حينذاك – الحفاوة والانسجام المنقطع النظير بين تلك المنظمات، فلم نلحظ حتى الخلافات العارضة التي قد تحدث في مثل هذه الاجتماعات الكبيرة. وبدا أنهم متشوقون وتواقون لإيجاد حل جذري لمشكلة الصومال. بل إن الأغرب من هذا كلّه أن كثيرًا من المجموعات تقودها نساء صوماليات، وبطريقة سلسة، رغم أن الانطباع السائد هو أن المرأة الصومالية منزوية ومهمّشة وبعيدة عن العمل العام، لكن ما لاحظناه كان مشاركة حقيقية وفاعلة للمرأة في تلك الاجتماعات.

خلال وجودنا في مقديشو أقام جميع المشاركين في المؤتمر صلاة الاستسقاء، التي حضرها وشارك فيها كثير من المستضعفين والنازحين. ولدهشتنا أن السماء أمطرت في أثناء الصلاة عند الساعة الثامنة صباحاً، بفضل الله ودعوات النازحين والفقراء وقبل أن يتفرَّق الحضور، وسمعنا من بعض الحاضرين أنهم لم يروا المطر منذ شهور خَلَت، وأن بعض المناطق في الصومال لم ترَ الماء منذ ثلاث إلى ست سنوات مضت.

أما الذي أزعجني فهو أن الناس كانت متلهّفة لهطول الأمطار وحلّ مشكلة الجفاف في ذلك البلد، لكنهم في الوقت نفسه وجدوا أنفسهم أمام كارثة أخرى؛ إذ كانت جميع المساكن مبنيّة من المواد المحلية وبقايا المخلّفات، وليس لديهم أغطية تقيهم البرد، كما لا تتوافر الأغطية البلاستيكية التي تمنع الماء من

التسرب إلى المساكن، وذلك نتيجة للطريقة العشوائية في بنائها، وهي مساكن صغيرة تكاد لا تكفي لشخص واحد بمفرده ناهيك عن أسرة بكاملها، وقد بُنيت على عجل جراء نزوح الصوماليين من مناطقهم إلى مقديشو.

بعد نهاية المؤتمر في مدينة مقديشو ذهبنا إلى نيروبي، حيث كان يُعقد هناك مؤتمر جامع ضمَّ كل المنظمات الصومالية المحلية، والمنظمات الدولية والأمم المتحدة، وممثلي بعض الحكومات، وكذلك المانحين... وبعد نقاش مستفيض بين الأطراف المشاركة كافة، توصَّل المؤتمرون بقيادة منظمة التعاون الإسلامي، وهي المنظمة الوحيدة التي استطاعت أن تجمع كل المنظمات العاملة في الصومال تحت مظلة تنسيقية واحدة، على العمل من أجل هدف واحد، مما يُحْمَد لهم.

انقضى المؤتمر باتفاق المانحين أيضًا على تقديم الدعم اللازم للمنظمات العاملة في الصومال، ومساعدة الشعب الصومالي على الخروج من محنته التي أقعدته عن التنمية سنينًا عدّة. لكن بعد أن انفض السامر رجعت تلك المنظمات بخُفيّ حنين ولم يفِ المانحون بالوعود التي قطعوها! وتأكد ذلك خلال زيارتي الثانية إلى مقديشو في ٢٥ نوفمبر أو بعد شهرين من إطلاق تلك الوعود، فحين زرت المخيمات وجدتها خالية تمامًا من أي نوع من المساعدات، رغم الوجود الكثيف للمنظمات العاملة فيها، لكن عند سؤالنا لقاطني هذه المخيمات عن نوع المعونات التي يتلقونها، أفادوا جميعًا بأنهم لا يتسلمون أي نوع من المعونات!

وما يزال النازحون يسكنون تلك المخيمات وسط ظروف تنعدم فيها أدنى مقوّمات الحياة وأساسياتها... حيث وُجِدَت أسرة بكاملها ولديها خمسة أطفال أو يزيد، تسكن في عشّة صغيرة (لا يمكن أن نسمّيها خيمة) مبنيّة من بقايا الجوالات والكرتون والملابس المقطّعة، ولا تزيد مساحتها عن مترين في متر إلى درجة أن المرء لا يستطيع المشي فيها، مما قد يؤدي إلى التلوث وانتشار الأمراض، وحالات التحرش الجنسي بالأطفال والنساء، وفوق ذلك الخطر المحتمل من نشوب حريق قد يؤدي إلى هلاك كل ما في المخيم.

هنالك أكثر من ثلاثة مخيمات متفرقة زرتها، وكل مخيم يقطنه من ثلاثة إلى أربعة آلاف نازح يسكنون مبانٍ حكومية متهالكة كانت في الأصل مقار وزارات ومرافق للدولة، وأصبحت الآن مُحطّمة تفتقر إلى أدنى الخدمات من مياه وصحة وطعام وشروط سكنية ملائمة، رغم أن هنالك خدمات مقرّرة من عدد من الحكومات، لكن عِظم الكارثة يجعل كأن شيئًا لم يُقدَّم.

رأيت امرأة تبلغ الثمانين عامًا من عمرها برفقة طفلين لابنتها التي توفيت في رحلة النزوح من منطقة تبعد (٢٥٠) كلم عن العاصمة، وتوفي معها ثلاثة من أبنائها، وبقي طفلان مع الجدّة التي لم تكن تملك شيئًا، وقد وجدتها تطبخ أوراق الشجر المرّ بغليها لتفقد مرارتها ثم تطعمها لطفلي ابنتها المتوفاة.

وكانت هنالك امرأة أخرى ومعها أربعة أطفال، جاءت من منطقة أخرى تبعُد عن العاصمة أكثر من (١٠٠) كلم، ومعها إناء مليء بشحوم سوداء لها رائحة كريهة، علمت منها أن هذه الشحوم هي ما تبقى من الأضحية التي وزعتها عليهم بعض المنظمات الإسلامية، وهي محتفظة بهذه الشحوم لأكثر من شهر لتطعم منها أبناءها.

وتوقفت عند امرأة أخرى في كوخها الصغير، وأمامها إناء فيه ماء يغلي على النار، أخبرتني أنها وضعته لتلهي أطفالها الصغار وتوهمهم بأنها تطبخ لهم طعامًا لحين تتدبر لهم ما يسدون به جوعهم!... وتذكرت قصة أمير المؤمنين الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) مع المرأة التي كانت تضع حجارة في إناء على النار ليظن أطفالها أنها تطبخ لهم طعامًا، وليتني كنت أميرًا لأقوم بتقديم بعض من خير الأمراء في مثل هذه الحالات المحزنة، وخرجت وأنا أردد قول المتنبي:

لا خيلَ عندك تُهديها ولا مـــال فليُسعِف القول إنْ لم يسعف الحال

إنَّ المشكلة أكبر من أن تحلّها منظمة واحدة أو دولة واحدة، فالكارثة تحتاج إلى تضافر جهود كثيرة لحلّ هذه الأزمة. نحتاج إلى حلول تتعمق في جذور المشكلة وليس مع ظواهرها... نعم، تقديم المساعدات مطلوب في هذه

المرحلة لإنقاذ أرواح قد تموت. والجميع الآن أمام مسؤولية مشتركة أمام الله وأمام المجتمع الإنساني إذا تركنا الشعب الصومالي يرزح في مشاكل لا تنتهي، رغم ما لديه من موارد طبيعية.

لقد تحمَّل الشعب الصومالي الكثير من المعاناة، وعندما تنظر إلى مدينة مقديشو العاصمة لا تجد إلا خرابًا يتبعه خراب، مع أن هنالك علامات رفاه واستقراطية يمكن أن نلاحظها وسط هذا الخراب والدمار. فمقديشو تقع على صفحة الماء في منظر قلما نجد مثله في كثير من عواصم العالم، غير أن الدمار لا يطال المباني فقط، وإنما أيضًا الإنسان! والشباب الصومالي لم يعد يجد ولو بقدر معقول الحياة الطبيعية والاستقرار الذي يؤهل للتحصيل الدراسي. كذلك، فإن الهجرة المضطردة لأبناء الصومال إلى الدول الإفريقية والأوروبية وبالتالي استقرارهم في بلاد أخرى، يجعلهم لا يفكرون بالرجوع إلى بلد تم تدميره بالكامل، باستثناء القليل منهم ممن يؤمنون بقضيتهم، أو الذين استطاعوا تأمين طريقة ما لعيشهم في الصومال.

إن الطريقة التي تتبعها المنظمات العاملة في الصومال الآن قد تؤدي إلى هروب أعداد أخرى وكثيرة من الصومال إلى دول الجوار. ولهذا، ستتكرَّر مأساة الشعب الفلسطيني في دولة أخرى، ومع شعب اختلفت ظروف هجرته القسرية من وطنه، فالفلسطينيون هاجروا من وطنهم نتيجة القتل والقمع ومحاولات التهجير المستمرة من جانب المحتلّ الإسرائيلي، لكن الشعب الصومالي يهرب بحثًا عن المساعدات والأمن، والمجتمع الدولي لن يأتيهم في مكانهم لمساعدتهم، ولذلك سيذهب الشعب نفسه إلى المجتمع الدولي حيث يتفرَّق في أرض الله الواسعة، مع أن هذا الشعب لا يطلب الكثير، وكل ما يطلبه سد الرمق من الجوع والمرض والفقر، فهل ساعدناهم؟

أظن أن المجتمع الدولي بدأ ينسى أو يتناسى هذا الشعب، والمشكلة الصومالية طال عليها الأمد من دون إيجاد حلّ جذري لها، وأصبحت هذه المشكلة تولِّد مشاكل أخرى، الأمر الذي أدى إلى أن تُصاب الجهات المانحة بالإرهاق Donor Fatigue، فيما لا يصيب هذا الإرهاق المانحين أو الدول

المانحة في دعم دول نعرفها وليست معاناتها بحجم معاناة الشعب الصومالي. وما أدى إلى تفاقم المشكلة الصومالية، تتابع الكوارث خلال الأشهر الماضية، وهي تتضمن الفترة التي التزم بها المانحون، وكذلك المنظمات والحكومات في المؤتمر الأخير لدعم الصومال، يُضاف إلى ذلك التداعيات الإنسانية للثورات العربية في تونس وليبيا ومصر وسوريا واليمن، عدا الزلزال في تركيا، وكل هذه الأزمات والكوارث المتعاقبة أدت إلى انشغال تلك الحكومات والمنظمات عن المشكلة الصومالية وتفرق الدعم الموجود لعدد من الكوارث في آن واحد. والدرس المُستفاد من تتابع الكوارث وما أسفر عنه من انشغال وتناسي بعضها، هو في إنشاء صندوق مشترك للدعم في مثل هذه الحالات لا يتأثر بالظهور المفاجئ لكوارث أخرى؛ إذ ينبغي ألا ينسى الناس كارثة بعد ظهور كارثة جديدة جديدة، ويجب أن تكون هنالك وحدات متخصصة تحلّ كل مشكلة على حدة، وتعمل على توزيع المساعدات بشكلٍ عادل.

لا شك أن دخول الدور السياسي على العمل الإنساني قد يضرّ كثيرًا بالهدف السامي لهذه المساعدات. ومن هنا يجب الحذر من خلط السياسة بالعمل الإنساني، وأذكر في هذا الصدد تجربة خاصة عندما كنت مديرًا قطريًا لإحدى المنظمات الدولية المعروفة في الأردن، وكنت مسؤولاً عن مخيم الوليد على الحدود السورية العراقية الذي يأوي عددًا من الفلسطينيين (أكثر من ألفين وخمسمئة فرد) وضعوا في مخيم مقفول في المنطقة الحدودية بين البلدين (Normans area)، وسوِّرَ هذا المخيم بطريقة لا تسمح لهم بالخروج من المخيم، أي تحت رقابة صارمة، وبقي هؤلاء الناس لأكثر من خمس سنوات في صحراء تسمّى صحراء الأنبار في انتظار منحه للإقامة في دولة أخرى. وعندما عُرِضَ الأمر على حكومة السودان، قام الرئيس السوداني بمنح هؤلاء الناس جميعًا فرصة للعيش في السودان كمواطنين سودانيين مع الاحتفاظ بهويتهم، وحُرِّرت قطعة أرض في منطقة مميزة في الخرطوم، لكن حينما سمعت بعض الدول بهذا الحل المُرضي والجذري الذي يوفِّر لهؤلاء الناس عيشًا كريمًا يعطيهم الفرصة للعيش كمجموعة في منطقة واحدة، هرعت بعض الدول الأوروبية إلى إعطائهم مِنَحًا للعيش في سويسرا، وهولندا، واسكتلندا، والولايات المتحدة،

والأرجنتين، وفرَّقت هذه الأُسر إلى قطع متناثرة في بلاد شتّى، فالمنحة أحيانًا تأتي لدولتين مختلفتين لأفراد الأسرة الواحدة، مما يؤدي إلى تفرقهم وضياع ثقافتهم وقضيتهم الكبرى، وربما دينهم مما قد يولِّد جيلاً جديدًا لا يعرف بلده الأصلي فلسطين ولا الأمة العربية، إلَّا من رحم ربي.

هذا المثال الحيّ يوضح أن تدخُّل السياسة في العمل الإنساني قد يكون له عواقب وخيمة، فمجرد أن أبدت السودان استعدادها لإيجاد حل لمشكلة أولئك اللاجئين الفلسطينيين في أرض تجمعهم معًا، سارعت الدول الغربية إلى منحهم فرص الإقامة وإبعادهم عن السودان. هو حلّ جيد على أي حال لكن على المدى القصير، أما على المدى البعيد فله عواقب وخيمة؛ إذ إن عددًا من اللاجئين أنفسهم ما يزال يعيش في تلك الصحراء القاحلة حتى الآن!

أعود إلى الحديث عن المشكلة الصومالية... فهناك مسألة تقديم المساعدات بطريقة متساوية وكما تُقدَّم إلى المجتمعات المنكوبة في مختلف أنحاء العالم. وبحسب خبرتي والعمل في أماكن متعددة من العالم، يلاحظ وجود ازدواجية واضحة في تقديم المساعدات، فبعض الشعوب يُقدم الدعم إليها بشكل متكامل من حصة غذائية تحتوي على أشهى الأطعمة وأحسن أنواع المعلبات... وحتى حليب الأطفال وأطعمتهم ولوازمهم الصحية، التي لا تقل جودة عن تلك الموجودة في كبريات الأسواق في العالم. وعندما تأتي لشعب مثل شعب الصومال وشعوب أخرى في إفريقيا، لا نجد سوى الذرة الجافة، وأحيانًا يُترَكوا ليأكلوا أوراق الشجر كما شاهدناهم في بعض المجتمعات!

إن المعايير التي تُقدَّم على أساسها المساعدات يجب أن تكون موحَّدة، وهذه مسؤوليتنا نحن كمجتمع دولي أن نقدمها إليهم بصورة لائقة وكريمة. نعم، أحيانًا يجب أن نراعي تباين الثقافات الغذائية وان نقدم لكل شعب الأكل الذي يتلاءم وطبيعته، لكن هذا لا يعني أن نقدم شيئًا أقل من المطلوب.

وعلينا أن نثق بالمنظمات الوطنية الصومالية العاملة في داخل الأرض الصومالية، فهنالك شعور عام وعدم ثقة بالكوادر والمنظمات العاملة داخل

الصومال، وهذا أدى إلى تأزيم الموقف لوجود شريك يعمل في تلك المناطق الصعبة. فيجب أن نعيد الثقة إلى هذه المنظمات، ويجب أن نعلم أنها ليست كلها فاسدة، فالتعميم يضرّ بالعملية الإنسانية كلها.

لقد عانى الشعب الصومالي كثيرًا، وينبغي الوقوف في وجه كل المطامع لكي ننقذ هذا الشعب، وإلا سيأتي يوم لا نجد فيه صوماليًا واحدًا يمكن الاعتماد عليه داخل الصومال، إذ إنهم سيهاجرون شيئًا فشيئًا إلى دول أخرى بحثًا عن المساعدات، خاصة إلى الدول التي شاخت وتحتاج دماء جديدة وأناسًا أذكياء كالصوماليين. وحينها سيدرك الجميع أن المشكلة الصومالية هي وصمة على جبين الدول العربية والإسلامية والمجتمع الدولي لتركهم هذا الشعب ينزح ويدمر نفسه بحثًا عن المساعدات!

التهويد الإسرائيلي ضدّ القدس المحتلة

(التعليم والاقتصاد أنموذجًا)

دة. نادية سعد الدين*

المقدمة

تُقارب مفاعيل التنمية الاقتصادية حدود تشبيك علائقي متبادل بين المجتمع والتعليم، إزاء استلال الأخير معوّلاً حيويًا لأسّ التقدم والنهضة والنمو والترقي، وأداة رفد الكوادر البشرية المؤهلة في عجلة الحراك التنمويّ، مقابل تماهي التنمية، بشتى أبعادها، مع مفاهيم العدالة والديمقراطية والاستقرار والاستقلال الفردي والمجتمعي معًا.

ويلامس «تكييف» متلازمة «التعليم/التنمية الاقتصادية» لتحقيق التغيير المجتمعي، مؤثرات داخلية تدخل في حساب التحولات الاجتماعية وطبيعة النسق المعرفي السائد والسياسات الرسمية للدولة، وأخرى خارجية تنبع من البيئة المحيطة، إقليميًا ودوليًا، بما يصيب أيضًا طبيعة النظام الدولي السائد، بوصفها عوامل تتضافر لتحديد التطورات الجارية داخل النظام نفسه، ومن ثم تشكيل صيرورتها واتجاهاتها.

وتتناوب أبعاد التنمية في سلم الأقدمية عند منظريها، إذ يجد بعضهم أن التنمية الاقتصادية عامل مساعد أو جوهري لتحقيق التنمية في المجالات الاجتماعية والسياسية، إن لم يكن العامل الوحيد[1]، بينما يقدّر آخرون

---

* مديرة تحرير الشؤون الفلسطينية في جريدة «الغد» محاضرة غير متفرغة في العلوم السياسية في جامعة الزيتونة الأردنية الخاصة.

(1) Gabriel A. Almond & G. Bingham Powell, Comparative Politics, (Boston, Toronto: Braun and Company, 1978), p.358.

بأن «التنمية السياسية مقدمة لشقها الاقتصادي والتغيير والتحديث وبناء الديمقراطية وإقامة المؤسسات»[٢]، وذلك في منحى يأخذ بناصية التكامل المتعدد الأوجّه للتنمية المجتمعية.

ويعد التعليم بالنسبة للمجتمعات الرازحة تحت الاحتلال أداة فاعلة لتشكيل الوعي السياسي الجمعيّ، الذي يدخل في صلب حراك المطالبة بحقوق التحرير وإنهاء الاحتلال وتقرير المصير، مثلما يشكل عصب الرحى لتأطير حالة ذهنية مقاومة للمحتل ومضادّة للاستكانة والظلم ومردفة بوحدة وطنية مناهضة لممارسات التغييب والإلغاء والارتضاء بواقع الاحتلال، فضلاً عن كونه، إلى جانب عناصر حيوية أخرى، أداة تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في تعزيز الصمود والتثبيت الوجودي في الأرض والوطن، استعدادًا لمرحلة ما بعد الاستقلال وإقامة الدولة المستقلة.

وإذا كانت عملية الاستفادة من نواتج التعليم ضمن سياق أهداف التنمية الاقتصادية في المجتمع المحتل تجد منعة معتبرة من قبل سلطات الاحتلال للحيلولة دون النهوض التعليمي وتحقيق النمو الاقتصادي والاستقلالية، مع الإبقاء على حالة التبعية لها في مختلف المجالات، فإن الأزمات التي يخلقها الاحتلال تصيب الهوية والوعي السياسي الوطني وتكامل النسيج الداخلي وقدرة السلطة «الشرعية» على التغلغل بخدماتها وسلطتها في مفاصل المجتمع[٣]، حتى وإن أُجير الاحتلال، تحت وطأة تكلفة المقاومة، منح المجتمع المحتل حكمًا ذاتيًا معني بالشؤون المدنية للسكان خلا السيادة، وذلك لتقويض السعي أو المطالبة بكيان سياسي مستقل.

(2) Lucian W. Pye, Aspects of Political Development, (Boston: Little, Brown and Company, 1966), pp.33-44.

(3) Myron Weiner, Political Participation: Crisis of the Political Process, in Leonard Binder, Crises of Political Development, (New Jersey: Princeton University Press, 1971), pp.159-204.

ويحضر ذلك جليًا في سياسة الاحتلال الإسرائيلي ضدّ الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما القدس، بهدف استلاب التاريخ والأرض معًا، عبر خلخلة النظام التعليمي ومنع مساعي تحسين نوعية التعليم وانتشاره، ومحاولة تغيير المناهج الفلسطينية لصالح فرض الرواية الصهيونية، واعتقال الطلبة والمعلمين وإغلاق الجامعات والمدارس، ومساعي «كيّ» الوعي الجمعي عبر التجهيل والانغماس في إشكاليات الوضع الاقتصادي على حساب المطالبة الحقوقية، مقابل ضرب الحركة الاقتصادية وشلّ حرية التنقل والتجارة، والإبقاء على التبعية الاقتصادية له، سعيًا وراء «التهجير الطوعيّ» وتفريغ مدينة القدس من مواطنيها، بهدف تهويدها وطمس معالمها العربية والإسلامية، تحت مزاعم «العاصمة الأبدية والموحدة لدولة إسرائيل».

في ضوء ما سبق؛ تحاول هذه الورقة البحث في مساعي الاحتلال الإسرائيلي لتقويض «حل الدولتين»، ومنع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس المحتلة، عبر التركيز على عنصريّ التعليم والاقتصاد في مدينة القدس، بوصفهما، إلى جانب عناصر أخرى، معول النهوض لتحقيق الاستقلال وتقرير المصير. وتحاول الورقة البحث في ذلك من خلال استعراض واقع وتحديات كل من قطاعي التعليم والاقتصاد في القدس، ومحركات الدور الإسرائيلي لهدم ركائزهما والمسّ ببنيتهما التحتية ومنع تطورهما أو الاستثمار فيهما، بالإضافة إلى تبيان الأهداف الإسرائيلية الأساسية التي تقف وراء تلك الإجراءات.

أولاً: البُعد التعليمي

انعكست سياسة الاحتلال، في جانبها التعليمي، بالقدس المحتلة، سلبًا، عبر انخفاض منسوب الالتحاق ومستوى التحصيل التعليمي وارتفاع نسبة التسرب الدراسي وضعف الإمكانيات اللازمة لتوفير الأبنية المدرسية والجامعية.

فقد أقعدت سياسة الاحتلال نحو (١٠) آلاف طالب مقدسي عن الدراسة، من إجمالي (٩٣) ألف طالب يتلقون تعليمهم في مدارس شرقي القدس، وأنهت

مسار التعليم الثانوي لنحو ٤٠٪ منهم للالتحاق مبكرًا بسوق العمل إزاء الوضع الاقتصادي الخانق، الذي أردى نحو (٩٥) ألف طفل مقدسيّ تحت خط الفقر[٤].

فيما يضطر زهاء (٢٠) ألف طالب مقدسيّ لاجتياز الحواجز العسكرية يوميًا من أجل الالتحاق بمدارسهم في الجانب الآخر من مدينتهم المحتلة، بعدما طردهم الاحتلال، مع نحو (٩٠) ألف فلسطيني، خارج جدار الفصل العنصري**، مهددين بسحب هوياتهم ومحرومين من الوصول إلى مدينتهم ومدارسهم وأماكن عملهم. وقبل فترة ماضية كان عدد هؤلاء الطلبة مخيفًا، إلا أن سياسة الاحتلال في تعميق المتغيرات القائمة أدت إلى استيعاب نحو (١٢) ألفًا منهم في مدارس «المقاولات» التي بناها الاحتلال في المناطق الواقعة خارج الجدار.

يلقي الجدار العنصريّ بتبعاته السلبية، أيضًا، على الحدّ من حركة تنقل المعلمين والطلبة، في ظل وجود (٤٢) مدرسة تابعة لدائرة الأوقاف الإسلامية، وتضم نحو (٦٠٠-٧٠٠) من الكادر التعليمي، وتستوعب ١٢٪ من الطلبة تقريبًا، مقابل المدارس الخاصة، ومنها الكنسية والأوقاف الشرعية والجمعيات وغيرها، التي تعود إلى الملكية الفلسطينية وتستوعب قرابة ٢٠٪ من الطلبة المقدسيّين، والتي تخوض جميعها معركة ضدّ محاولات سلطات الاحتلال تهويد المناهج التعليمية في القدس، عبر فرض المناهج التعليمية الإسرائيلية على المدارس منذ العام ١٩٦٨ بهدف تشويه الواقع والحقائق التاريخية والثقافية في مواد التاريخ والجغرافيا وغيرها[٥]، وذلك بعدما تمكنت من تطبيقه في (٦) مدارس تابعة لها، فيما تسعى من خلال تقديم المساعدات المالية للمدارس الخاصة إلى التغلغل في جوهر الفلسفة التعليمية وإدخال مفاهيمها العنصرية بين ثنايا المناهج

---

(٤) جريدة «**الغد**»، عمّان، ٢٠١٤/٢/١٧.

** شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في العام ٢٠٠٢ ببناء جدار الفصل العنصري في أراضي الضفة الغربية المحتلة، قرب الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، بذريعة أمنية، إلا أنه يستهدف قضم أراضي الضفة لصالح الكيان الإسرائيلي ومنع أي تواصل جغرافي فلسطيني، حيث يمتد الجدار عند الانتهاء منه بطول (٧٠٣) كم قابل للزيادة.

(٥) رياض ياسين، **تاريخ القدس السياسي والحضاري**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠١٢، ص ص ٣٥-٣٩.

نفسها[٦]، وفق قول رئيس قسم الإرشاد والتربية الخاصة في مكتب تربية القدس التابع لدائرة الأوقاف الإسلامية سمير الطرمان. بينما بلغ القطاع التعليمي أسوأ حالاته، إزاء النقص المستمر في عدد الغرف التدريسية الذي يفوق الألف غرفة دراسية في نظام التعليم الرسمي، ونسبة التسرب المرتفعة في التعليم الثانوي والجامعي، التي بلغت بين صفوف طلبة المرحلة الثانوية نحو ٤٠٪، حيث يجد الطلبة صعوبة القبول في الجامعات الإسرائيلية بالإضافة إلى عدم اعتراف الاحتلال بالشهادات الجامعية لخريجي جامعة القدس لأنها تحمل اسم القدس.

ويعاني قطاع التعليم من التهميش والإهمال المتعمد من سلطات الاحتلال الملزَمة بموجب القانون الدولي بتوفير خدمة التعليم للمواطنين الخاضعين تحت احتلالها، بينما تهدف سياساتها إلى تجهيل المجتمع المقدسيّ وتغييب ذاكرته الوطنية.

وتستهدف إجراءات الاحتلال العدوانية أطفال مدينة القدس، حيث يوجد زهاء (٢٠٠) طفل منهم في سجون الاحتلال[٧]، من أجل كسر إرادة المواطن المقدسي وثنيه عن التعبير عن رفضه للاحتلال، بالإضافة إلى فرض الغرامات المالية الباهظة عليهم وتحميل عائلاتهم المسؤولية، وما يرافق ذلك من تأثير نفسي على الأطفال.

لقد تسبب الجدار العنصري في تشتيت النسيج المجتمعي الفلسطيني وتقطيع أوصاله، وليس فقط ضرب الحركة التعليمية، بهدف إيجاد هجرة معاكسة من داخل المدينة المقدسة إلى خارجها، إذ تفيد معطيات استكمال بنائه خسارة محافظة القدس لنحو ٩٠٪ من أراضيها، وإحكام الطوق الاستيطاني حولها، وعزل (٦١٧) موقعًا مقدسًا وأثرًا حضاريًا عن محيطها العربي الإسلامي، مقابل عزل (١٨) قرية وبلدة فلسطينية عن المدينة المحتلة، رغم امتدادها الطبيعي لمحافظة القدس وارتباطها الاقتصادي والاجتماعي بها، فضلاً عن محاصرة زهاء (٢٦) ألف فلسطيني في ثمانية تجمعات من كل الجوانب[٨]، بما سيؤدي إلى فصل عائلات بأكملها عن أقاربهم وتأخير طلاب المدارس والجامعات عن دراستهم في القدس، وعرقلة الوصول إلى الأماكن الدينية المقدسة.

---

(٦) جريدة «**الغد**»، عمّان، ٢٠١٤/٢/١٧.

(٧) **تقرير دائرة شؤون المفاوضات لمنظمة التحرير الفلسطينية**، رام الله، ٢٠١٤/٤/١٧.

(٨) **تقرير مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**، بيروت، ٢٠١٤/٩/٢٥.

ثانيًا: البُعد الاقتصادي

لا تنفصل سياسة الاحتلال الاقتصادية في القدس المحتلة عن مشروعه في الضفة الغربية المحتلة التي يريدها مقسّمة الأوصال بين «دولة» يقطنها زهاء (٦٣١) ألف مستوطن اليوم، يسعى إلى زيادتهم للمليون مستعمر خلال الأعوام القليلة القادمة، ضمن نحو ٦٢٪ من مساحة الضفة في المناطق المسّماة «ج» والغنيّة بالإمكانيات الاستثمارية والاقتصادية والزراعية، إلى جانب حكم ذاتي فلسطيني، باسم «سلطة» أو حتى «دولة»، ضمن الأجزاء المقطعة الخارجة عن يد الاحتلال، معنيّ بالشؤون الحياتية للسكان خلا السيادة والأمن الموكولتين للاحتلال، مقابل غزة معزولة بدولة ونظام مستقلين، وذلك غداة قضم المساحة المخصصة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود العام ١٩٦٧، وإخراج القدس من مطلب التقسيم.

وينفذ الاحتلال سياسته في القدس المحتلة عبر التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وضرب الحركة الاقتصادية، بهدف تفريغها من مواطنيها الفلسطينيين لصالح إحلال المستوطنين مكانهم، وفصلها كليًا عن أراضي الضفة الغربية المحتلة،

فقد أصابت سياسة الاحتلال معالم القدس المحتلة تغييرًا فادحًا[٩]، إزاء تطويق (١٥) مستوطنة ضخمة، تضمّ زهاء (٢٠٠) ألف مستوطن، للمدن والقرى والبلدات العربية فيها، عبر امتدادها على ثلث مساحة الأراضي التي تمت مصادرتها منذ العام ١٩٦٧، وتقطيع أوصال أحيائها بثمانية بؤر استيطانية يقيم فيها (٢٠٠٠) مستوطن بين منازل المواطنين المقدسيين، و«مزاحمة» حوالي (٤) آلاف مستوطن يهودي ضمن أربع كتل استيطانية و(٥٦) وحدة استيطانية نحو (٣٣) ألف مواطن فلسطيني داخل البلدة القديمة التي لا تتجاوز مساحتها كيلو متر مربع واحد، والتفاف جدار الفصل العنصري حول القدس بطول (١٤٢) كم، مسنودًا بنحو (١٢) حاجزًا عسكريًا لتعقيد حياة المقدسيين وفصلهم عن نسيجهم المجتمعي الفلسطيني.

(٩) انظر: **تقرير دائرة شؤون القدس في منظمة التحرير الفلسطينية**، جريدة «**الغد**»، عمّان، ٢٠١٤/١/٢٣.

بينما أحكم الاحتلال سيطرته على المناطق المسماة «ج» (حسب تصنيف اتفاق أوسلو) من مساحة الضفة الغربية، رغم توفر الإمكانيات الطبيعية والاستثمارية والاقتصادية ضمنها، في حين أبقى السلطة محاصرة في منطقة «أ»، وهي مساحة المدن والقرى والمخيمات، تزامنًا مع سيطرته على الموارد الطبيعية الفلسطينية، وتحكمه بمفاتيح الاقتصاد وهيمنته على قطاعه، وتحكمه في المعابر والحدود والتجارة الخارجية، وحرية الحركة والتنقل وشل الحياة في الضفة الغربية بالجدار العنصري والطرق الالتفافية والمستوطنات المترامية ومحاصرة قطاع غزة وعزل مدينة القدس وحرمان السلطة من عائداتها السياحية وضرب حركتها الاقتصادية لمنع تحقيق أي نمو قد يساهم في نوع من الاستقلال الاقتصادي وقطع التبعية له.

ويسعى الاحتلال إلى فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني المقدسي مع مناطق السلطة الفلسطينية وربطها بشكل كامل مع الاقتصاد الإسرائيلي من خلال فرض القيود على الحركة والتنقل، مما تسبب في تكبيد الاقتصاد المقدسي خسائر فادحة، حيث أصبحت المدينة تعاني من ركود اقتصادي كبير أدى إلى إفلاس الكثير من المؤسسات الاقتصادية وإغلاق بعضها أو الهجرة إلى رام الله ومناطق السلطة الوطنية الأخرى، بالإضافة إلى زيادة نسبة البطالة والفقر وانخفاض مستوى الدخل وعزل المدينة عن محيطها[١٠].

وتزامن ذلك مع إجراءات فرض الضرائب والرسوم الباهظة المفروضة قسرًا على التجار ورجال الأعمال المقدسيين وفق الأنظمة والقوانين الإسرائيلية، مثل قانون الضرائب العامة والضرائب البلدية، والمتمثلة في تسعة أنواع منها؛ مثل ضريبة الدخل وضريبة المشغل والتأمين الوطني والتأمين الصحي وصندوق التقاعد والتوفير والتعويض الإجباري وضريبة الرفاه وضريبة القيمة المضافة وضريبة الآرمات التجارية بالإضافة إلى ضرائب الأملاك، بحيث يقتطع إجمالها بين ٤٠-٥٥٪ من دخل التاجر، بما يرهق المواطن والتاجر معًا، وتسبب في إغلاق أكثر من (٢٥٠) محلاً ومنشأة تجارية.

---

(١٠) سعيد الخالدي، «**الوضع الاقتصادي في مدينة القدس**»، تحرير عصام نصار، في القدس، **تاريخ المستقبل: دراسة في حاضر وماضي مدينة القدس**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، ٢٠١٠، ص ص٤٨١-٤٨٧.

ورغم أن السياحة تشكل المورد الرئيسي في مدينة القدس المحتلة ولما نسبته ٤٠٪ من اقتصادها، إلا أن إسهامها في الناتج الإجمالي الفلسطيني لا يتجاوز حاليًا ٤٪ فقط، ويرجع ذلك إلى ما تفرضه سلطات الاحتلال من قيود قانونية ومالية ثقيلة على قطاع السياحة، ورفضها منح التراخيص اللازمة لإنشاء أو توسعة الفنادق، والسيطرة على جزء مهم من الموارد السياحية والتحكم فيها.

ويعد القطاع السياحي من أبرز القطاعات التي يجري تهويدها، بينما أدى عزل المدينة إلى إلحاق الخسارة به لأكثر من ٥٠٪ من قوته الشرائية، كما تعرضت السياحة الخارجية إلى التراجع الذي طال التاجر المقدسي، والأدلاء السياحيين والفنادق ومكاتب السفر العربية. وتعتمد حكومة الاحتلال على الأدلاء السياحيين اليهود الذين يقومون بتسويق الرؤيا والأفكار الصهيونية وتحريف التاريخ العربي والإسلامي للمدينة المقدسة، فيما تواجه الفنادق العربية في مدينة القدس تحديات ناجمة عن ممارسات الاحتلال ضد القطاع السياحي العربي، إذ تناقص عدد الفنادق العربية منذ العام ١٩٦٧ من (٤٠) فندقًا إلى (٢٩)، حيث تقوم سياسة الاحتلال على توجيه السياح الأجانب للفنادق الإسرائيلية داخل الكيان المحتل، وفي الفنادق الإسرائيلية التي أقيمت في الشيخ جراح وباب الخليل[١١].

ويرافق ذلك إغلاق الاحتلال لمدن الضفة الغربية المحتلة، وإيقاف حركة السياحة المحلية للقدس، ورفض بلدية الاحتلال منح تراخيص لبناء فنادق جديدة فيها، وارتفاع تكلفة تشغيل الفنادق وارتفاع حجم الضرائب والرسوم التي تفرضها بلدية الاحتلال على السياحة والفنادق العربية.

وفي سياق محاولات طمس الهوية الوطنية الفلسطينية في القدس المحتلة؛ هدم الاحتلال زهاء (١١٢٠) منشأة وأغلق أكثر من (٨٨) مؤسسة فلسطينية، منها (٣٢) مؤسسة بشكل متواصل منذ العام ٢٠١١ وحتى الآن، و(٥٦) مؤسسة بشكل جزئي، فيما أجبرت (٣٣) مؤسسة على نقل مكاتبها ونشاطاتها إلى مناطق أخرى من الضفة الغربية المحتلة، بينما صادر أكثر من (١٤٦٢١) بطاقة هوية منذ عدوان ١٩٦٧. وتهدف سياسة إغلاق المؤسسات المقدسية في القدس إلى

(١١) **تقرير دائرة شؤون القدس** في منظمة التحرير الفلسطينية، جريدة «**الغد**»، عمّان، ٢٠١٤/١/٢٣.

حرمان المواطنين الفلسطينيين من حقهم في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية والطبية والخدماتية وإجبارهم على مغادرة المدينة.

وتفرض سلطات الاحتلال قيودًا صارمة على البناء، تتمثل في السماح للفلسطينيين بالبناء على مساحة ١٣٪ فقط ضمن حدود ما يسمى بلدية الاحتلال في القدس، شريطة نيل موافقة مسبقة، أما الجزء المتبقي، والمقدر بنحو ٨٧٪، فقد تم تخصيصه لأغراض الاستيطان أو كمناطق أمنية أو ما يسمى «مناطق خضراء». وتخصص بلدية الاحتلال حوالي ٥٪ فقط من ميزانيتها لشرقي القدس، في ظل عدم ربط ٥٠-٦٠٪ من مساكنها الفلسطينية بشبكة الصرف الصحي، مقابل حاجة زهاء ٥٠٪ من شبكة المياه تقريبًا للتأهيل، فضلاً عن ضعف قطاع الخدمات العامة[١٢].

وأمام ارتفاع تكاليف السكن وتعقيد نيل رخص البناء وإجراءات هدم المنازل، فإن المدينة المقدسة بحاجة إلى حوالي ٢٠ ألف وحدة سكنية لسد العجز المتراكم خلال السنوات السابقة، بيدّ أنه مع ندرة الأرض الناجمة عن المصادرة المتوالية وتفتيت الملكية وشبح «حارس أملاك الغائبين» وسرقة الأراضي من قبل الاحتلال، فقد دفع المقدسيين إلى بناء منازلهم بدون ترخيص، فتكون النتيجة الهدم ودفع الغرامات الباهظة، ويأتي ذلك رغم سياسة الاحتلال التي لا تسمح بإصدار أكثر من ٢٠٠ رخصة سنويًا، مقابل زيادة سكانية طبيعية تحتاج إلى منح تراخيص لنحو ١٥٠٠ منزل سنويًا.

ولا يختلف وضع قطاع الصحة في القدس المحتلة عن سابقه؛ إذ يواجه تحديات وصول الفلسطينيين للخدمات الصحية سواء للفلسطينيين القاطنين خلف الجدار، أو للسكان المقدسيين خارج حدود ما يسمى بلدية الاحتلال.

وتنتقل سياسة الاحتلال بين إعاقة حركة المرضى ومركبات الإسعاف، ورفادة الأطباء والممرضين والعاملين في المرافق الصحية، الذين لا يستطيعون بلوغ المرافق الصحية إلا بعد نيل تصاريح خاصة من السلطات الإسرائيلية، يكون فيها الرفض غالبًا في معظم الحالات. وقد أدت سياسة الاحتلال إلى

(١٢) إسحاق رباح، تاريخ القدس عبر العصور، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص ص٣١٦-٣١٧.

تقديم الحد الأدنى من الخدمات الصحية للمقدسيين على صعيد البنية التحتية وصحة البيئة وخدمات الطب الوقائي والصحة النفسية، وتراجع نسبة الخدمات في المستشفيات المقدسية من ٦٩٪ إلى أقل من ٢٠٪، ما أدى إلى عجز مالي كبير يشكل خطرًا حقيقيًا على صمود المؤسسات الطبية[١٣].

ويهدف الاحتلال من سياسته العنصرية ضدّ القدس المحتلة، في مختلف المجالات، ومنها التعليمي والاقتصادي، إلى تغيير البنية الديمغرافية والاجتماعية الفلسطينية في المدينة المقدسة، وسلخها عن محيطها وبيئتها ذات الخصوصية العربية الإسلامية، عبر مخطط تقليص عدد مواطنيها إلى أقل من ١٢٪، مقابل زيادة عدد المستوطنين ضمنها[١٤]، من أجل فرض معطى سكاني جديد يصب في خانة الوقائع المغايرة ضمن الأراضي المحتلة لمصلحته.

الخاتمة

يمضي الاحتلال الإسرائيلي في تنفيذ سياسته المحمومة لتهويد القدس المحتلة وتغيير معالمها وطمس هويتها العربية الإسلامية، إزاء ما يعتقده عدوانًا بعيدًا عن ضغط المساءلة، نظير الإسناد الأمريكي المفتوح، وضعف الدعم العربي الإسلامي للقضية الفلسطينية.

ويشكل البُعدان التعليمي والاقتصادي معولان حيويان بالنسبة للاحتلال يستطيع من خلالهما تثبيت أسّ التهويد واستلاب الأرض والتاريخ معًا، وذلك غداة تقويض ركائز «حل الدولتين»، وقضم المساحة المخصصة لإقامة الدولة الفلسطينية المنشودة ضمنها، وإخراج القدس من مطلب التقسيم، بعدما طوّع مسار المفاوضات تجاه تعميق الخلل القائم في الأراضي المحتلة لمصلحته، أسوة بحال القدس المحتلة.

بيد أن سياسة الاحتلال العدوانية كانت، وما تزال، تجابه بصمود الشعب الفلسطيني ومقاومته الثابتة، ما يتطلب دعمًا عربيًا إسلاميًا، سياسيًا واقتصاديًا وماليًا، لنصرة أهالي القدس وتثبيت وجودهم في وطنهم.

---

(١٣) محمد الهزايمة، القدس في الصراع العربي – الإسرائيلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ص٢٤٧-٢٥٠.

(١٤) أنور زناتي، **تهويد القدس**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ص١٠٤-١٠٨.

قراءة في وقائع الحرب الإسرائيلية الثالثة على غزة*

(٨ تموز/ يوليو ٢٠١٤ – ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠١٤)

أ.ة. عبير محمد اسماعيل**

في الثامن من يوليو ٢٠١٤ شنَّ جيش الاحتلال الإسرائيلي عدوانًا وحشيًا على قطاع غزة بعملية أطلق عليها اسم «الجرف الصامد»، بدأها بـ (٧٠) غارة على (٥٠) هدفًا في مناطق عدة وسط القطاع وشماله، أسفرت عن قتل (١٦) فلسطينيًا وإصابة (١٠) آخرين، بينهم أطفال ونساء[١]. أما أسباب العدوان، فتعود إلى الآتي:

استقلال القطاع

في يناير ٢٠٠٥ قررت حكومة حزب الليكود برئاسة آرئيل شارون فك الارتباط من جانب واحد مع قطاع غزة، لتحرير نفسها من السيطرة المباشرة على عدد كبير من الفلسطينيين وتعزيز قبضتها على الضفة الغربية، وأعقب القرار انسحاب إسرائيلي من القطاع في أغسطس ٢٠٠٥، بعد احتلال دام ٣٨ عامًا. لكن على الرغم من الانسحاب، واصل الاحتلال فرض سيطرته المباشرة على القطاع، وظلَّت إسرائيل بموجب القانون الدولي، القوة المحتلَّة.

---

* باحثة متخصصة في التاريخ الحديث والمعاصر/ الأردنّ.

(١) جريدة «**الحياة**»، بيروت، ٢٠١٤/٧/٩.

انتخابات عام ٢٠٠٦

بعد انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من القطاع في أغسطس ٢٠٠٥، فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في ٢٥ يناير ٢٠٠٦، وهي المرة الأولى منذ تأسيسها عام ١٩٨٧ التي تُقرر فيها الدخول في هيئة تمثيلية تجمعها مع باقي مكوّنات الحركة الوطنية الفلسطينية. والمفارقة أن المرة الأولى هذه كانت تحت مظلة أوسلو التي عارضتها حماس بقوة.

كان لتسجيل حماس نجاحًا كبيرًا في الانتخابات، واستحواذها على أكثر من نصف مقاعد المجلس التشريعي أن رفضت فتح ومعظم القوى الأخرى المشاركة معها في حكومة وحدة وطنية، ووصلت مفاوضات حماس مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لتشكيل حكومة تحالف بينهما إلى طريق مسدود، فانفردت بتشكيل الحكومة الفلسطينية العاشرة برئاسة إسماعيل هنية.

لكن الأمور لم تستقر لحكومة هنية، فقد رفض المجتمع الدولي ممثلاً باللجنة الرباعية الدولية (الولايات المتحدة، روسيا، الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة)، التعامل مع هذه الحكومة، وفرض عليها، ومعها الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، حصارًا سياسيًا واقتصاديًا، طالما أنها لم تستجب لثلاثة اشتراطات وضعتها اللجنة، وهي نبذ العنف، والاعتراف بإسرائيل، والالتزام بالاتفاقيات والتعهدات القائمة. وبالتناغم مع الحصار الدولي، اتخذت إسرائيل قرارًا بوقف تحويل أموال الضرائب والجمارك التي تجبيها عن البضائع المستوردة إلى مناطق السلطة عبر الموانئ الإسرائيلية، وهذا الأمر تسبّب في تراجع موجودات البنوك الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية من العملات المتداولة كافة في أراضي السلطة الفلسطينية.

تعرضت حكومة هنية لضغوط سياسية، عربية وفلسطينية، للقبول بشروط اللجنة الرباعية، لا بل لم تجد بعض الدول العربية حرجًا من الانخراط في الآلية الدولية لحصار الشعب الفلسطيني وحكومته المنتخبة، وفوق ذلك لم يسلّم الطرف الفلسطيني الذي خسر الانتخابات بنتائجها، وإن ادّعى غير ذلك، وسعى إلى الإبقاء على أجهزة الأمن وموارد المال في قبضة يده. وبالتالي تجريد حكومة حماس من ركيزتي الحكم الأساسيتين.

وفي القطاع، كان لجنوح حماس نحو التفرّد والهيمنة، أن توتّرت الأجواء الداخلية، ودخلت القوة التنفيذية (قوة شرطية أسسها وزير الداخلي السابق سعيد صيام) ومعها كتائب القسام في صدامات متتالية مع أجهزة الأمن الرسمية التي تدين بالولاء للرئيس عباس، ولم تنته إلا بعد قبول طرفي الاقتتال مبادرة الملك السعودي (الراحل) عبد الله بن عبد العزيز، وعقد اتفاق مكة الذي نصّ على تشكيل حكومة وحدة وطنية تدير الأوضاع في أراضي السلطة، وترك ملفات المفاوضات والعلاقات الدولية لمنظمة التحرير ورئيس لجنتها التنفيذية، وتعهدت السعودية من جهتها بالسعي إلى رفع الحصار الدولي، وتشكّلت على أساس الاتفاق حكومة وحدة وطنية ضمّت الفصائل كافة، باستثناء الجبهة الشعبية.

ما لبثت الأوضاع الداخلية أن تأزمت بعد فشل السعودية في إقناع أطراف الرباعية، وبالأخص الولايات المتحدة برفع الحصار، وانهارت التهدئة الهشّة بين الطرفين المتنازعين وتجدّدت جولات القتال الداخلي الدموية التي انتهت الأخيرة منها في ١٤ يونيو ٢٠٠٧، بسيطرة حماس على قطاع غزة وتفكيك الأجهزة الأمنية الرسمية فيه. وبالتزامن قامت أجهزة أمن السلطة في الضفة الغربية بحملة قمع واعتقالات واسعة لكوادر حماس وقادتها، وأغلقت كافة مؤسسات الحركة المدنية.

بعدها أقال محمود عباس رئيس الحكومة إسماعيل هنية، وعيّن سلام فياض على رأس حكومة تصريف أعمال. واعترفت حماس بقرار الإقالة، واعتبرت حكومة هنية (حكومة مُقالة) تقوم بتصريف الأعمال، ولم تعترف بشرعية قرار تعيين فياض، وبالتالي، ومنذ ذلك التاريخ، أصبح للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية (المحتلة) حكومتان، واحدة في الضفة الغربية، والأخرى في قطاع غزة[٢].

(٢) شاهين، حسن: «**جدلية الأيويولوجي/الوطني وأثرها في خيارات حركة حماس السياسية، إشكالية حكم حماس لقطاع غزة**»، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، مجلة دورية محكمة، تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان ٤١-٤٢، شتاء-ربيع ٢٠١٤، بيروت، ص. ١٠٤-١٠٥.

اعتداءات الاحتلال على القطاع

في ٢٨ يونيو ٢٠٠٦ شنَّ الجيش الإسرائيلي هجومًا واسعًا على القطاع، وجرّف الأراضي الزراعية وقتل واعتقل العشرات.

في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٧، أعلنت «إسرائيل» أن قطاع غزة «كيانًا معاديًا»، وفرضت عليه عقوبات اقتصادية.

في ١٧ يناير ٢٠٠٨ فرضت «إسرائيل» حصارًا على القطاع، وواصلت عدوانها الجوي واجتياحاتها البرية.

في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨، شنَّت «إسرائيل» غارات جوية مكثفة على مقار حركة حماس في القطاع، وقتلت أكثر من (٤٠) رجل شرطة. وتوالت الاغتيالات لقادة من حماس، ثم الهجوم البري في ٣ يناير ٢٠٠٩، الذي انتهى في ٨ يناير ٢٠٠٩، بعد إصدار مجلس الأمن للقرار رقم (١٨٦٠)، الذي يدعو ولا يلزم إسرائيل بوقف فوري لإطلاق النار في القطاع... ورفضت «إسرائيل» الالتزام به، وحماس كذلك[٣].

وهنالك أسباب أخرى أدت إلى تفاقم الأوضاع في الضفة، والقدس، والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، مما شكّل عاملاً من العوامل التي أدت إلى شنّ العدوان، ومنها وصول المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية إلى طريق مسدود بعد مرور أكثر من عشرين عامًا على اتفاق أوسلو.

المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية بعد عشرين عامًا على «اتفاق أوسلو»

أكّد أحمد قريع –عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس طاقم المفاوضات النهائية السابق مع إسرائيل، أحد مهندسي اتفاق «أوسلو» والاتفاقات اللاحقة به- في حوار مع جريدة «**العرب اليوم**»، أن الحرب على غزة تأتي في إطار تنفيذ إسرائيل مخططات استراتيجية لإنهاء القضية

(٣) موقع «**الأيام**» الإلكتروني، ٢٠٠٩/١/١٠؛ موقع «الجزيرة نت»، ٢٠٠٨/١٢/٢٨.

الفلسطينية، من خلال فصل القطاع وتفتيت الضفة إلى كانتونات ومعازل، وضم القدس الكبرى التي تتعرض لحرب صامتة الآن، وأشار إلى أن خيار المفاوضات الذي انتهجه الجانب الفلسطيني كخيار استراتيجي مع «إسرائيل» فشل، ووصل إلى طريق مسدود، وأن خيار الصمود والمقاومة صمد وتجلّى ذلك الصمود في مواجهة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

ويضيف: «أنا أقول إن المفاوضات بعد عشرين سنة من اتفاق أوسلو ثبت أنها ليست هي الآلية الصالحة، بل هي مضيعة للوقت لغاية الآن». وعليه، فإن المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين وصلت إلى طريق مسدود، إضافة إلى رفض الحكومة الإسرائيلية إطلاق الدفعة الأخيرة من الأسرى الفلسطينيين والالتزام بجدول المفاوضات المتفق عليه في وقت سابق بين الجانبين، ومحاولات الاحتلال تطبيق تقسيم زماني ومكاني للمسجد الأقصى بين المسلمين واليهود، وهو ما تؤكده الزيارات التي باتت يومية، والتي ينفذها أعضاء في الكنيست والحكومة الإسرائيلية، تحت حراسة شرطة وقوات الاحتلال. ومحاولات الاحتلال تهويد مدينة القدس، وتفريغها من أهلها العرب[٤].

طلب السلطة الوطنية الفلسطينية الانضمام إلى المؤسسات الدولية

وقَّع الرئيس الفلسطيني محمود عباس (١٥) طلبًا للانضمام إلى المؤسسات الدولية، وذلك ردًا على رفض الحكومة الإسرائيلية إطلاق الدفعة الأخيرة من الأسرى الفلسطينيين والالتزام بجدول المفاوضات المتفق عليه بين الجانبين[٥].

رفض إسرائيل استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين

رفضت إسرائيل مطالب الرئيس الفلسطيني محمود عباس لاستئناف مفاوضات السلام، قبل أسبوع من انتهاء فترة التسعة أشهر المحدَّدة للتوصل إلى

(٤) جريدة «**الغد**» الأردنية، ٢٠١٤/٨/٢٥، مروان بشارة، موقع «**الجزيرة**» الإنجليزي، ٢٠١٤/٧/٢٠.

(٥) يوميات عربية: **المستقبل العربي**، السنة ٣٧، العدد ٤٢٤، حزيران/يونيو ٢٠١٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص. ١٨٩، منقول عن جريدة «**الحياة**»، بيروت، ٢٠١٤/٤/٢.

اتفاق. في الوقت الذي أكد فيه الرئيس الفلسطيني استعداده لتمديد المفاوضات حتى ثلاثة أشهر أخرى، مشترطًا أن تجمِّد حكومة بنيامين نتنياهو، بشكل كامل، الاستيطان، وأن تقبل بمناقشة حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية، وطالب بإطلاق سراح الدفعة الرابعة والأخيرة من الأسرى الفلسطينيين المتفق عليها في إطار اتفاق استئناف مفاوضات السلام.

في الوقت الذي ردّت عليه «إسرائيل» بأنه لن يكون هناك تجميد (للبناء) في القدس، أما الحدود فلا تقبل أبدًا تداول هذه المسألة بشكل منفصل عن القضايا الأخرى، وفي ما يتعلَّق بقضية الأسرى فإن إسرائيل تنوي ترحيل بعضهم إلى قطاع غزة أو الخارج[٦].

في هذا الوقت دعا المبعوث الأمريكي لعملية السلام مارتن إنديك المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى الوصول إلى اتفاق لتمديد محادثات السلام بينهما إلى ما بعد ٢٩ أبريل ٢٠١٤ موعد انتهاء مهلة الشهور التسعة المخصصة للمفاوضات[٧].

المصالحة الفلسطينية

بسبب توقف المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل وعدم إحرازهما أي تقدم في أي بند من هذه البنود، تم إحياء موضوع المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس. وأنهت الحركتان سبعة أعوام من الخلافات بالاتفاق في قطاع غزة على تشكيل حكومة كفاءات وطنية، خلال خمسة أسابيع تكون مهمتها التحضير لإجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية خلال ستة أشهر على الأقل، وتعالج كل القضايا الخلافية الأخرى المتعلقة بملفات الحريات العامة والأمن والتوظيف والاعتقال السياسي والإعلام[٨].

---

(٦) جريدة «**الرأي**» الأردنية، ٢٠١٤/٤/٢٣.

(٧) **يوميات عربية: المستقبل العربي**، السنة ٣٧، العدد ٤٢٤، حزيران/يونيو ٢٠١٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص. ١٨٩، منقول عن جريدة «**الشرق الأوسط**»، لندن، ٢٠١٤/٤/١٩.

(٨) **يوميات عربية: المستقبل العربي**، السنة ٣٧، العدد ٤٢٤، حزيران/يونيو ٢٠١٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص. ١٨٩، منقول عن جريدة «**الشرق الأوسط**»، لندن، ٢٠١٤/٤/٢٤.

أدت حكومة التوافق/الوفاق الوطني الفلسطينية برئاسة رامي الحمد الله اليمين الدستورية أمام الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وذلك بعد سبع سنوات من الانقسام الفلسطيني بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس على تشكيل حكومة وحدة وطنية[٩]، ولم تضم الحكومة أي وزير من حماس. وقال الرئيس محمود عباس إن الحكومة التوافقية المزمع تشكيلها، وفق اتفاق المصالحة مع حركة حماس، ستعترف بإسرائيل وبالاتفاقات الدولية وستنبذ العنف[١٠].

في هذا الوقت، وجّه صائب عريقات، كبير المفاوضين الفلسطينيين، إلى الجانب الإسرائيلي دعوة للاختيار بين تسوية على أساس قيام دولتين أو القبول بدولة واحدة بحقوق متكافئة للجميع[١١].

الموقف الإسرائيلي والأمريكي من المصالحة

بعد إعلان حركتي فتح وحماس المصالحة، صبّت إسرائيل جام غضبها على اتفاق المصالحة الداخلي بين الحركتين، وقرَّرت وقف المفاوضات مع الفلسطينيين، وفرض عقوبات اقتصادية على السلطة الفلسطينية، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى انهيارها. وذكرت صحيفة «**يديعوت أحرونوت**» العبرية أنه تقرر أيضًا إطلاق حملة دولية ضد الرئيس الفلسطيني محمود عباس بصفته ليس شريكًا للسلام[١٢].

---

(٩) **يوميات عربية: المستقبل العربي**، السنة ٣٧، العدد ٤٢٦، آب/أغسطس ٢٠١٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص. ١٩١–١٩٢

(١٠) جريدة «**الشرق الأوسط**»، لندن، ٢٧/٤/٢٠١٤.

(١١) **يوميات عربية: المستقبل العربي**، السنة ٣٧، العدد ٤٢٥، تموز/يوليو ٢٠١٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص. ١٨٨، منقول عن جريدة «**الحياة**»، بيروت، ٩/٥/٢٠١٤.

(١٢) **يوميات عربية: المستقبل العربي**، السنة ٣٧، العدد ٤٢٤، حزيران/يونيو ٢٠١٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص. ١٨٩–١٩٠، منقول عن جريدة «**الشرق الأوسط**»، لندن، ٢٥/٤/٢٠١٤.

ورأى الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن محادثات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين قد تحتاج إلى وقفة في الوقت الحالي، واعتبر أن المصالحة الفلسطينية غير مفيدة، وأنها أضرت بفرص التوصل إلى اتفاق سلام[١٣].

على جانب آخر لا يقل أهمية عن وقف المفاوضات، أبلغ وزير الخارجية الأمريكي جون كيري مجموعة من كبار المسؤولين الدوليين أن إسرائيل قد تصبح «دولة فصل عنصري» في حال لم تتوصل إلى السلام مع الفلسطينيين قريبًا، وأن «حل الدولتين» يجب التأكيد بأنه البديل الوحيد الواقعي، لأن دولة أحادية سينتهي بها الأمر أن تصبح إما دولة فصل عنصري مع مواطنين من الدرجة الثانية أو دولة تدمر قدرة إسرائيل على أن تكون دولة يهودية»[١٤].

وفي «إسرائيل»، شرع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في حملة علاقات عامة لكسب ودّ قادة المستوطنين، معلنًا أنه «يحارب من أجلهم»، في إشارة إلى رفضه الضغوط الدولية الهادفة إلى تجميد الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة[١٥].

الأسباب التي بررت بها إسرائيل عدوانها على القطاع

في ٢٠١٤/٦/١٢ أعلن الجيش الإسرائيلي عن اختفاء ثلاثة فتية إسرائيليين كانوا قرب مستوطنات «غوش عتصيون» في الضفة الغربية. ورجحت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن يكون فلسطينيون خطفوا هؤلاء الفتية. وحمّل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، السلطة الفلسطينية مسؤولية أمن المفقودين الثلاثة[١٦].

---

(١٣) **يوميات عربية: المستقبل العربي**، السنة ٣٧، العدد ٤٢٤، حزيران/يونيو ٢٠١٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص. ١٩٠، منقول عن جريدة «**الحياة**»، بيروت، ٢٠١٤/٤/٢٦.

(١٤) **يوميات عربية: المستقبل العربي**، السنة ٣٧، العدد ٤٢٤، حزيران/يونيو ٢٠١٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص. ١٩٠-١٩١ منقول عن جريدة «**الشرق الأوسط**»، لندن، ٢٠١٤/٤/٢٩.

(١٥) **يوميات عربية: المستقبل العربي**، السنة ٣٧، العدد ٤٢٦، آب/أغسطس ٢٠١٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص. ١٨٨، منقول عن جريدة «**السفير**» اللبنانية، بيروت، ٢٠١٤/٥/٣٠.

(١٦) جريدة «**النهار**» اللبنانية، ٢٠١٤./٦/١٤

وتفاعلت مسألة فقدان المستوطنين الثلاثة، بحيث:

لمحت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية إلى مسؤولية حركة المقاومة الإسلامية «حماس» عن الأمر، وذلك استنادًا إلى رواية إسرائيلية عن اختفاء فلسطينيين من مدينة الخليل ينتميان إلى حماس.

اعتقلت السلطات الإسرائيلية رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني عزيز الدويك، ووزراء سابقين وأساتذة جامعيين، وقياديين محليين من حركة حماس في رام الله والخليل ونابلس.

دفعت بمزيد من القوات إلى الضفة الغربية في تصعيد لحملة اعتقالات كانت مستمرة منذ عشرة أيام في الضفة الغربية، حيث اعتقلت أكثر من (٣٣٠) فلسطينيًا، وسط دعوات إسرائيلية بتفكيك الاتفاق بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس[١٧].

في ٢ يوليو ٢٠١٤ اختطف متشددون صهاينة الطفل محمد أبو خضير (١٦) عامًا من مخيم شعفاط قرب القدس، وعذبوه وأحرقوه حيًا، واتضح بعد ذلك أن الفاعلين هم حاخام وأبناؤه. وبدأت بعدها الاحتجاجات في المناطق العربية.

بداية العدوان

لكل الأسباب التي وردت أعلاه، قام الاحتلال باستهداف سيارة بها ناشطون من حماس بصاروخ في غزة، مخترقة بذلك الهدنة التي وافقوا عليها عام ٢٠١٢. ثم بدأت إسرائيل عدوانها على قطاع غزة في ٢٠١٤/٧/٨ بعملية أطلقت عليها اسم «الجرف الصامد»، مستدعية (٤٠) ألف جندي من الاحتياط، إضافة إلى الجنود الموجودين أصلاً على حدود القطاع. ومن أهم الأهداف المعلنة للحرب

(١٧) **يوميات عربية: المستقبل العربي**، السنة ٣٧، العدد ٤٢٦، آب/أغسطس ٢٠١٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص. ١٩٢، منقول عن جريدة «**النهار**» ٢٠١٤/٦/١٦ و ٢٠١٤/٦/١٧، وجريدة «**الشرق الأوسط**»، لندن، ٢٠١٤/٦/٢٢.

هي تحقيق قوة الردع، وحفظ الأمن لمناطق الجنوب، والقضاء على حماس. لكن الأهداف السياسية كانت ممثلة في ضرب حركة حماس في الضفة، وتهميش حكومة الوفاق الفلسطيني، والتخلص من التزاماتها السياسية الدولية تجاه السلطة الفلسطينية، وإخفاء التعنت في المفاوضات، وتكثيف الاستيطان خلف ضباب الحرب على الإرهاب». وهنالك أسباب أخرى يمكن إجمالها في تعرّف مدى التطور الذي طرأ على قدرات حماس وإمكاناتها العسكرية، خصوصًا خلال الفترة التي أعقبت عدوان ٢٠١٢، واستكشاف أنواع الأسلحة التي تمكنت حماس والمقاومة من الحصول عليها، خصوصًا في ظل الحديث الإسرائيلي المتكرر عن مصادرة أسلحة للمقاومة في عرض البحر، وتعرّف مدى تأثير هدم الأنفاق على الحدود الجنوبية لقطاع غزة، ودراسة تأثير الحرب على الشارع العربي وخصوصًا أن حرب ٢٠١٢ تزامنت مع الفترة الذهبية للربيع العربي[١٨].

وعلى الجانب الآخر، ردت المقاومة الفلسطينية ممثلة بحماس والفصائل الأخرى، بإطلاق صواريخ على المستوطنات المحيطة بقطاع غزة، حتى وصلت إلى مدن أبعد، كسديروت وعسقلان وحتى تل أبيب وحيفا، ومستوطنات النقب الغربي، وحتى القدس، وغيرها من المدن، مما شكّل نقطة تحول في الحرب الدائرة[١٩] بين الطرفين.

كان لوصول الصواريخ إلى المدن والبلدات في إسرائيل أن بدأ الاحتلال يطلب عقد هدنة، وفعلاً تم عقد أكثر من هدنة خلال الواحد والخمسين يومًا من عمر العدوان، كان أولها يوم ٢٠١/٧/١٥. وفي كل مرة كان الاحتلال يخترقها،

(١٨) **العدوان الإسرائيلي الجديد على غزة**، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤/٧/١٠؛ مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، ٢٠١٤/٧/١٨.

(١٩) إن إطلاق مصطلح حرب على هذا العدوان، لا يعتبر مصطلحًا صحيحًا، حيث إن الحرب يجب أن تكون بين طرفين متكافئين في العدد والعتاد، بينما الحال في هذا العدوان، هو عدوان من جيش يُعد من أقوى الجيوش في العالم – الرابع عالميًا- على قطاع صغير، محاصر منذ أكثر من سبع سنوات، ولا يمتلك من الأسلحة إلا الشيء اليسير المُصنَّع محليًا، مقارنة بالطائرات والدبابات والصواريخ والفرقاطات البحرية التي تمتلكها إسرائيل، وأعداد كبيرة من الجيش، إضافة إلى مرتزقة من بلدان أخرى انضموا إليهم لمحاربة الفلسطينيين.

إلى أن تم التوقيع على هدنة مدتها شهر اعتبارًا من مساء ٢٠١٤/٨/٢٦، ليتم خلالها التفاهم على بقية شروط وقف العدوان، وتحقيق مطالب المقاومة التي طالبت بها والمتمثلة في :

- وقف العدوان الإسرائيلي على القطاع برًا وبحرًا وجوًا فورًا، وعلى الضفة الغربية والقدس كذلك.
- فتح المعابر لحرية تنقل المسافرين، ونقل البضائع.
- إعادة فتح المطار الذي دمّره الاحتلال أكثر من مرة.
- فتح الميناء لحرية الحركة.
- السماح للمزارعين بزراعة أراضيهم حتى السياج الحدودي.
- السماح للصيادين بحرية الصيد في البحر لمسافة (٦) أميال بحرية، وزيادتها لاحقًا حتى تصل إلى (١٢) ميلاً بحريًا.
- السماح لأهل القطاع بزيارة القدس والصلاة في المسجد الأقصى.
- ضرورة وضع جداول زمنية لتنفيذ بنود هذه المطالب.
- الإفراج عن كل سجناء صفقة شاليط (وفاء الأحرار) الذين أعيد اعتقالهم.
- التزام إسرائيل بهدنة مدتها عشر سنوات، وإغلاق المجال الجوي لغزة أمام حركة طائرات إسرائيل.

لكن من يراقب العدوان عن كثب، يرى أن «إسرائيل» كانت ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى من هذا العدوان، إضافة إلى ما أعلنت عنه، ومن هذه الأهداف:

استهداف الطائرات والبوارج الحربية والمدفعية للاجئين الفلسطينيين في القطاع.

كان استهداف طيران الاحتلال ومدفعيته للاجئين في القطاع ملحوظًا، حيث إن النسبة الأكبر من سكان القطاع هم من اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨، وبعد العملية البرية التي بدأت في ٢٠١٤/٧/١٧ قامت خلالها بأعمال إبادة جماعية في الأحياء الشرقية من قطاع غزة، كمجزرة الشجاعية التي

قتل فيها (٦٠) فلسطينيًا وأصيب (٢٠٠) آخرين، ومجزرة خزاعة. وخلال هذا العدوان تم شطب عدد غير قليل من العائلات من السجلات المدنية، وهو دليل واضح على استهدافها لفئة تطالب بحق العودة، والذي كان واحدًا من أهم الأسباب التي أدت إلى توقف المفاوضات بين السلطة الفلسطينية والإسرائيليين.

الغاز في بحر غزة

من المعلوم أن الحروب القادمة في المنطقة سيكون هدفها إما الطاقة أومصادر المياه. وبحر غزة يحتوي على منسوب عالٍ من الغاز الطبيعي، مما يتيح للاحتلال الحصول على الغاز منه، بدلاً من شرائه من مصر، وإن كانت تشتريه بثمن بخس، أو غيرها من الدول المجاورة، خاصة بعد الثورة المصرية التي تنبهت إلى أن سعر بيعه لا يكاد يصل إلى سعر تكلفه استخراجه.

وضعت شركة «برتش غاز» العاملة في حقل الغاز الفلسطيني في قطاع غزة (حقل مارين) أمام وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية معلومات عن كميات الغاز المتوقعة في حقل الغاز الذي يقع في المياه الإقليمية الفلسطينية «شمالي غرب غزة»، وتضمنت هذه المعلومات إمكانية تزويد الشركة للأردن بـ ٥٠٪ من الكمية المتوقعة من الاستهلاك على مدار (١٥) عامًا، ما مقداره (١٥٠) مليون قدم مكعب من الغاز. وذكرت صحيفة «**الغارديان**» البريطانية أن من أهداف العدوان السيطرة غير المباشرة على حقول الغاز والتحكم بها، حيث تحوي ما يزيد على تريليون و ٤٠٠ مليار قدم من الغاز[٢٠].

موقف السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العدوان

في بداية العدوان، وفي كلمة شارك فيها الرئيس محمود عباس مسجَّلة في مؤتمر لصحيفة «**هآرتس**» العبرية أعلن عن استعداده لاستئناف المفاوضات لتسعة أشهر جديدة بمجرد موافقة إسرائيل على إطلاق سراح دفعة رابعة من الأسرى. لاقت هذه الكلمة استهجانًا كبيرًا، فبدلاً من الحديث عن استمرار

(٢٠) جريدة «**العرب اليوم**» ٢٠١٤/٨/٢٠؛ مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، ٢٠١٤/٧/١٨.

المفاوضات، كان الأجدر الذهاب إلى المحكمة الجنائية الدولية لحماية الشعب الفلسطيني. وهذا ما جعل إسرائيل تنتهز الفرص – برأي البعض – للاستمرار في عدوانها.

أما في اجتماع للرئيس عباس في مقر الرئاسة برام الله، فقد وصف ما يحصل بالحرب «بكل معنى الكلمة على الشعب الفلسطيني»، وأنها بدأت بالخليل بالاعتداءات على المؤسسات وعلى المواطنين وعلى الشجر والبشر والحجر، ثم انتقلت إلى القدس، والآن انتقلت إلى غزة وباقي الأرض الفلسطينية»[٢١].

الموقف في الضفة الغربية

في بداية العدوان، لم يكن هناك تحرك ملموس، لكن مع استمرار العدوان، وارتفاع عدد الضحايا، خرجت في العديد من المدن، على الرغم من التشديدات الأمنية على مواطني الضفة الغربية، إلا أن عددًا من المدن والبلدات قد خرجت في مظاهرات – ليلية – تنديدًا بالمجازر بحق إخوانهم في غزة، ولكن لم يكن التفاعل على مستوى الحدث، وتعرض الكثير من المتظاهرين للاعتقال أو حتى للقتل والإصابة.

موقف فلسطينيي الـ ٤٨

كان موقف فلسطينيي الـ ٤٨ واضحًا أكثر من موقف أهل الضفة، فقد عبّروا عن استيائهم واحتجاجهم لقتل الطفل محمد أبو خضير بالمظاهرات، والتي استمرت بعد إعلان الحرب على غزة، لشعورهم بالتضامن مع أهلهم وأخوتهم في القطاع في عدة مدن وبلدات، مما تسبب في اعتقال (٢٩) متظاهرًا في حيفا[٢٢]. ويُقدّر عدد المعتقلين بـ (٦٣٦) معتقلاً منذ تاريخ ٢٠١٤/٧/٢ من مخيم شعفاط قرب القدس، من قبل المستوطنين[٢٣].

(٢١) جريدة «**القدس العربي**»، ٢٠١٤/٧/٩.
(٢٢) جريدة «**الغد**» ٢٠١٤/٧/٢٠.
(٢٣) موقع «**عرب ٤٨**» الإلكتروني، ٢٠١٤/٧/٢٣.

في المقابل، نلاحظ ازدياد موجة العنصرية التي تفاقمت في المجتمع الإسرائيلي ضد كل ما هو عربي، وقد شارك فيها سياسيون وأكاديميون وحاخامات وسط توجهات لدى المستشار القضائي للحكومة بملاحقة المحرضين قانونيًا، محذرًا من احتمال تحول الهجوم اللفظي لجرائم قتل[٢٤].

مواقف بعض الدول العربية خلال العدوان

الأردن

على المستوى الشعبي، ومنذ بدايات العدوان، ظهر التفاعل في الشارع الأردني بشكل واضح في المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية. أما على المستوى الرسمي، فقد قدّم أحد النواب اقتراحًا بتوجه وفد برلماني من مجلس النواب إلى قطاع غزة، لإظهار التضامن مع أهل القطاع، وهو الوفد الذي في حال السماح له بالعبور من معبر رفح سيكون الأول من نوعه على صعيد البرلمان الأردني[٢٥].

في بيان الإدانة الذي نشرته الحكومة الأردنية يوم ٢٠١٤/٧/١٠، وصفت العدوان بـ «الجريمة النكراء».

في حوار جلالة الملك «عبد الله الثاني» مع جريدة «**الغد**» الأردنية، أكد جلالته «أن إسرائيل تتحمَّل بالدرجة الأولى مسؤولية العدوان على قطاع غزة، ويتحمَّل العالم بأسره مسؤولية إنهاء الاحتلال، وهو الأخير من نوعه في التاريخ المعاصر. وشدّد على أن ما حدث ويحدث في غزة هو صرخة فلسطينية للعالم أجمع بأن أوقفوا الاحتلال والدمار والقتل بحق شعب ينشد الحرية والأمن والعيش بكرامة. ودعا إلى مساءلة إسرائيل عما ترتكبه من جرائم بحق الفلسطينيين في غزة، مؤكدًا أن الشعب الفلسطيني، خصوصًا أهلنا في غزة، هو صاحب الحق الأول والأخير في مراجعة ما يجري والحكم عليه[٢٦].

---

(٢٤) جريدة «**القدس العربي**»، ٢٠١٤/٧/٢٢.

(٢٥) جريدة «**القدس العربي**»، ٢٠١٤/٧/٩.

(٢٦) جريدة «**الغد**» الأردنية، ٢٠١٤/٨/١٢.

وتساءل الأمير الحسن بن طلال في بيان أصدره إلى متى سيستمر العالم في تقبل أنصاف الحقائق وسياسة الكيل بمكيالين والتزام الحياد تجاه سفك دماء المدنيين الأبرياء؟ وقال: «لقد حملت أرض فلسطين رسالة السلام إلى العالم أجمع»، موضحًا: «علينا أن ندرك أنه لا سلام في غياب العدالة وسيادة القانون»[٢٧].

مصر

منذ سبع سنوات ومصر تفرض إغلاقًا وحصارًا صارمًا على معبر رفح، المعبر الوحيد للقطاع المؤدي إلى دولة عربية، فلا تسمح لسكان القطاع بالسفر ونقل البضائع، مما اضطر أهل القطاع إلى حفر الأنفاق للحصول على احتياجاتهم اليومية عبر هذه الأنفاق، ولم تكتف بالإغلاق، بل قامت بتدمير عدد كبير منها خلال العام الماضي، ولا زالت تدّمر ما تبقى.

وخلال الحرب على غزة، استمر إغلاق معبر رفح، ولم يُسمح لأحد من أهل القطاع بمغادرته إلا لمن يحمل جواز سفر مصري أو أجنبي، كما لم تفتحه لاستقبال المصابين من العدوان لمعالجتهم في مستشفيات مصر أو في غيرها من الدول التي تبرعت بالعلاج. مع ذلك أعلنت في بداية العدوان استنكارها للعدوان الإسرائيلي على القطاع[٢٨].

بعد ستة أيام على العدوان، أطلقت القاهرة «المبادرة المصرية» لوقف إطلاق النار في غزة دون شروط مسبقة من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. وتراوحت مواقف حماس من المبادرة بين رافض لها ومطالب بإدخال تعديلات عليها، وذلك لكونها لا تلبي المطالب الفلسطينية بوقف العدوان على القطاع ورفع الحصار عنه، في الوقت الذي وافقت إسرائيل عليها، بعد أخذ موافقة المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية، مؤكدين أن المبادرة لا تستجيب

(٢٧) جريدة «**القدس العربي**»، ٢٠١٤/٧/١٦.
(٢٨) جريدة «**الرأي**» الأردنية، ٢٠١٤/٧/٩

لمطالب حماس، خصوصًا في الإفراج عن أسرى صفقة شاليط «وفاء الأحرار»، وأن المبادرة تقضي بوقف إطلاق غير مشروط للنار، وأنه في حال قبول حماس بهذه المبادرة بعد الضربات التي تلقتها يتركها في موقف ضعيف في مواجهة إسرائيل في المستقبل[٢٩].

وعلى الرغم من موقف مصر هذا، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي لم يتوانَ عن محاولة إلقاء اللوم عليها في عدم تفعيل دورها في وقف الحرب، ويظهر ذلك في كتابات المحللين السياسيين والأمنيين، فيقول المحلل السياسي في موقع «**والا**» الإخباري آفي سخاروف: «إن إسرائيل وحماس لا يجدان طريقة للخروج من الأزمة وأن مصر تملك مفتاح الحل لكنها لن تفعل ذلك بسرور لأنها مشغولة بقضايا داخلية، ولأنها ترى بحماس حليفًا للأخوان المسلمين»[٣٠]. وحاول الكاتب بوعز بسموت في «**إسرائيل هيوم**» تحت عنوان «التوجه إلى مجلس الأمن»، بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٨، أن يذكّر بأنه بنهاية الهدنة الثانية التي تنتهي بداية يوم ٢٠١٤/٨/١٩، هل سيبادر مجلس الأمن إلى فرض إنهاء «للمعركة» بين إسرائيل وحماس، كما حدث عام ٢٠٠٦ بعد عدوانها على لبنان. ويحاول أن يقنع القارئ بأن ما يجري في القاهرة هو لعبة تكاسر بالأيدي لا بين إسرائيل وحماس، بل بين حماس ومصر، والتي يقف وراءها السعودية والإمارات، أما حماس فتحظى بدعم قطر وإيران وتركيا. ويقول إنهم في القدس يتمنون أن تكسر مصر يد حماس، ويقول أن هناك مسودة أردنية طلب الأمريكيون تجميدها، وبدأ البريطانيون يدفعون قدمًا بمسودة منهم[٣١].

أكدت صحيفة «**يديعوت أحرونوت**» العبرية أن الجانب الإسرائيلي موافق على معظم شروط المقاومة في غزة، إلا أن القاهرة هي التي ترفض هذه المطالب بهدف تطويع حماس. وأضافت «إن من ينكل بوفدي حماس والجهاد

(٢٩) جريدة «**الشرق الأوسط**»، ٢٠١٤/٧/١٧؛ وكالة «زمن برس»، ٢٠١٤/٧/١٥.
(٣٠) جريدة «**القدس العربي**»، ٢٠١٤/٧/٩.
(٣١) صحيفة «**الغد**» الأردنية، بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٩.

الإسلامي في القاهرة ويرفض كل مطالبهم بشكل غير معقول وغير متوقع هم المصريون، فإسرائيل لديها مقترحات تستجيب لغالبية مطالب المقاومة حتى الميناء، لكن مصر منشغلة في ترويض النمر الحماسي. وترفض هي وحدها جملة من هذه المطالب».

أما الموقف المصري من إنشاء ميناء بحري للقطاع ومطار دولي، فإن مصر قد اتخذت موقفًا متصلبًا في هذا الشأن، متذرعة بأن هذان المعبران سيؤثران على أمنها القومي، بحيث يبعد عيون أجهزتها الاستخبارية عما يخرج ويدخل من وإلى القطاع، وبنظرها سيكون هناك عمليات تهريب لسلاح أوسع وأسهل. كما تتذرع بأن هذا الطرح يزيد من الشرخ بين القطاع والضفة بحيث يصبح كل منهما كيانًا مستقلاً بذاته.

ويقول المفكر العربي عزمي بشارة «إن الموافقة على إنشاء ميناء ومطار دوليين في غزة يعني خسارة النظام المصري الجديد ورقة ضغط قوية في المحافل الدولية وعلى المصريين أنفسهم... إلى جانب أن مصر وإسرائيل معًا لا يريدان لحماس أن تسجل انتصارًا آخر على الأرض بعد المعارك البطولية التي خاضتها مع الاحتلال في غزة»[٣٢].

السعودية

يقول د. سعيد الشهابي: «شكّل العدوان الإسرائيلي على غزة تطورًا خطيرًا فرض نفسه على المنطقة، وأصبح عامل ضغط على الغربيين لإعادة رسم سياساتهم في الشرق الأوسط بشكل جوهري. وهو فشل المعتدين في كسر إرادة المقاومة، الأمر الذي سيفشل الدعوات كافة لنزع سلاح المقاومة اللبنانية والفلسطينية على حد سواء.

(٣٢) موقع شبكة «**القدس**» الإخبارية ٢٠١٤/٨/١٦. للمزيد حول الدور المصري في المفاوضات: انظر خليل العناني: مقال بعنوان «**الدور المصري في مفاوضات غزة**»، «**الجزيرة نت**»، ٢٠١٤/٨/١٧، وصالح النعامي: «**حرب مصر على المقاومة الفلسطينية في عيون الصهاينة**»، «**الجزيرة نت**»، ٢٠١٤/٨/١٦.

ويضيف: «من الممكن القول إن الحرب الإسرائيلية الأخيرة من أكثر الحروب فشلاً، فبدلاً من القضاء على منظمتي حماس والجهاد الإسلامي ودفعهما للاستسلام، أصبح رئيس الوزراء الإسرائيلي يستجدي من وزير الخارجية الأمريكي التدخل لوقف إطلاق النار، بينما رفضت المقاومة ذلك حتى يتم تحقيق مطالبها وفي مقدمتها إنهاء الحصار المفروض على القطاع»[٣٣].

بعض المواقف الدولية من العدوان

الولايات المتحدة

أدانت الولايات المتحدة إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل مُعربةً عن قلقها على المدنيين من الجانبين عقب الغارات الجوية الإسرائيلية على القطاع. الرئيس باراك أوباما وفي رد فعله على العدوان، دعا «الأطراف إلى ضبط النفس»، مساويًا بذلك بين الطرفين. وجاء تفصيل الموقف الأمريكي أكثر وضوحًا في تصريح المتحدث باسم البيت الأبيض جوش إرنست: «إننا ندين بشدّة استمرار إطلاق الصواريخ على إسرائيل، وقيام المنظمات الإرهابية في غزة بالاستهداف المتعمَّد للمدنيين، ليس هناك بلد يقبل بإطلاق الصواريخ على المدنيين، ونحن ندعم إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد هذه الهجمات الشرسة». في الوقت الذي أعفت فيه إسرائيل من المسؤولية عن قتل المدنيين الفلسطينيين[٣٤].

توجّه وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إلى الدوحة للقاء القيادة القطرية على سبيل التواصل مع الطرف الأساسي في المعادلة وهو حماس[٣٥].

---

(٣٣) سعيد الشهابي، كاتب وصحفي بحريني، مقال في صحيفة «**القدس العربي**»، تحت عنوان «**السعودية تواجه استحقاقات ما بعد حرب غزة**»، ٢٠١٤/٨/١٢.

(٣٤) جريدة «الرأي» الأردنية، ٢٠١٤/٧/٩؛ جريدة «**الغد**» ٢٠١٤/٧/٧/١٧؛ نقلاً عن «**ميدل إيست أونلاين**» Giving Israel a Pass on Civilian Deaths، ٢٠١٤/٨/٢٥.

(٣٥) ياسر أبو هلالة، جريدة «**الغد**» الأردنية، ٢٠١٤/٧/١٦.

كما عرض خطة لوقف إطلاق النار على «إسرائيل»، لكن الخطة حسب جريدة «**هآرتس**» العبرية لم تتضمَّن إشارة إلى احتياجات إسرائيل الأمنية أو نزع صواريخ القطاع، وتحظر على الجيش العمل ضد الأنفاق الممتدة إلى إسرائيل.

على المستوى الإعلامي، ركزت الصحفية الأمريكية اللامعة آبي مارتن على نوعية التغطية الإعلامية الأمريكية المنحازة والمفتقرة إلى المهنية بخصوص الأحداث في فلسطين المحتلة. وعرضت عناوين ثلاث صحف أمريكية رئيسية، فكتبت صحيفة «**وول ستريت جورنال**»: «الدفاع الجوي الإسرائيلي يعترض المزيد من الصواريخ، بينما يستمر القتال». وكتبت «**لوس أنجلوس تايمز**»: «الصواريخ الفلسطينية تصل مسافات أبعد في داخل إسرائيل». وكتبت «**النيويورك تايمز**»: «إسرائيل وحماس تتبادلان إطلاق النار». أما محطة «**فوكس نيوز**»، فكانت عناوينها على النحو الآتي: «فلسطين/إسرائيل: هجمات صاروخية فلسطينية بلا تمييز»؛ «المأساة لا تنتهي: الصواريخ الفلسطينية تجبر مؤتمر سلام إسرائيلي على الانفضاض»؛ «صواريخ غزة تستهدف إسرائيل – ماذا يمكنك أن تفعل في ١٥ ثانية». لكن الفضيحة الكبيرة التي لفتت إليها الصحفية مارتن، هي تقرير لمحطة «**إيه بي سي**» يقول: «إن صواريخ حماس تمطر إسرائيل، بينما يعرض لمشاهديه عائلة فلسطينية هاربة من القصف وفلسطينية أمام بيتها المهدوم في غزة على أنها مشاهد من إسرائيل».

بعد فشل الهدنة مرتين، ضغطت الولايات المتحدة على المحكمة الدولية لمنع التحقيق في الانتهاكات في مجال حقوق الانسان التي قام بها الجيش الإسرائيلي خلال حرب غزة[٣٦].

نقلاً عن «**هآرتس**»، فإن الولايات المتحدة ستزوّد الاحتلال بـ (١٩) طائرة نوع إف-٣٥ (تصل الأولى في عام ٢٠١٦)، و ٦٠٠ طائرة مقاتلة جوية-جوية، و(٨٦٤) غالون من وقود الديزل ووقود الطائرات[٣٧].

(٣٦) موقع «**المدينة نيوز**» الإلكتروني ٢٠١٤/٨/٢٠.
(٣٧) شبكة «**قدس الإخبارية**»، نقلاً عن صحيفة «هآرتس»، ٢٠١٤/٨/٢٦.

مواقف بعض الدول الأوروبية

يُلاحظ أنه للمرة الأولى تشارك العديد من المدن والمؤسسات بفعاليات ومظاهرات وحملات كبيرة استنكارًا للمجازر التي تحدث في غزة، وهذا خلافًا لما كان يحدث في الحروب السابقة، حيث لم يكن التفاعل كبيرًا مع الأحداث والمجازر التي كانت تجري في القطاع.

وعلى الرغم من ذلك، نرى أن الكثير من الدول الأوروبية تقوم بتزويد الاحتلال بالأسلحة مثل أوكرانيا، وبلغاريا، وألمانيا، وبريطانيا، وإسبانيا، وإيطاليا، وجمهورية التشيك[٣٨].

كتب شيرلي وليامز مقال في «**الغارديان**» تحت عنوان «على أوروبا واجب تجاه غزة يجب أن تؤديه» قائلاً: «يجب على القادة الأوروبيين أن يصروا على ضرورة التوصل إلى وقف لإطلاق النار هناك، على أن تتبعه مفاوضات دولية. ويجب جلب الجناح السياسي في حماس، سورية مع كل من إيران وقطر إلى مثل هذه المفاوضات». ويضيف: «يتمتع الاتحاد الأوروبي، بوصفه الممول الرئيسي للسلطة الفلسطينية، بوضع يمكنه من التأثير على منظمة التحرير الفلسطينية، والعمل بالتالي مع الجامعة العربية من أجل التوصل إلى تسوية»[٣٩].

دول أمريكا اللاتينية

استدعت كلاً من البرازيل والإكوادور وتشيلي وبيرو والسلفادور سفراءها لدى تل أبيب للتشاور بسبب الحرب على غزة[٤٠].

---

(٣٨) شبكة «**قدس الإخبارية**»، ٢٠١٤/٨/٢٦.

(٣٩) جريدة «الغد»، ٢٠١٤/٨/٢، نقلاً عن جريدة «**الغارديان**» Europe has a duty to Gaza.
للمزيد انظر: تقرير ماجد الزير تحت عنوان «**الإعلام البريطاني وعدوان غزة.. تحوّلات نوعيّة**»، «**الجزيرة نت**»، ٢٠١٤/٨/١٦.

(٤٠) جريدة «**القدس العربي**»، ٢٠١٤/٧/٣١.

دول إقليمية وإسلامية

منذ بداية العدوان دعت تركيا، إسرائيل، إلى الوقف الفوري لهجومها على غزة في أعقاب الغارات الجوية الدموية التي شنتها على القطاع[٤١].

تقدمت قطر بمبادرة مشتركة مع تركيا تقترب إلى صيغة معتدلة تمامًا قياسًا بشروط المقاومة، من بنود المبادرة فتح معبر رفح لـ (٢٤) ساعة وفتح جميع المعابر، ووقف إطلاق النار تمامًا، وتمكين غزة من ميناء بحري ومطار[٤٢].

مواقف بعض المنظمات الدولية

عقدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان، جلسة خاصة في ٢٠١٤/٧/٢٣ تحت عنوان «الأوضاع الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية»، بناء على طلب عدة دول أعضاء في اللجنة. وذكرت المفوَّضة السامية للجنة نافي بيلاي أن الوضع في غزة حرج، وطالبت بحماية أكبر للمدنيين[٤٣].

أدان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون استشهاد (١٠) مدنيين فلسطينيين على الأقل في القصف الذي شنّته إسرائيل على مدرسة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» في رفح. ووصف الهجوم بـ «العمل الإجرامي» و «عار أخلاقي» ويجب محاسبة المسؤولين عليه، مؤكدًا أنه يمثل انتهاكًا جسيمًا آخر للقانون الدولي الإنساني[٤٤]. وبعد مراجعة تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة، نلاحظ مدى التخبّط في الموقف السياسي الغربي الرسمي، الذي أثَّر بالتالي على تصريحاته.

اتهمت المنظمة العربية لحقوق الانسان صنّاع القرار في العالم بالإصابة بالشلل أمام الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل في قطاع غزة، ودعت إلى محاسبتها

(٤١) جريدة «**الرأي**» الأردنية، ٢٠١٤/٧/٩.
(٤٢) جريدة «**العرب اليوم**»، ٢٠١٤/٧/٢٠.
(٤٣) جريدة «**جيروزالم بوست**»، ٢٠١٤/٧/٢٨.
(٤٤) جريدة «**المصري اليوم**»، ٢٠١٤/٨/٣.

على تلك الجرائم. وأضافت: «إن المشاهد المروعة الآتية من قطاع غزة للأطفال والنساء الذين يتساقطون في كل لحظة بين شهيد وجريح والمباني المدمّرة وصور جثث الأطفال والنساء المتفحّمة والمقطّعة، لم تفلح بتحريك المجتمع الدولي الذي أصيب بالشلل التام أمام محرقة تتواصل فصولها تباعًا»[٤٥].

خسائر قطاع غزة

في كل حرب على القطاع أو في الضفة، يجرّب الاحتلال سلاحًا جديدًا على ضحايا الحرب، في البداية استعمل سلاح الـ دايم DIME الكربوني الفتاك، وهو اختصار للكلمات التالية Dense Inert Metal Explosive، وهذا السلاح عبارة عن قذيفة كربونية تتحول إلى شظايا صغيرة عند انفجارها، وتطلق غبارًا يحتوي على طاقة تحرق وتدمر كل شيء في دائرة نصف قطرها أربعة أمتار[٤٦].

الضحايا البشرية

ذكر موقع «**روسيا اليوم**» أن أكثر من ٨٠٪ من ضحايا العدوان هم من المدنيين[٤٧]. ويُقدر عدد الشهداء لليوم (٥١) للعدوان على غزة بـ (٢١٣٥) شهيدًا أكثرهم من الأطفال[٤٨]. ولا يزال الرقم في ارتفاع، حيث سجِّلت كل يوم حالات وفيات من المصابين نتيجة العدوان. أما الجرحى فقدِّر عددهم حتى الساعة التاسعة من مساء ٢٠١٤/٨/٢٤ بـ (١٠٨٥٤) جريحًا[٤٩].

---

(٤٥) جريدة «**الرأي اليوم**»، ٢٠١٤/٧/٢٩.

(٤٦) موقع «**دنيا الوطن**»، ٢٠١٤/٧/١٣؛ موقع International Middle East media Center Editorial Group، ٢٠١٤/٧/١٩. وقد طالبت مؤسسة الضمير الحقوقية الفلسطينية، المنظمة الدولية لحظر الأسلحة الكيمائية بضرورة المساهمة والتدخل من خلال فتح تحقيق بهذا الشأن [جريدة «**الغد**»، ٢٠١٤/٨/٢٠].

(٤٧) موقع «**روسيا**»، ٢٠١٤/٧/١٦.

(٤٨) شبكة «**قدس الإخبارية**»، ٢٠١٤/٨/٢٦.

(٤٩) جريدة «**العرب اليوم**»، ٢٠١٤/٨/٢٥.

وذكر مرصد حقوقي أوروبي «إن ثلث أطفال غزة الجرحى، أصبحوا يعانون من إعاقات دائمة بفعل الحرب الإسرائيلية المتواصلة على القطاع لليوم (٥١) على التوالي، وقد رصد المرصد الأورومتوسطي في جنيف (٣) آلاف طفل أصيبوا بفعل الحرب الإسرائيلية على غزة[٥٠].

حسب ما أورد وكيل وزارة الاقتصاد الفلسطينية أيمن عابد أنه قد تم تدمير (٩٨٠٠) وحدة سكنية بشكل كامل، وقرابة (٨٠٠٠) وحدة سكنية بشكل جزئي (غير قابلة للسكن)، و (٤٦٠٠٠) وحدة سكنية بشكل جزئي طفيف ومتوسط في الشجاعية وشمالي شرق بيت حانون وبلدة خزاعة والزنة في شرقي بيت حانون[٥١]. وبذلك أصبح هناك (٤٧٥٠٠٠) مشرَّد، و (٨٩) مجزرة لعائلات بأكملها[٥٢].

القطاع الصحي

استهدف الإحتلال (٣٦) سيارة إسعاف، منها ما تم تدميرها تدميرًا كاملاً أو جزئيًا، واستهدف (١٦) مستشفى أهلي وحكومي و(٢٦) مركزًا للرعاية، و (١٢٥) من الطواقم الطبية.

القطاع التعليمي

خسائر القطاع التعليمي وصلت إلى ما يقارب الـ (٢٢ مليون $)، منها (١٢) مليون مدارس حكومية، و(١٥) جامعات، و (١٤٢) مدرسة حكومية، منها (٢٣) بشكل بالغ، وبتكلفة إعادة إعمار (٨) ملايين دولار، و(١١٩) مدرسة بشكل جزئي بتكلفة إعادة إعمار (٤ ملايين دولار).

---

(٥٠) موقع «**قدس الإخبارية**»، ٢٠١٤/٨/٢٦.

(٥١) جريدة «**الغد**»، ٢٠١٤/٩/٣.

(٥٢) شبكة «**قدس الإخبارية**»، ٢٠١٤/٨/٢٣؛ انظر جيسي روزنفيلد: «اختفاء المئات في غزة»، ذا ديلي بيست، ٢٠١٤/٨/١١.

القطاع الصناعي والتجاري

توقع د. معتصم الأقرع المسؤول الأوّل للشؤون الاقتصادية في وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني بمنظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والكمية (أونكتاد) أن تتراوح الخسائر الاقتصادية للقطاع من الحرب إلى (٦-٩) مليارات دولار[٥٣].

القطاع الزراعي

بلغت خسائر هذا القطاع (٢٥١) مليون دولار، و (١٥٠) مليون دولار جراء استهداف أراض ومنشآت زراعية، وبساتين الحمضيات ومزارع الدجاج والأبقار والأغنام وخلايا النحل. بواقع (١٣١) مليون دولار إنتاج نباتي، و(٥٦) مليون دولار تربة وري، و(٥٥) مليون دولار إنتاج حيواني.

الصيد البحري والثروة السمكية

تعرَّض لخسائر تقدر بـ (٩) ملايين دولار، منها (٦) مليون أضرار مباشرة، و (٣) ملايين غير مباشرة، وتدمير (٥٠) غرفة للصيادين، و (٥٥) قاربًا ذات أحجام مختلفة. أما الأضرار غير المباشرة فتتمثل في توقف عمل الصيادين.

البنية التحتية

ذكر رئيس الاتحاد العام للنقابات الفلسطينية علي الحايك على موقع «**موطني**» أن الاحتلال قام بتدمير شبكة الاتصالات والمياه والكهرباء، وقصف محطة الكهرباء الوحيدة. ودمّر ما يقارب (٤٥٠) ألف منشأة صناعية بشكل كامل، و (١٠٠٠) ورشة ومحل تجاري كامل، وتدمير مصانع حيوية[٥٤].

---

(٥٣) جريدة «**القدس العربي**»، ٢٠١٤/٩/٣.

(٥٤) موقع «**موطني**» الإلكتروني، ٢٠١٤/٩/٦.

القطاع السياحي والأثري

تقدر الخسائر على المباني والمنشآت السياحية الأثرية في غزة بـ (٨٥٠ ألف $)[٥٥].

القطاع الصحفي

رصد المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «**مدى**»، خلال شهر يوليو ٢٠١٥ انتهاكات بالغة الخطورة بحق الصحفيين والصحفيات الفلسطينيين، شملت قتل (١٥) صحفيًا، إضافة إلى ناشطة إعلامية في قطاع غزة. حيث تم استهدافهم بينما كانوا في أماكن يفترض أن تكون آمنة للمدنيين كمنازلهم أو في أثناء تغطيتهم لنتائج عمليات الجيش في أماكن وأحياء سكنية. ودمَّر الإحتلال ما مجموعه (٨) مقار لمؤسسات إعلامية في القطاع، (٥) منها على الأقل تم استهدافها بصورة مباشرة ومقصودة وهي فضائية وتلفزيون «**الأقصى ٣**»، ومقار الوكالة الوطنية للإعلام، ومقر فضائية «**الجزيرة**».

كما جُرح ما مجموعه (٧) صحافيين وصحافيات من العاملين في قطاع غزة في أثناء قيامهم بعملهم[٥٦].

المساجد والكنائس

تم تدمير عدة مساجد وكنائس أثرية إمّا تدميرًا كليًا أو جزئيًا، ومن أهم المساجد «المسجد العمري» الذي بني في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، وجُدد في عهد المماليك. وكذلك كنائس يعود بناؤها إلى آلاف السنين، والميناء القديم الذي تم تشييده في العصر الإغريقي ويعود إلى أكثر من ٢٥٠٠ سنة[٥٧].

---

(٥٥) جريدة «**الغد**»، ٢٠١٤/٩/٣.

(٥٦) تقرير: «**الاحتلال قتل ١٥ صحفيًا خلال تموز الماضي**»، شبكة «**قدس الإخبارية**»، ٢٠١٤/٨/١٨.

(٥٧) موقع «الجزيرة نت»، ٢٠١٤/٨/١٧.

وذكرت الأوقاف الفلسطينية أن الاحتلال قد ضرب (١٧١) مسجدًا، تم تدمير (٧١) منها بشكل كامل، و(٢٠٠) بشكل جزئي، كما استهدف (٢٤) عقارًا وقفيًا، و(١٢) مقبرة، و (٦) مقار لجان زكاة، وكنيسة، ومدرسة شرعية، وفرع كلية الدعوة الإسلامية في شمالي غزة، ومديرية أوقاف غزة[٥٨].

مكاسب المقاومة

نجحت المقاومة الفلسطينية في فرض قواعد جديدة للعبة مع الاحتلال، واتضح ذلك ليس من حجم الخسائر العسكرية في صفوف العدو، لكن في الأداء السياسي والدبلوماسي اللافت خلال هذا العدوان، الذي قادته بذكاء واحتراف واضحين، ويمكن رصد ملاحظات أولية على هذا الأداء السياسي والدبلوماسي ممثَّلةً في:

أولاً: عملت القيادة السياسية للمقاومة على توفير غطاء سياسي ودبلوماسي لها، وقد نجحت في تحقيق هدفين، هما: عدم الانعزال والانفتاح على أكبر عدد من الأطراف العربية، وتأكيد المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني، وترسيخها في أية عملية تفاوضية قد تجري لوقف الحرب.

ثانيًا: منذ بداية العدوان، حدث تطور تدريجي وذكي في الأداء الدبلوماسي والسياسي للمقاومة ، مستفيدًا في ذلك من التطور والأداء النوعي العسكري والمكاسب التي يجري تحقيقها على الأرض (تُقاس المكاسب بمدى صمود المقاومة وحجم الخسائر في صفوف العدو).

ثالثًا: بدا واضحًا أن قادة المقاومة يدركون جيدًا نقاط القوة والضعف في معسكرهم، وفي معسكر العدو، من دون تهويل أو تهوين. لذا، كانت أرضية التحرك للمقاومة في أنها لم تخترق اتفاق الهدنة الموقَّع عام ٢٠١٢، ولم تُبادِر بالحرب، وإنما «إسرائيل» هي التي قامت بذلك.

(٥٨) جريدة «**الغد**» الأردنية، ٢٠١٤/٨/٢٦.

رابعًا: على الرغم من رفض المقاومة للمبادرة المصرية، إلا أنها ظلت منفتحة على القاهرة، ولم تغلق أبواب الحوار مع الوسيط المصري. كما لم تنجر إلى المعركة الكلامية مع الإعلام المصري.

خامسًا: نجحت المقاومة في تجنُّب الوقوع في فخ العزلة الإقليمية الذي كان يجري نصبه لها. لذا، كان من الذكاء اللافت أن يتم التواصل وزيارة دول عربية وإقليمية، مثل تونس والكويت والسعودية.

سادسًا: عدم الوقوع في فخ الغرور السياسي، بعد الأداء العسكري المفاجئ، والصمود القوي للمقاومة، والتخلّص سريعًا من حالة النشوة، والتعاطي بواقعية محسوبة مع التطورات السياسية والدبلوماسية. وهو ما يعكس درجة واضحة من النضج السياسي لقيادات المقاومة[٥٩].

ومن الأهداف التي حققتها حماس خلال هذا العدوان عليها:

- وضعت رَفع حصار غزة على الأجندة الدولية والإقليمية والإسرائيلية والفلسطينية، وباتت جميع الجهات المتورطة في الملف الفلسطيني تدرك أنه دون رفع الحصار عن غزة، فإن جولة حرب أخرى ستعود بعد فاصل قصير، وأنه لا يمكن حشر أهل غزة ومعهم حماس في زاوية صغيرة إلى الأبد دون تذمر أو تمرد.
- حققت الحركة نجاحات عسكرية عزَّزت مكانتها السياسية، وبات الطريق مفتوحًا أمامها للبناء على هذه النجاحات عبر عمل سياسي يبدأ ببناء شراكة في إطار منظمة التحرير.
- حققت قوة ردع وصلت حد شلّ حركة المطار الدولي الوحيد في إسرائيل.
- أظهرت الحرب أن هناك أدوات أخرى للتعامل مع إسرائيل، إذ يمكن لحماس استغلال الوحدة الوطنية والشراكة مع القيادة الفلسطينية والزخم الدولي في إعادة إعمار قطاع غزة، والبحث عن بديل للمعابر مع إسرائيل ومصر بإقامة ميناء بحري حتى لو كان تحت رقابة دولية[٦٠].

---

(٥٩) موقع «**عرب برس**» الإلكتروني، ٢٠١٤/٧/٢٧.
(٦٠) جريدة «**القدس**»، ٢٠١٤/٧/٢٨.

يرى الكاتب عدوان نمر عدوان أن «حرب غزة وصمود المقاومة أعطى القضية الفلسطينية زخمًا جديدًا، بحيث أصبحت الدول والجماعات وشعوب الأرض تفرق بين دولة الإرهاب وأهل الحق الذين ظلموا طويلاً»[٦١].

ويقول فادي أبو سعدي في صحيفة «**القدس العربي**»: «كثيرة هي المؤشرات التي تقود للاعتقاد بأن حماس قد تغيرت، سياسيًا وعسكريًا، قبل وخلال العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، منها حكومة الوفاق الوطني سياسيًا، ومنها الصمود الأسطوري للمقاومة الفلسطينية على الأرض ونوعية المقاومة عسكريًا»[٦٢].

خسائر الاحتلال الإسرائيلي

منذ اليوم الأول للعدوان، وعلى الرغم من مئات الغارات التي شنّها الاحتلال على القطاع، إلّا أن علامات الهزيمة بدأت بالظهور سريعًا، حيث أدركت إسرائيل حجم ما لحق بها من هزيمة تاريخية. فقد أجبرت الصواريخ الفلسطينية نصف سكان إسرائيل على العيش في الملاجئ[٦٣].

وبعد ستة أيام على العدوان، يؤكد المحلِّل العسكري أمير أورن في صحيفة «**هآرتس**» العبرية بقوله: «إن العمليات التي تشنّها قوات الاحتلال على قطاع غزة استُنفذت، وأن ظروف انتهائها لن تكون مختلفة عن عدوان عام ٢٠١٢، وأن جيش الإحتلال ليس بمقدوره تحقيق إنجاز حاسم»[٦٤].

ويقول آرييل روث في مجلة «**فورين أفيرز**»: «في واقع الأمر، تمتلك إسرائيل تاريخًا من ادعاء النصر عندما تكون في الحقيقة قد عانت الهزيمة؛ وتشكل حرب أكتوبر ١٩٧٣ خير مثال،... قد يعتقد الإسرائيليون، رغم أنه من

(٦١) موقع «**زاد نيوز**» الإلكتروني، ٢٠١٤/٨/٢.
(٦٢) جريدة «**القدس العربي**»، ٢٠١٤/٨/٩.
(٦٣) أحمد منصور، موقع «**الوطن**»، ٢٠١٤/٧/١٦.
(٦٤) شبكة «**قدس الإخبارية**»، ٢٠١٤/٧/١٣.

غير المحتمل أن نرى إعادة تنظيم سياسي في نهاية هذه الحرب، بأن حماس لن تكون قد حققت أهدافها الاستراتيجية الخاصة على الأقل،... إن هدف حماس هو تحطيم شعور إسرائيل بطبيعة الحياة. وسيكون من الممكن لإسرائيل أن تكون في الوجود كدولة ديمقراطية مزدهرة وتعيش في رخاء في ظل ظروف الثكنة المتسمة بالصراع المستمر، فقط عندما يكون مواطنوها قادرين على الاحتفاظ بوهم أن حياتهم شبيهة –بأكثر أو أقل– بما كانوا يطمحون إليه في لندن وباريس، أو نيويورك. ومع تدمير هذا الوهم، تصبح نتائج عدة قيد الإمكان، والتي ليس أي منها جيدًا لإسرائيل»[٦٥].

رغم العمليات الجوية الكثيفة والعدوان البري، لم يتوقف إطلاق صواريخ حماس، لأن ما دُمّر في أثناء العدوان على غزة من أنفاق تابعة للحركة لم يؤثر على قدرتها في صناعة المزيد من الصواريخ، ولذلك يشكو الجيش الإسرائيلي من نقص في المعلومات الاستخبارية حول الحصول على أهداف بعينها في غزة، بعد تقدم قواته أمتارًا قليلية داخل حدود القطاع. وقد أصيب كبار الضباط وصناع القرار السياسي بحالة من الإحباط بعد مرور (٤٨) ساعة على العملية البرية، لقوة الكثافة النارية التي فاجأهم بها المقاتلون الفلسطينيون فور تقدمهم البري البطئ[٦٦].

يقول آري شبيط في صحيفة «**هآرتس**» العبرية: «كانت إسرائيل في بداية حزيران/ يونيو تختلف جدًا عن إسرائيل في نهاية تموز/ يوليو»... ويضيف قائلاً: «إن المعنى الاستراتيجي لما يحدث هو أن السيادة الإسرائيلية قد انتُهكت. فالدولة التي سماؤها مثقوبة، ومجالها الجوي مخترق، ومواطنوها ينزلون إلى الملاجئ على الدوام هي دولة عندها مشكلة. والدولة التي لا تعرف أن تُسكت النار التي تطلق على مجمعاتها السكنية مدة ثلاثة أسابيع هي دولة في

(٦٥) «**العرب والعالم**»، ٢٠١٤/٧/٢٨.

(٦٦) عدنان أبو عامر: «**العملية البرية الإسرائيلية في غزة... المغامرة المكلفة**»، موقع «**الجزيرة نت**»، ٢٠١٤/٧/٢٠.

ضائقة....»[٦٧]. وكانت هناك أصوات كثيرة في الصحافة العبرية تطالب بوقف الحرب والخروج من غزة بأسرع وقت ممكن، لتقليل الخسائر التي يتعرض لها الإسرائيليون.

ذكرت القناة الثانية العبرية في التلفزيون الإسرائيلي، أن غضباً يسود جنود الإحتلال في الكتيبة (٥١) من لواء غولاني في أعقاب حبس (٤) من جنود الكتيبة لاتهامهم بـ «عصيان الأوامر العسكرية»[٦٨].

طالب يحزقيل درور[٦٩] بفحص العدوان على غزة من خلال لجنة مشابهة، مشددًا على فشل استخبارات الاحتلال في فهم مجريات الأمور. ويتفق معه رئيس المخابرات العامة (الشاباك) السابق يوفال ديسكين الذي أكد أن الحكومة بحاجة إلى تشكيل لجنة تحقيق مستقلة على نسق لجنة فينوغراد للتحقيق في حرب تدحرجت إسرائيل نحوها دون جاهزية كافية[٧٠].

خسائر إسرائيل إعلاميًا

يرى الكاتب موفق ملكاوي أن الإعلام الرسمي للاحتلال الذي مثله، بلا منازع، الناطق الرسمي باسم جيش الإحتلال أفيخاي أدرعي واستقت منه معظم وسائل الإعلام العالمية الأخبار حول مجريات العدوان، لم يخرج عن التصوّر الأنموذجي الدكتاتوري لإعلام العالم الثالث، أو الإيمان القائم على مبدأ «الصواب السياسي» الذي لا يأتيه الباطل أبدًا. وفي سعيه إلى خلق وقائع على الأرض، وهي غير موجودة أصلاً، حاول هذا الإعلام تعظيم نتائج أي غارة يشنّها الاحتلال، ولو كان الهدف عائلة آمنة أو جنينًا في بطن أمه، مدعيًا دائمًا، أن الهدف مقاومون أو صواريخ يتم تجهيزها للإطلاق[٧١].

---

(٦٧) جريدة «**الغد**»، ٢٠١٤/٨/٢.

(٦٨) جريدة «**القدس**»، ٢٠١٤/٨/٤.

(٦٩) عضو «لجنة فينوغراد للتحقيق» في حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦.

(٧٠) شبكة «**القدس**»، ٢٠١٤/٨/١٢.

(٧١) موفق ملكاوي، «**الإعلام في العدوان على غزة**»، جريدة «الغد» الأردنية، ٢٠١٤/٧/١٦.

لقد نجحت المقاومة الفلسطينية، ومعها حركة المقاومة الإسلامية حماس في بث الرعب والخوف في نفوس الإسرائيليين خلال الحرب، بفضل سياسة إعلامية أدت إلى نزول نحو خمسة ملايين إسرائيلي إلى الملاجئ، ونجح كذلك في استثمار الكثير من الصور وتسجيلات الفيديو في المعركة، إضافة إلى البيانات التي كانت تصدر عن الجهاز العسكري لحركة حماس والتي تكشف عن حجم الكذب الذي تمارسه الآلة الإعلامية والدعائية الإسرائيلية، وهو ما زعزع الثقة في البيانات الإسرائيلية ليس فقط في أوساط العرب والفلسطينيين، وإنما في أوساط الإسرائيليين أيضًا[٧٢].

أما ما يتعلق بحادثة اقتحام المقاومة لموقع «ناحال عوز» وقتل الجنود الإسرائيليين فيه، فقال كلٌ من «عاموس هرئيل» و«حاييم لفنسون» في صحيفة «**هآرتس**» العبرية: «إن التفاصيل الأولى التي أعطاها الجيش إلى الجمهور عن الحادثة بواسطة وسائل الإعلام، جزئية وخاطئة،... دون تفصيل عدد المصابين. يُظهر الفيلم صورة تختلف تمام الاختلاف»[٧٣].

وذكرت صحيفة «**الاندبندنت**» أن حرب غزة عرّت نقطة الضعف الإسرائيلية، وأن هناك نقطة ضعف كبيرة في إسرائيل، وهي أن الإسرائيليين يثقون كثيرًا في آلتهم الدعائية، وأن شعورهم الدائم بالاضطهاد، يجعلهم عرضة للتلاعب بهم من قبل مثيري العواطف في وسائل الإعلام الإسرائيلية، الذين يضربون على وتر تهديد الوجود والأمن الإسرائيلي[٧٤].

يقول الكاتب باتريك كوبيرن في «**الاندبندنت**»، تحت عنوان «**ما الذي حققته إسرائيل في ٢٦ يومًا دموية؟**»: «يبدو الناتج حتى الآن مماثلاً لحاصل تلك الحروب السابقة التي خاضتها إسرائيل في كل من لبنان وغزة: استخدام

(٧٢) جريدة «**القدس العربي**»، ٢٠١٤/٧/١٩.
(٧٣) جريدة «**القدس العربي**»، ٢٠١٤/٧/٣١.
(٧٤) موقع «**المصريون**»، ٢٠١٤/٨/٤.

قوة نيران هائلة بهدف إيقاع خسائر فادحة في الجانب الآخر، وتكون الغالبية العظمى من الضحايا من المدنيين. لكن القادة الإسرائيليين يجدون، بينما تتواصل الحرب، أن تفوّق إسرائيل العسكري يخفق في تحقيق مكاسب سياسية مماثلة»[٧٥].

الخسائر المادية

- خسائر الإنتاج: بلغت مليارًا و(٣٠٠) مليون دولار أمريكي.
- خسائر القطاع الصحي: (٥٨) مليون دولار أمريكي.
- خسائر الفنادق الإسرائيلية: (٣٧٩) مليون دولار أمريكي.
- خسائر مداخل الخزينة الإسرائيلية: (٢٩١) مليون دولار أمريكي.
- الأضرار المباشرة من صواريخ المقاومة: (١٤,٥٠٠) مليون دولار أمريكي.
- تكاليف جهاز الأمن: مليار و(٢٠٠) مليون دولار أمريكي.
- خسائر الزراعة: (١٤,٥٠٠) مليون دولار أمريكي.
- الضرر الاقتصادي للمشاريع: (٣٥٠) مليون دولار أمريكي.

بمجموع يقدر بـ (٣,٥٠٠) مليار دولار أمريكي.

خسائر إسرائيل على المستوى الدولي

ارتفعت المطالبات في العالم بإحالة مجرمي الحرب الإسرائيليين إلى المحكمة الدولية لمحاكمتهم على جرائمهم ضد المدنيين العزل. وفي تقرير نشرته صحيفة «**يديعوت أحرونوت**» العبرية ذكرت فيه أن سلاح الجو الإسرائيلي قد هاجم (٥٠٨٥) هدفًا على مدار خمسين يومًا، وتم تجنيد نحو (٨٠) ألف جندي احتياط عشية محاولة الدخول البري، مشيرة إلى أن «الجيش

(٧٥) جريدة «**الغد**»، ٢٠١٤/٨/١٧، نقلاً عن «**الاندبندنت**» ٢٠١٤/٨/٣ تحت عنوان:
Israel-Gaza conflict: What has Israel achieved in 26 bloody days?

الإسرائيلي لم يحقق أي إنجاز خلال تلك العملية سوى تدمير عدة أنفاق». وقُتل خلال الحرب (٧٠) إسرائيليا منهم (٦٥) ضابطًا وجنديًا، و(٥) مدنيين في سقوط المئات من صواريخ المقاومة على المستوطنات والمدن الإسرائيلية، في حين أصيب ما لا يقل عن (٢٣٠٠) إسرائيلي بجراح مختلفة أكثر من نصفهم من الجنود.

خلال الحرب تم إطلاق أكثر من (٤٥٠٠) صاروخًا من القطاع، سقطت (٢٢٠) صاروخًا على مباني إسرائيلية، في حين اعترضت القبّة الحديدية (٧٠٨) صواريخ فقط من إجمالي عدد الصواريخ[٧٦]. أثبتت الحرب أن القبّة الحديدية التي كانت تباهي بها أمام العالم بأن لها فاعلية عالية، ليست سوى دعاية، مما حدا بالكثير من الدول التي كانت تنوي اقتنائها إلى إلغاء صفقات الشراء.

كتب «ريتشارد فولك»[٧٧]: أنه «منذ بدأت العملية العسكرية الإسرائيلية الكبيرة الأخيرة ضد غزة في الثامن من يوليو، طرحت أكثر من مرة فكرة أن إسرائيل مذنبة بارتكاب جرائم حرب، وأنه يجب على فلسطين أن تبذل قصارى جهدها لدى المحكمة الجنائية الدولية لحملها على النظر في الأمر نيابة عنها. وهناك من الأدلة الدامغة ما يدعم المزاعم الفلسطينية الأساسية: فإسرائيل مذنبة إما بالعدوان، وذلك بانتهاك ميثاق الأمم المتحدة، أو الانتهاك الصارخ لالتزاماتها كقوة محتلة بموجب معاهدة جنيف بحماية السكان المدنيين للشعب الواقع تحت الاحتلال. ومذنبة باستخدامها القوة المفرطة أو غير المتكافئة ضد مجتمع لا يتمتع بالحماية في قطاع غزة، كما أنها مذنبة وضمن سلسلة من الجنح الأخرى، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية على شكل فرض نظام تفرقة عنصرية في الضفة الغربية، ومن خلال نقل جمع من الناس إلى منطقة محتلة كما يتجلى من مضيها في مشروع الاستيطان الهائل»[٧٨].

---

(٧٦) شبكة «**قدس الإخبارية**»، ٢٠١٤/٨/٢٧.

(٧٧) أستاذ القانون الدولي والعلاقات الدولية، عمل مقررًا خاصًا لحقوق الانسان الفلسطيني في الأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٨.

(٧٨) موقع «**عربي**» ٢١، ٢٠١٤/٨/٢٧.

أعلنت خمس وسبعون منظمة ومؤسسة وكنيسة أمريكية مؤيدة لحق الفلسطينيين عن نيتها بعقد مؤتمر في سياق فعاليات عام ٢٠١٤ للتضامن مع الشعب الفلسطيني في سان دييغو تحت مظلة «الحملة الأمريكية لإنهاء الاحتلال»، المطالبة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للاراضي الفلسطيني[٧٩].

آراء بعض كُتّاب الاحتلال والمحلّلين السياسيين

ذكرت صحيفة «**كريستيان ساينس مونيتور**» الأمريكية في تقرير لها بعنوان «**حماس تكشف عن ترسانة صواريخ أكبر وأفضل ضد إسرائيل**»: «أن حماس خرجت بعد هدنة استمرت (١٩) شهرًا أكثر قوة وذكاء وأكثر فعالية أيضًا في ضرب إسرائيل وإصابتها في المكان الذي يؤلمها ويوجعها»[٨٠].

وبرأي «باروخ ليشم» أن من رأى في حملة «الجرف الصامد» معركة على «الوعي الفلسطيني قد أخطأ على ما يبدو. فلا يمكن الفصل بين جيش المقاتلين من حماس وبين السكان، حيث تنبع هذه المعادلة من أمنية لدى الاحتلال أكثر مما تنبع من الوضع على الأرض. ففي كل حروب غزة التي تكررت، نجد أن التعاون كامل بين الميليشيات العسكرية والسكان المدنيين». ويقول «إن حربنا ضد الإرهاب الغزي هو في أساسه معركة على وعي الإسرائيليين».

أما «نقطة ضعفنا هي في صعوبة احتمال خسائر في الجنود وفي موقفنا الانساني من حياة مدنيي العدو»[٨١].

إن إقرار رئيس جيش الإحتلال الأسبق شاؤول موفاز بفشل جيشه وبانتصار المقاومة في غزة، ونجاحها في جرّ الاحتلال إلى حرب استنزاف، لهو دليل على انتصار المقاومة في هذه المواجهة، حيث فقدت إسرائيل الشعور بالأمن على نحو خطير، وفقدان ثقة السكان وخاصة لدى سكان الجنوب بقدرة الجيش على حمايتهم[٨٢].

---

(٧٩) شبكة «**قدس الاخبارية**»، ٢٠١٤/٩/١٧.

(٨٠) «**الغد**»، ٢٠١٤/٧/١٦.

(٨١) «**القدس العربي**» ٢٠١٤/٨/١٩.

(٨٢) «**القدس**»، ٢٠١٤/٨/١٠.

أما قائد المنطقة الجنوبية سامي ترجمان فيؤكد: «أنه لا توجد تقنية معينة في العالم يمكن أن تقضي على الأنفاق المنتشرة في قطاع غزة». وأضاف: «أن الجيش اكتشف قبل العملية على القطاع أربعة أنفاق»[٨٣].

بعض الملامح التي أعقبت الهدنة قبل الأخيرة وما بعد الهدنة الأخيرة في ٢٠١٤/٨/٢٦

أعلنت كتاب الشهيد عز الدين القسام ببيان مسؤوليتها عن قصف مدن عدة في العمق الإسرائيلي ردًا على المجزرة التي ارتكبها الاحتلال في منزل عائلة الدلو نتيجة خرقه لوقف إطلاق النار[٨٤].

استدعى الاحتلال (٢٠٠٠) جندي احتياط إلى محيط غزة، وذلك بعد مرور أقل من يوم على استئناف الهجمات الجوية، بعد تعثر مباحثات وقف إطلاق النار في القاهرة. وكان قد شارك (٨٢) ألف جندي احتياط في الحرب التي شنّها الاحتلال على غزة قبل بدء المفاوضات، وتم تسريح (٢٧) ألف منهم، وبقي منهم (٥٥) ألف جندي آخر[٨٥].

الخلاصة

وبعد مرور أكثر من شهر على انتهاء الحرب، لم تُستأنف المفاوضات مرة أخرى في القاهرة كما كان مرتبًا لها (أي في ٢٠١٤/٩/٢٦)؛ واستمرّ الاحتلال يُمعن في توغلاته في أراضي القطاع وينتهك الهدنة الموقعة بين الطرفين، إما بملاحقة الصيادين واعتقال عدد منهم، وإما بمنعهم من الصيد في المياة الإقليمية على بعد (٦) ميل بحري. ولا يزال معبر رفح مغلقًا إلا في أوقات معينة، وكأن الحرب لم تقم وتنتهي إلا لكي تقتل وتدمر فقط.

(٨٣) «**المدينة**»، ٢٠١٤/٨/١٠.
(٨٤) النص الكامل جريدة «**الغد**» الأردنية ٢٠١٤/٨/١٩.
(٨٥) شبكة «**راية**» الإعلامية ٢٠١٤/٨/٢٠.

وأعلنت حكومة الاحتلال الإسرائيلي قطاع غزة على أنه «منطقة عدو» من أجل تفادي تعويض سكانه الذين لحقت بهم أضرار هائلة جراء العدوان. كما فعلت في أيلول عام ٢٠٠٧، حيث أعلنت القطاع «منطقة معادية» وفرضت قيودًا على حركة سكانه وجرى تقليص حجم البضائع الداخلة للقطاع وخاصة الوقود[٨٦].

وعلى الرغم من أن المصالحة الفلسطينية قد استؤنفت مرة أخرى في القاهرة، وتم الاتفاق على بعض العناوين الرئيسية، إلا أن الأمور داخل القطاع لم تتحلحل بعد، فالسكان الذين دمّرت منازلهم لا زالوا يسكنون المدارس، التي حُرم الأطفال من الدراسة فيها - وإن كان هناك نية لعقد مؤتمر للمانحين للبدء بأعمال البناء- لكن هذه العملية ستحتاج وقتًا طويلاً. وصرف رواتب الموظفين لا يزال يراوح مكانه، وإن كانت هناك وعود بالصرف قريبًا.

ولو أن هناك موقفًا عربيًا داعماً في ظل هذا الموقف الدولي المتغير من حقوق المقاومة وأهالي فلسطين لأحرزت قضية فلسطين من نتائج ما لم تحرزه في تاريخها، لكن المشكلة هي في التقصير العربي الواضح، فهذه المواقف الغربية كان يمكن أن تشكل ضغطًا غير مسبوق على إسرائيل لو صادفت ضغطًا عربيًا موازيًا، لقد نجحت المقاومة وقيادتها السياسية في شغل العالم بقضية فلسطين مرة أخرى وكسب تعاطفه[٨٧].

يقول فهمي هويدي: «إن تقاعس السلطة الفلسطينية عن الانضمام إلى معاهدة روما، بما يسمح لها باللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة المسؤولين الإسرائيليين على سجل جرائمهم الحافل؛ إذ ليس معقولاً وليس مبررًا

(٨٦) شبكة «قدس»، ٢٠١٤/٩/٢١.

(٨٧) أحمد منصور: «خسائر إسرائيل الخارجية»، موقع «الشبيبة» الإلكتروني، ٢٠١٤/٨/١٨.

أن تمارس إسرائيل كل تلك الجرائم والفظائع، ولا يكون بمقدور الفلسطينيين محاكمتها وفضحها أمام العالم...»[٨٨].

أظهر استطلاع للرأي أن (٨٠٪) من الفلسطينيين يؤيدون معاودة إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على مستوطنات الاحتلال ومدن الداخل في حال عدم رفع الحصار عن القطاع[٨٩].

إذا كان هدف العدوان هو عزل حماس وكسر ثقافة المقاومة وتركيع أبناء القطاع، فقد فشل العدوان في ذلك. وفي المقابل أدى إلى عزل أصدقاء إسرائيل المفترضين، وعزَّز مكانة المقاومة[٩٠].

إن هذه الحرب هي أطول حرب خاضتها دولة الاحتلال الإسرائيلي منذ تأسيسها، ولم تكن لتنجح لولا صمود الشعب الفلسطيني في قطاع غزة في مواجهة العدوان، الذي يُعدّ أحد أهم مكونات الانتصار، بل المكون الرئيسي للانتصار، فالصمود لا يمكن تحقيقه دون توفر إرادة الناس، ودون تضحيات وشهداء وأبطال.

وسيذكر التاريخ أن شعبًا صغيرًا محاصرًا منذ عشر سنوات يفتقد إلى أبسط مقومات الحياة الكريمة ملتحمًا بكتائبه القتالية هو واعٍ كل الوعي بخياره، ووفقًا للشهداء وللأرض والتاريخ والمبادرة والمقدسات، واستطاع أن يعيد الأمل لجميع الأحرار بأن تحرير فلسطين لم يعد مستحيلاً[٩١].

---

(٨٨) فهمي هويدي: «**فصل فلسطيني في كتاب الدهشة العربية**»، موقع «**الجزيرة نت**» الإلكتروني، ٢٠١٤/٨/١٩.

(٨٩) جريدة «**القدس**»، ٢٠١٤/٩/٣٠.

(٩٠) عبد الباري عطوان، «**العرب اليوم**»، ٢٠١٤/٧/١٣.

(٩١) سالم البيض: «**ملحمة غزة التي قلبت المعادلة الاستراتيجية**»، موقع «**الجزيرة نت**»، ٢٠١٤/٨/١٥.

وكما يرى باسم الطويسي في مقالة له تحت عنوان «**الحرب الفلسطينية-الإسرائيلية الأولى**»: «إن ما يجري في غزة هو الحرب الفلسطينية – الإسرائيلية الأولى في تاريخ الصراع حول فلسطين التاريخية[٩٢].

في الختام أطرح تساؤلاً، بعد الهدنة، والتي لم يشعر أهل القطاع بأن الأوضاع قد تغيرت عما كانت عليه عشية الحرب إلا بزيادة الدمار والحصار والقتل والتشريد. أما بعد انشغال العالم بحربه الجديدة على الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، وانشغالهم عن قطاع غزة وما يحدث فيها. ما هي السيناريوهات المتوقعة في الأيام والأشهر القادمة؟ وحدها الأيام المقبلة ستجيب على هذا السؤال!

(المعلومات الموجودة ضمن التقرير حتى تاريخ ٢٠١٤/١٠/٨)

(٩٢) جريدة «**الغد**»، ٢٠١٤/٨/٢٦.

متـابعـــات

(نحو ميثاق ثقافيّ عربيّ)

التّكامل الثقافيّ العربيّ

أ. ثابت الطاهر*

تمهيد

لئن كان الوطن العربي في معظم أقطاره يعاني من حالة تتّسم بعدم الاستقرار السياسي منذ بدء الحِراك الشعبي – أو ما سمّي الربيع العربي – منذ عام ٢٠١١؛ وإذا كانت كل المحاولات التي بذلتها الدول العربية منذ أواخر الخمسينيات لإقامة وحدة اقتصادية عربية، أو سوق عربية مشتركة لم تتمخّض عن النجاح الذي كان يتطلَّع إليه المواطن العربي من أجل إقامة تكتل اقتصادي عربي؛ وبما أن الخلافات السياسية – وسياسة إزدواج المعايير التي اتبعت وتتبع في بعض الحالات – لم تمكّن من توحيد مواقفنا السياسية، بل جعلت السياسي يتلّون حسب المتغيرات والتلاوين السياسية من حين إلى آخر؛ وإذا كان المواطن العربي يشكو من الممارسات التي أُلبِسَت لباس الديموقراطية في بعض الأقطار، وكانت نتيجتها ما شهدناه في بعض الأقطار العربية من فساد وحرمان من العدالة الاجتماعية وأبسط حقوق الإنسان – هذه الأمور التي كانت سببًا في الحراك الشعبي الذي شهدناه في بعض الأقطار العربية... إذا كان حالنا كذلك، فإن المواطن العربي يشعر بضرورة الاهتمام بالثقافة العربية، باعتبارها آخر الحصون في مواجهة الهيمنة الغربية من جهة، والفوضى الداخلية من جهة اخرى، مع تأكيد دور المثقف العربي باعتباره آخر الفرسان في الميدان.

---

* وزير سابق، وعضو منتدى الفكر العربي/ الأردنّ.

وإذا كان الاقتصادي العربي قد أخفق في محاولاته لاعتبارات قطرية أو سياسية، وإذا كنّا قد أخفقنا في تحقيق تكامل اقتصادي عربي، وإذا كانت الخلافات السياسية لم تمكّنا من توحيد مواقفنا السياسية، فإن المثقف الملتزم المؤمن برسالته والحريص على حرية رأيه وكرامته، هو الذي بقي قابضًا على جمر الهُويّة والخصوصية العربية، في زمن عزَّت فيه الخصوصيات، وانتُهِكَت الحرمات، واغتيلت الحريّات، مع ملاحظة أنه «حتى يمكن للثقافة أن تؤدي دورها، وتحرّر الوعي المعرفي، وتنقذه من الخواء الروحي والضلال، وتدفع الإنسان العربي في طريق العلم والحضارة، فلا بد لها من أن تنمو في مناخ من الحرية والممارسة الديموقراطية»؛ ومن خلال حوار يُسهِم في توفير الوعي الصحيح بقضايانا المختلفة، ويمكّن المثقف من القيام بدوره في توعية المواطنين بالتحديات التي نواجهها على المستويات كافة؛ وسبل مواجهتها.

من هنا تبرز أهمية الثقافة والعمل الثقافي، والسعي نحو تحقيق تكامل ثقافي عربي يمكن أن يُسهم في توفير الأرضية المناسبة للتعاون في مجالات أخرى في المستقبل، ولا سيما أن الثقافة العربية من أغنى الثقافات العالمية وأهمّها، فبعد أن ترسَّخت جذورها قبل الإسلام لغةً مشرقةً، وحِكمًا وخطبًا وأمثالاً، وشعرًا تجلَّت فيه العبقرية العربية، وكانت صورة لحياة العرب ومرآة تفكيرهم ومشاعرهم ومسرح خيالهم، تنزَّل القرآن الكريم بالعربية فأغناها معانٍ سامية، وبيانًا رائعًا، وفتح لها سُبل الانتشار في مشارق الأرض ومغاربها. فقد كان أول تكليف نزل على رسول الله ﷺ هو أهم أسس التثقيف والعلم متمثلةً بكلمة «إقرأ» في سورة العَلَق، التي جاء فيها: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۞ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۞ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۞ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۞ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (العلق: آية ١-٥).

فهذه الآيات الكريمة تعدَّدت فيها كلمة اقرأ إلى جانب العلم والقلم. وإضافةً إلى أن هذه المفاهيم من المكوّنات الرئيسة للثقافة، فإن النّصّ عليها في القرآن الكريم يؤشّر على مدى تأثر الثقافة العربية بالإسلام.

إنَّ اللغة تمثِّل هُويّة الأمّة، وتعتبر الوعاء للفكر والتراث بمختلف أشكالهما. لذا، فإننا عندما نتكلَّم عن الثقافة العربية، فلا بد أن نبدأ بالحديث عن اللغة العربية، باعتبارها الركيزة الأساسية لثقافتنا. وفي هذا السياق لا بد من تأكيد حرمة وقداسة اللغة العربية باعتبارها حاضنة القرآن الكريم الذي نزل بلسانٍ عربي مبين ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (سورة يوسف: الآية ١١٣). وبالتالي يجب احترام اللغة العربية بوصفها أولوية في كل مناحي الحياة. ومن المؤسف أنه شاع ومنذ فترة ليست وجيزة استعمال اللغات غير العربية في التخاطب وقطاع الأعمال والقطاع الطبي والتواصل الاجتماعي على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت). وحتى في البيوت مع الخدم الذين يلقنون الأطفال لغة غريبة هجينة، فلا هي بالعربية السليمة ولا بالإنجليزية السليمة. ولا ننسى المحلات التجارية التي تتباهى بالأسماء الأجنبية وكتابتها بلغات غير عربية. والأمر ذاته ينسحب على المدارس والجامعات العربية إذ ليس هناك عناية كافية باللغة العربية.

وفيما يتصل بالدين، فكل الثقافات مدينة للأديان في تكوينها وتوجيهها، كما هو واضح في ثقافات الشرق والغرب، ولا سيما الإسلام الذي ترك تأثيره العميق والشامل في ثقافة أمّتنا العربية عن طريق عقائده الإيمانية، وقيمه الخلقية، وأحكامه التشريعية، وآدابه العملية، ومفاهيمه النظرية.

ماهو التكامل الثقافي العربي؟

قبل التحدث عن التكامل الثقافي، لا بد من التحدث عن الثقافة ومفاهيمها وتعريفاتها. وقد وردت تعريفات كثيرة لمفهوم الثقافة لا مجال لاستعراضها كلّها، ولكني أرى من المناسب الإشارة في هذا المجال إلى بعض هذه التعريفات لبيان مدى تأثيرها أو ارتباطها بمفهوم التكامل الثقافي. فقد ذكر الدكتور عادل الطويسي أنه رصد من خلال الإنترنت ما لا يقل عن ثلاثمئة تعريف للثقافة، أقصرها وأكثرها دلالة التعريف الذي يقول «إن الثقافة هي طريقة العيش والتفكير» [١]؛

على اعتبار أن هذا التعريف يجمع على بساطته جانبي الثقافة الروحية كاللغة والدين والعادات والتقاليد، والمادي الملموس كالمسكن والملبس والمشرب، وغيرها.

وكان إدوارد تيلر قد وضع في كتابه «**الثقافة البدائية**»، الذي نُشر عام ١٨٧١، أول تعريف شامل للثقافة؛ إذ عرّفها بأنها «ذلك الكلّ المركّب الذي يشتمل على المعرفة والقصائد والفن والأخلاق والقانون والعُرف، وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في تجمّع».

وعرّفها مالك بن نبي في كتابه «**مشكلات الحضارة: مشكلة الثقافة**»، الصادر عام ١٩٥٩- ص(٧٤)، بأنها «مجموعة الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته وتصبح لا شعوريًا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه».

وفي شرحه لمفهوم هذا التعريف يقول الأستاذ فهمي هويدي بأن «الثقافة هي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته، والمحيط الذي يعكس حضارة معينة، وهذا يضم بين دفتيه فلسفة الإنسان وفلسفة المجتمع – أي معطيات الإنسان ومعطيات المجتمع».

ويعرّف الدكتور محمد عابد الجابري الثقافة بأنها «مجموعة المعارف والاعتقادات والقيم والأخلاق والعادات التي يكتسبها المرء جراء انتمائه إلى جماعة من الجماعات».

ويعرف الدكتور إبراهيم بدران الثقافة بأنها «خلاصة الحالة الذهنية والنفسية والسلوكية للفرد أو المجموعة، والتي انبثقت عن التعليم والمعرفة والعادات والتقاليد والمعتقدات والتاريخ والمهن والإعلام والوضع الاجتماعي.»[٢]

أما الدكتور صلاح جرار فيقول في تعريف الثقافة بأنها «جامعةٌ للتربيّة والدين والأخلاق والقيم والسلوك والمبادئ والتراث والعلم والمعرفة بوسائلها

المختلفة، وما دامت الثقافة جامعة لكل هذه العناصر، فإنها في المحصلة قادرة على ضبط إيقاع هذه العناصر كافة والربط بينها وتفعيل عناصر القوة الكامنة فيها للنهوض بالأمّة وإعادة ثقتها بنفسها، وتفعيل محركات التقدّم والبناء والنهوض ومقومات المنعة والصمود والقدرة على مواجهة التحديات».[٣]

وعرفها آخرون بأنها «أسلوب حياة أي شعب من الشعوب بكل ما يميزه من تقاليد وأعراف وقيم وفولكلوريات مشتركة».

ويواجه هذا «التعريف» مفهومًا آخر للثقافة يرى بأنها «أسلوب تربوي وفكري يميز بعض النخب في المجتمع، بكل ما تتصف به تلك النخب المثقفة التي يمثلها المثقفون الحقيقيون في المجتمع».

وبناءً على ما تقدَّم، فإنه إذا كانت الثقافة تمثل أسلوب حياة للمجتمع، فإنها تعبير عن واقع هذا المجتمع.

وكنت قد عرفت الثقافة في حديث سابق بأنها «علم وفكر ومعرفة وتفاعل مع قضايا المجتمع الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية»، على اعتبار أن الثقافة تمثل العلاقة المتبادلة بين سلوك الفرد وأسلوب الحياة في مجتمع معين، وبالتالي فهي انعكاس للمجتمع، كما ذكر مالك بن نبي في كتابه المشار إليه آنفًا.

بعد كل ما تقدم، لا نملك إلا أن نتساءل: هل للأمة العربية ثقافة واحدة؟ أم ثقافات متعددة متصالحة أو متنافرة؟ أم ثقافات جامعة أم مفرقة؟

نعم هناك ثقافات عربية متعددة متصالحة وجامعة أحيانًا، ومتنافرة ومُفرّقة أحيانًا أخرى، لكن هناك عامل مشترك بينها وجامع لها وهو اللغة العربية، باعتبارها وسيلة التفكير والتعبير، ولكونها ترتبط بتاريخنا وثقافتنا وهويتنا، إذ نصَّت دساتير الدول العربية على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة.

بناءً على ذلك أرى أن بوسع اللغة العربية أن تشكِّل منطلقًا فاعلاً للتوحيد الثقافي العربي، الذي يمكن أن يقود بدوره إلى شكل من أشكال التكامل، أو حتى التنسيق السياسي والاقتصادي إذا تم التعامل مع هذا الأمر بحكمة من جانب المثقفين العرب.

لكن، إذا اعتبرنا الثقافة أسلوب حياة للمجتمع، فإن الاختلاف في طبيعة مكوّنات المجتمعات والعوامل التي تؤثر على ذلك، قد تؤدي إلى تنافر واختلاف أو ثورات ثقافية، كالثورة الثقافية في الصين، أو المظاهرات التي قام بها المثقفون في فرنسا، أو حركات المثقفين في أمريكا اللاتينية، أو معارضة المثقفين في الاتحاد السوفييتي سابقًا، وغيرها.

ولكن... إذا عدنا بعد ذلك للثقافة العربية، والحديث عن التكامل الثقافي العربي، فيهمني أن أؤكد بداية أن التكامل الثقافي العربي – بشقيه الأدبي بفروعه كافة، والإعلامي بمجالاته المتعددة – لا يقل أهمية عن التكامل الاقتصادي العربي، ولا يقل خطورة عن الأمن الغذائي والمائي والدوائي، باعتباره الركيزة الحضارية الأساسية لبناء الشخصية العربية والمواطن العربي، ولتحقيق الاستقرار للأسرة والمجتمع والدولة بجميع مكوّناتها، وبالتالي للوطن العربي بأكمله. فالثقافة العربية بسائر مكوّناتها وأدواتها يجب أن تشكِّل عامل جمع ووحدة للأمة العربية من محيطها إلى خليجها – على الرغم مما أشرت إليه من اختلاف في مكونات المجتمع العربي – وذلك لتوافر كل عوامل التكامل الثقافي لديها. فمنذ بداية خمسينيات القرن الماضي كنّا في شبابنا نتابع أفلام السينما المصرية ونقرأ شعر شوقي وحافظ المصريين، وأبو القاسم الشابي التونسي، وإيليا أبو ماضي وسعيد عقل وميخائيل نعيمة اللبنانيين، والياس قنصل ونزار قباني وعمر أبو ريشة السوريين، ومعروف الرصافي والزهاوي العراقيين، وإبراهيم طوقان وعبد الرحيم محمود وأبو سلمى الفلسطينيين، والمقالح اليمني، وروايات نجيب محفوظ، وكتب طه حسين والعقاد المصريين، والطيب صالح السوداني.

ونستمع للأغاني العربية من كل قطر عربي، ونطالع القصص والتراجم للشعراء والأدباء العرب المعاصرين والقدماء. وكانت مناهج المدارس تتميز بوجود إرث ثقافي عربي من الشعر العربي الجاهلي، ومن شعر وأدب عصر الإسلام، وكذلك شعر وأدب العصر الحديث، مع الموروث الثقافي الديني بمكونيه القرآن الكريم والسنة المطهرة، إضافة إلى تاريخ العرب والمسلمين والعلوم والآداب التي أبدعوا فيها. وفي العصر الحديث قرأنا عن مجاهدين ضد الاستعمار، مثل عبد الكريم الخطابي المغربي، وعبد القادر الجزائري وثوار الجزائر، وعمر المختار الليبي، مرورًا بعرابي المصري ويوسف العظمة السوري، والثورة العربية الكبرى التي انطلقت من الحجاز، وعن مجاهدي فلسطين. ودرسنا ثقافة الجغرافيا للوطن العربي بموقعه المتوسط بين ثلاث قارات، وبمدنه وسواحله وتضاريسه، وثرواته وأهميته الاستراتيجية والأطماع الأجنبية التي تتهدده.

وفي المقابل، فقد مرت فترة طويلة لم يكن أدباء وشعوب المشرق العربي يطلعون على أدب وثقافة المغرب العربي وبالعكس، بسبب فترة الاستعمار الطويلة، وعدم السماح بتدريس اللغة العربية في المدارس، وفرض تدريس اللغة الفرنسية فيها، وانشغال الشعب العربي في شمالي إفريقيا بالتخلص من الاستعمار، الأمر الذي أدى إلى شحّ الإنتاج الأدبي والثقافي بسبب ذلك، إضافة إلى البعد الجغرافي نسبيًا وتخلّف وسائل النقل، مما خلق حالة انفصام واغتراب ثقافي ولغوي وفجوة تواصل بين الشعوب العربية، وبالتالي، ترسخت اللهجات المحلية التي ما زالت تسود في تلك المنطقة. وهذه الحالة استغرقت فترة طويلة حتى تقلصت وإن لم تختف تمامًا حتى الآن. وقد ساعدت وسائل الإعلام الحديثة والفضائيات والمؤتمرات والندوات واللقاءات الفكرية بين الأدباء والكتاب والإعلاميين العرب من المنطقتين على ردم الهوة الثقافية التي كانت قائمة حتى عدة عقود خلت.

إن تكوين المخزون الثقافي للمرء العربي يبدأ معه منذ نعومة أظفاره، من خلال القصص والروايات والحواديت والأغاني التي ترددها الأمهات والجدات لأطفالهم وأحفادهم ومن الآباء والأجداد والأقارب، ومن مراحل التعليم في

المدرسة من الكتب والقصص وحكايات المدرسين. وقد أكد ابن خلدون أهمية إكساب الملكة اللغوية الأولى للطفل في سن مبكرة، لأن التعليم في الصغر أشد رسوخًا. ولا شك أن القصص والروايات التاريخية العربية المنتشرة في أرجاء الوطن العربي تشكل عامل وحدة وتكامل ثقافي مهم. وتعزّز هذا المخزون بمرور الزمن من خلال وسائل الإعلام كالتلفزيون والمذياع والصحف ورسوم الكاريكاتور أو الكرتون والأغاني والدروس والخُطب في المساجد، والندوات واللقاءات الفكرية والثقافية والعلمية، وهي ما يرسخ في ذهن المواطن العربي وعقليه الظاهر والباطن، وهذا ما يؤثر على طِباعه وسلوكياته ومنهج حياته ومعتقداته الدينية والفكرية، وعلاقاته الحالية والمستقبلية مع محيطه الصغير وخارج محيطه ومجتمعه، ويطبع طريقة نطقه وتعامله مع الحرف والكلمة وتواصله مع العائلة والمجتمع العربي أينما كان. لذا، فإن المخزون الثقافي أو الثقافة – كما عرفتها آنفًا – هي علم وفكر ومعرفة وتفاعل مع قضايا المجتمع الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

لقد كانت مناهج التعليم ومستواها تزخر بثقافة عربية جامعة. فطلاب المدارس في الصفوف الأساسية، في خمسينيات القرن الماضي كانوا ينشدون النشيد العربي «بلاد العرب أوطاني» ليرسخ في أذهانهم وحدة الوطن العربي، ونشيد موطني، وكذلك نشيد الثورة الجزائرية، وغيرها من أناشيد. وكان أستاذ التاريخ يحدّثهم عن القضية الفلسطينية، وعن ثورة الجزائر على المستعمر الفرنسي، وعن العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وعن مجاهدي الاستقلال في الدول العربية، وعن مؤامرات الغرب ضد الوطن العربي وتقسيمه واحتلاله، وغير ذلك من أحداث كان يموج بها الوطن العربي في ذلك الوقت، وهذا المزيج من التثقيف الديني والسياسي والتاريخي والجغرافي والأدبي شكّل لهم البذرة الأولى لهُويّتهم عربًا ومسلمين، ورسَّخ إيمانهم بقضيتهم المركزية العادلة، ولفت انتباههم أيضًا إلى قضايا عربية في المغرب العربي.

مقوّمات التكامل الثقافي العربي

لقد تفوَّق التكامل العربي الشعبي على مسيرة العمل العربى المشترك الرسمية، مستدعيًا إمكانات التكامل الحضاري العربى التلقائية بقوة، وفاتحًا أمام الشعوب العربية مسارات للتكامل العربي ممزوجة بالثقافة الإنسانية، ومبدعًا وسائل وقنوات خارج الأُطر الرسمية، وأحيانًا على الرغم منها؛ إذ سادَ منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى فترة متأخرة تغوّل السلطات الرسمية على الثقافة وغياب حرية الرأي، فكان هناك تناقض بين السلطة السياسية والثقافة، إلى درجة منع تداول كتب ثقافية معينة وصحف ومجلات كانت السلطة ترى في ما يكتب فيها خطرًا عليها.

وطورد الكُتَّاب والمثقفون في عدد من الدول العربية وسجنوا، ولا يزال هذا الوضع قائمًا في بلدان عربية معينة، مما اضطر عدد من الكتاب والإعلاميين في بعض الدول العربية لمجاراة السلطة، إما خوفًا من جزاء أو عقاب أو طمعًا في تكريم أو عطاء، الأمر الذي أساء لحرمة الثقافة وكرامة المثقف. وبالرغم من هذا فالمواطن العربي يقرأ كتب المبدعين وصحفهم وشعرهم في مصر ويشاهد أفلامها وروايات كُتّابها ومسرحياتها، ويسمع إذاعاتها وتلفزيوناتها وقنواتها الفضائية. وبالمثل في سوريا والعراق والمغرب العربي ودول الخليج العربي؛ دون حدود في تكامل ثقافي واضح، اللهم إلا ما كانت السلطات الرسمية تمنعه من كتب وأفلام من التداول والعرض. وسنعرض لمقومات هذا التكامل على النحو الآتي:

١- مقوّمات التعاون الثقافي العربى الشعبي

- **تكامل الثقافة في إطار العائلة العربية الواحدة:** عندما سادت الأسرة العربية الممتدة حتى فترة قريبة، والتي كان الجدّ والجدّة والأعمام والعمّات والأب والأم والإخوة جميعًا يعيشون فيها معًا في بيت واحد أو

متجاورين، كان الأطفال ينشأون على الثقافة التي يتلقونها من الكبار من حواديت الأجداد وتربيتهم على تقاليد معينة، وغرس القيم لديهم وتبيان ما هو الصحيح وما هو الخطأ من القول والعمل، وتحفيظهم بعض سور القرآن الكريم، وينقلون ويقلدون ممارسات الأعمام والأب والأم، ويستمعون بحضورهم إلى جلسات الكبار وأحاديثهم وسمرهم والنقل عنهم، حتى اللغة بلهجاتها يتعلمونها منهم، ولذلك فلا تضارب في الثقافة هنا ولا صراع في القيم والهوية، فالكبار والصغار يمتلكون الثقافة واللغة والعادات والتقاليد ونهج الحياة نفسها، اللهم إلا في تعلم الصغار في المدارس العلم المعزَّز بالثقافة التي لا تختلف عن ثقافة الأسرة الممتدة بشكل عام.

لكن مع تقدم الزمن واندثار الأسرة الممتدة، وبزوغ الأسرة الصغيرة، وانتشار العلوم في المدارس والجامعات، وتطور وسائل الإعلام والاتصالات وبروز الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، والانفتاح على ثقافات أجنبية نتيجة السفر والإنترنت، والابتعاد عن ثقافة الكتاب والمجلة والصحيفة، أصبح هناك لدى الأجيال الناشئة ثقافة تختلف عن ثقافة الآباء والأمهات والأجداد، وتعرضت هذه الأجيال لغزو ثقافي غير مألوف. ولذلك أصبح هناك انفصام ثقافي داخل الأسرة العربية الواحدة، وبرز التمرد على الثقافة السائدة والقيم والتقاليد ونمط الحياة في المأكل والملبس واللغة والتصرفات. وأصبحت في العائلة الواحدة غربة ثقافية، وانقطاع لجيل عن ثقافة جيل آخر يسبقه. ومع التسليم بأن لكل زمان دولة ورجال، ولكل حقبة حضارتها ووسائل الحياة فيها وعلومها وفنونها ووسائل إعلامها وتخاطبها، فإن ما يجري من هجرة عن ثقافة الآباء والأجداد بكل مكوناتها يقرع الجرس ويتطلَّب الانتباه إلى رأب الصدع الثقافي

داخل الأسرة العربية، وتعزيز دورها بوصفها مرجعية أخلاقية وتربوية ودينية لأفراد المجتمع أولاً، قبل الانتقال إلى الفضاء الثقافي العربي الأرحب ومحاولة إيجاد علاج وتكامل للثقافة العربية.

- **مراجعة القيم الثقافية السائدة وإعادة كتابة التاريخ الثقافي العربي، ومراجعة النظام التعليمي وإصلاحه، والتركيز على الثقافة العربية القومية**، مع الأخذ بالاعتبار التطور العلمي والمعرفي المتسارع في العالم. وبالتالي إنتاج قيم جديدة تحترم ذات الإنسان، وتعزّز حرية الفعل لديه، كالديموقراطية وحقوق الإنسان والعدل الاجتماعي واحترام الرأي والرأي الآخر، وتضمينها المناهج التعليمية والتربوية والإعلامية لنستطيع من خلالها ممارسة النقد الذاتي والشروع في عملية التجديد الثقافي من الداخل ورسم استراتيجية ثقافة واعية. ولا شك في أن أسلوب الحفاظ والدفاع عما هو قائم ثقافيًا دون محاولة التعمّق في بحثه وفهمه، سيبقي الثقافة العربية في حالة من العزلة، تعاني عللاً ذاتية، وتحاصر نفسها بسياج أيديولوجي يصعب معه التفاعل مع ما هو قائم، وهذا يعني مصادرة المستقبل.

- **وحدة اللغة- اللغة العربية:** فالهوية الثقافية لأية أمّة هي لغتها، واللغة العربية هي الركن الأساس في منظومة الثقافة العربية بشتى عناصرها. فاللغة العربية وإن إختلفت لهجاتها فهي تجمع الشعوب العربية، ويتكلّمها جميع العرب، وبالتالي، فإن اللغة العربية لدى المواطن العربي من موريتانيا حتى البحرين مفهومة، ويستطيع قراءة أي كتاب أو قصة أو صحيفة مكتوبة باللغة العربية. ولا شك أن القرآن الكريم المكتوب باللغة العربية، والذي يقرأه غالبية العرب وهم من المسلمين، يحفظ اللغة، إضافة إلى أن الكنيسة العربية حافظت على لغتها العربية، ولا سيما خلال أواخر الحكم العثماني الذي فرض اللغة التركية على العرب.

ولا يمكن لأحد أن ينكر الدور الذي يمكن أن تؤديه لغة قومية ما - خاصة لغة غنية كاللغة العربية - في تشكيل الهُويّة القومية، والحفاظ على الإرث الثقافي، واعادة المساهمة المميزة في الثقافة الإنسانية، لكن يظل من الضروري التذكير والتأكيد بأن البراعة في لغة المعرفة والثقافة السائدة في العالم هي أمر مُلحّ بالنسبة للجيل العربي القادم من أجل أن يكون أكثر تفاعلاً مع الحضارة العالمية والثقافات الجديدة.

أرى من المفيد أن أشير إلى ما ذكره الأستاذ الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري في محاضرة له في مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي في الرياض عام ٢٠١٤ بعنوان «**السياسة اللغوية والتخطيط**». فقد قال: «ليست اللغة فقط مرآة للثقافة بمنظورها وعدساتها التي يتراءى عبرها العالم أو العوالم، ولا للبيئة التي تحيا فيها، ولا الهوية الفردية أو الجماعية والانتماء التاريخي والتموقع الحضاري والطموحات والتطلعات، ولا أداة تواصل تنتقل بها الأفكار والمعتقدات، ويتم بواسطتها التبادل والتجارة والتداول والحوار في المجتمع الواحد أوعبر المجتمعات المتعددة الأصول، بل إنها تمثل إلى جانب كل هذا أداة سياسية رمزية ومادية حاسمة، ونظامًا متجانسًا ومتكاملاً يمكن التحكم فيه وتوظيفه واستغلاله من جانب أصحاب السلطة والنفوذ - خصوصًا بعد بروز أيديولوجية الدولة الأمّة، أو الدولة الوطن Nation-State، التي عزَّزت القناعة بأن حدود الدولة يجب أن تكون مطابقة لحدود اللغة».[٤]

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن جعل التعليم في الدول العربية في مراحله المختلفة باللغة العربية كأولوية يقوّي اللغة، ويثري المتعلمين بها، ويعزّز دورها في مجالات الحياة، وأهميتها في إبراز الهوية

الوطنية والقومية، وتكامل الثقافة العربية بين جناحي الوطن العربي في المشرق والمغرب ومختلف الأقطار العربية. وهذا يستوجب أن نولي قطاع التعليم ومناهج الدراسة في مراحل التعليم المختلفة اهتمامًا كبيرًا، ودراسة إمكانية وضع مناهج تعليمية موحَّدة تؤكد القيم الوطنية والثقافية التي تربي جيلاً يعتز بهويته الوطنية.

- **التنوع الثقافي فى عموم الوطن العربي:** وهو مطلب أساس لقيام النهضة الإنسانية فى هذه البقعة من العالم. فالهوية الغنية تقبل التنوع داخلها، بل تحتفي به، كما كان الحال فى أوج ازدهار الحضارة العربية الإسلامية. ولا بد من الإشارة إلى ما قام به العلماء العرب والمسلمون من ترجمة كتب اليونان والرومان والفرس والهنود وأثر ذلك في تلاقح الثقافات والحضارات القديمة مع الحضارة العربية، إضافة إلى مؤلفات العلماء العرب في الطب والفلك والحساب والعمارة والبصريات والعلوم التي أصبحت مراجع لهذه العلوم حتى في الجامعات الأجنبية. وقد قام الإبداع الأدبي والفني بدور عظيم الشأن فى تمتين علاقات التقارب الثقافي والوجداني بين العرب. ورغم ضيق الأُطر الرسمية والبيئة الإقليمية المقيّدة من تأشيرات للسفر وقيود الإقامة ومنع زيارات الكُتَّاب والمثقفين والإعلاميين لبعض الدول، فقد تمكنت الشعوب العربية دومًا من إيجاد وسائل وقنوات للتعاون والتفاعل في ما بينها فى المجالات السياسية والاجتماعية، مؤكدة إمكانات الترابط والتكامل الحضاري على المستوى الشعبي فى معزل عن الأطر الرسمية المقيّدة.

- **الموروث الشعبي العربي التاريخي:** من الشعر كالمعلقات، والقصص والروايات والملاحم والسير، كقصص ألف ليلة وليلة، وسيرة عنترة، والسيرة الهلالية، وسيف بن ذي يزن، وكليلة ودمنة، والتراث الأدبي

مثل كتب الجاحظ، وأدباء الأندلس، وقصص القادة والفاتحين، ومعارك العرب، وقصة ابن طفيل والمدينة الفاضلة للفارابي وغيرها. وفي العصر الحديث عبقرية محمد وعبقريات الصحابة للعقاد، وكتب محمد حسين هيكل عن الإسلام والصحابة، وكتب أحمد أمين عن عصور الإسلام، وغيرهم من الكتاب والشعراء الذين يقرأ العرب في مختلف أقطارهم كتبهم وأشعارهم.

- **تمازج نتاج البحث العلمي لمراكز البحث العلمي والجامعات:** تبادل المدرّسين في المدارس والجامعات، وتبادل الإنجازات في مجال البحث العلمي والمعرفة والإبداع، وضمان حرية انتقال الكُتَّاب والباحثين بين أقطار الوطن العربي، والمعرفة المُضمَرة في الإبداع الأدبي والفني، وصولاً إلى إقامة منطقة المواطنة الحرّة العربية في ظلّ الحكم الديمقراطي السليم قطريًا وقوميًا، مما يضمن التحرّر الوطني والكرامة الإنسانية للعرب جميعًا. ويضمن هذا التعريف، بلغة ابن خلدون، التكامل عبر الوطن العربي للعمران البشري بشقّيه: العمران الصوري فى الحكم والتربية؛ والعمران المادي.

- **وحدة الخطاب السياسي العربي كلّه أو في معظمه** تجاه قضايا عربية أو إقليمية أو عالمية تستوجب توحّد الخطاب الثقافي والأدبي العربي، لأن الخطاب المختلف وغير الموحَّد بين المثقفين والسياسيين العرب تجاه قضايا عربية وعالمية، يشتِّت التوجه والخطاب الأدبي والثقافي بين العرب أنفسهم، وتختلط الأفكار والآراء والكتابة بشكل يؤدي إلى التشويش على العقل العربي المتلقّي للثقافة والكتابة حيال هذه القضايا. ولذا، فإن وحدة الخطاب السياسي العربي والنظرة الواحدة والتعامل المُنسَّق حيال قضايا إقليمية وعالمية توحِّد الخطاب الثقافي العربي، وتُنتج تكاملاً وفهمًا عربيًا واحدًا للأحداث التي تؤثر على الوطن العربي.

- **ضرورة النظر إلى الإسلام بوصفه حضارة وإرث تاريخي** بقيمه وأخلاقه وتسامحه ووسطيته من كل العرب بمختلف طوائفهم ومذاهبهم، وفي مغربهم ومشرقهم على السواء، فقد عاش الجميع تحت كنف الإسلام وتآلفوا في ظل تعاليمه السمحة التي تنبذ التطرف والغلو، وأن ما أنتجه العرب المسلمون من فكر وثقافة وعلوم في جميع الميادين تشكّل قاعدة فكرية وبوتقة ثقافية لكل العرب ينطلقون منها نحو الخطاب الأدبي والثقافي العربي الجامع الموحَّد. وأن يكون الإسلام بعالميته معينًا ومخزنًا ينهل منهما الكُتَّاب والمثقفون ليعبرّوا تعبيرًا صادقًا وأمينًا عن سلامة إيماننا وعقائدنا المبنية على دعوة الحق سبحانه وتعالى للتآلف والتعارف والتقوى، وإلى العمل على تجديد خطابنا الحضاري القائم على هدي الدين والعدل والحرية والكرامة.

٢- **ضرورة التنسيق بين منظمات الثقافة العربية أينما كانت:** كالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومعهد العالم العربي في باريس، ومنتدى الفكر العربي، ومؤسسة الفكر العربي، ومجامع اللغة العربية، ومؤسسات الثقافة العربية الخاصة كمؤسسة عبد الحميد شومان في الأردن، ومؤسسة عبد العزيز البابطين في الكويت، وغيرها من الجهات ذات الاهتمام بالثقافة العربية على امتداد الوطن العربي بهدف:

- ترسيخ الوحدة الثقافية بين أجزاء الوطن العربي؛
- رفع المستوى التربوي والتعليمي والثقافي والعلمي في البلاد العربية من خلال تخصيص الجوائز المادية للكُتَّاب والأدباء والشعراء والفنانين؛
- المساهمة في الحضارة العالمية إيجابيًّا والتفاعل معها بأدوات الثقافة العربية وترجمة الثقافة العربية إلى لغات عالمية؛
- تكامل الخطاب الثقافي العربي، وتشجيع توجّه التنوع الثقافي العربي الإسلامي نحو أهداف ثقافية متفق عليها، بحيث تعمل

هذه الجهات على تأكيد وحدة الثقافة العربية، والسعي إلى دعم العمل العربي المشترك، وتوثيق الصلات بين الوزارات والمنظمات والمؤسسات والمراكز المعنية بالشؤون الثقافية في الوطن العربي، والتنسيق بين البرامج الثقافية التي تتولى هذه الجهات تنفيذها؛

- وضع خطّة قومية لتحقيق التكامل بين السياسات الثقافية والإعلامية في الوطن العربي. فالإعلام رديف الثقافة وناشرها والمُعرِّف بها، والسعي إلى التنسيق بين الفضائيات والقنوات الإعلامية العربية الخاصة.

٣- **تشجيع الثقافة العربية ونشرها لدى الأمم الأخرى:** يقول د. صلاح جرار في محاضرة له بتاريخ ٢٩ نيسان/ إبريل ٢٠٠٨، في منتدى شومان بعنوان «**أزمة التواصل مع الآخر وبالذات في الثقافة العربية**»: «إن التواصل بين الثقافة العربية والثقافات الأخرى لم ينقطع منذ فجر التاريخ، ولم تتمكن الحروب ولا الصراعات السياسية والفكرية من وقف تدفق الثقافات عبر الحدود. وقد جاءت ثورة الاتصال الحديثة لتشكِّل عاملاً متقدمًا في تعزيز التواصل الثقافي».

وما دام أن الثقافة هي حركة دينامية وليست جامدة، ونظرًا لأننا نشهد تطورًا مستمرًا في مجالات العلم والمعرفة، فلا بد للثقافة من أن تواكب هذه التطورات وتتعايش معها، وهذا ينسحب على علاقة الثقافة بالمجتمع، فلا يمكن أن تكون ثمة ثقافة حضارية متطورة في مجتمع لا يراعي التطورات العالمية المختلفة.

كما يقول د. علي عقلة عرسان في كتابه «**ثقافتنا والتحدي**»: «إن الثقافة العربية لم تكن في يوم من الأيام معزولة ولا منعزلة عن الثقافات الإنسانية، فقد عايشت ثقافات الأمم منذ أقدم العصور، وصمدت وتفاعلت معها تفاعلاً إيجابيًا». وقد أشار الدكتور طه

حسين في كتابه «**مستقبل الثقافة في مصر**» - الصادر عام ١٩٣٧ - إلى ضرورة الانفتاح على الثقافات والعالم.

وفي ظل ما استجد خلال العقدين الماضيين من هجمة لما يسمّى العولمة التي اتخذت شكل الهيمنة والإملاء وتداعياتها وانعكاساتها على الثقافة والفكر العربيين - والعولمة سلاح ذو حدين - فإنه يجب أن لا يكون الانفتاح على ثقافات العالم على حساب ثقافتنا وتراثنا، ويجب أن يكون تواصلنا مع أي ثقافة أخرى قائمًا على الأخذ والعطاء، أي نأخذ ما يفيدنا ونترك ما يمكن أن يسيء إلى هويتنا وأخلاقنا وتراثنا. فالمهم أن يكون التعامل مع العولمة على أساس الاستفادة من إيجابياتها، والحدّ ما أمكن من سلبياتها على الثقافة العربية في البيت والمدرسة والجامعة والشارع والنوادي ووسائل الإعلام المختلفة، ومن خلال:

- إعطاء صورة واضحة وناصعة للحضارة العربية الإسلامية من خلال العلاقات العربية الإفريقية، والعلاقات العربية الأوروبية، والعمل على دعم الحوار العربي الإفريقي، والعربي الأوروبي، والعربي الآسيوي، وذلك من أجل تصحيح صورة الحضارة العربية والتصدي للأفكار الخاطئة نحو الإسلام والعرب في المجتمعات الأجنبية، ودحض الصورة النمطية للعربي في الثقافة الغربية والإعلام الغربي والسينما.
- دعم اللغة العربية للناطقين بغيرها مع الاستعانة في ذلك بالوسائل الحديثة والتقنيات الجديدة وتشجيع استخدامها من جانبهم.
- الانفتاح على الثقافات الأجنبية والاستفادة منها، وتفعيل المشاركة العربية في النشاط الثقافي العالمي عبر المنظمات الدولية، وإيلاء الترجمة من اللغة العربية إلى اللغات الأجنبية وبالعكس، أهمية قصوى لإثراء الثقافة العربية بثقافات عالمية، بحيث يكون للترجمة من العربية إلى اللغات الأجنبية وبالعكس دور بارز في تمتين العلاقات الثقافية والعلمية العربية

مع المجتمعات والشعوب المستهدفة. وأود أن أؤكد هنا أهمية الترجمة باعتبارها من القنوات المهمّة لنشر المعرفة والتواصل مع العالم، ولا تزال حركة الترجمة في البلدان العربية ضعيفة. والمهم في مجال الترجمة أن يتاح لنا من خلالها الإطلال على إنجازات الآخرين وإبداعاتهم وثقافاتهم، أن نقدّم للعالم أبرز إنتاجاتنا وإبداعاتنا في الحقول المختلفة.

تجدر الإشارة في الحديث عن ضعف حركة الترجمة لدينا، أنه في الوقت الذي تبلغ فيه نسبة الكتب المترجمة كتاب واحد لكل (١٠٠٠) مواطن في أمريكا، ولكل (٤١٢) مواطن في بريطانيا، ومئة كتاب لكل مليون إسرائيلي، ولكل (٩٠٠) مواطن في ألمانيا، فإنها تبلغ (٣) كتب فقط لكل مليون عربي، وكتاب واحد لكل عشرة آلاف مواطن في الأردن، ولكل ثمانية آلاف في مصر، ولكل خمسة عشر ألف مواطن في سوريا. وهذه الأرقام تبينّ الهوة بيننا وبين غيرنا. (الجدول المرفق يتضمن أرقامًا عن ذلك).

الكتب المترجمة والمؤلفة

البلد	كتاب واحد لعدد السكان
الولايات المتحدة	١٠٠٠
بريطانيا	٤١٢
روسيا	١٢٠٠٠
اليونان	١٠٠٠
كوريا	١٠٠٠
اليابان	٦٠٩
فرنسا	١٠٠٠
ألمانيا	٨٩٥
مصر	٨٣١٣
سوريا	١٥٨١٧
الأردن	١٠٠٠٠

- العمل على إقامة سوق ثقافية عربية مشتركة، ووضع خطة قومية للسياحة الثقافية في الوطن العربي بالتعاون مع الجهات المختصة.
- معالجة قضايا الملكية الفكرية في ظل اتفاقية التجارة العالمية وتعزيز حقوق المؤلِّف في الوطن العربي.
- تكثيف برامج التبادل الثقافي بين العرب والأجانب والزيارات الثقافية إلى الجامعات والمنظمات والجمعيات العلمية والثقافية.

٤- **تقوية الجهد العربى فى ميدان اكتساب المعرفة** في جميع المجالات، وتوظيف المعرفة فى مناحي المجتمعات العربية كافة، على اعتبار أن المعرفة هي حجر الزاوية في التنمية الإنسانية، ولا سيما إقامة نمط إنتاج المعرفة منذ السنوات الأولى المدرسية، مرورًا بالجامعات والمراكز والجمعيات الثقافية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني. كذلك إنشاء بنية إنتاجية عربية متنوعة وقوية في التأليف والترجمة والنشر، علاوة على استعادة ألق الثقافة العربية من خلال النهوض باللغة العربية وإحياء أفضل ميزات الحضارة العربية الإسلامية، من منطلق التنوع الغني والمواطنة المتساوية بين جميع المواطنين، بما يمكّن من الإسهام في الدفع بمشروع تاريخي للنهضة الحضارية الإنسانية في المنطقة العربية. وإقامة البنية المؤسسية للتكامل الحضاري والثقافي، بحيث لا يشعر أي مواطن عربي بالغربة الثقافية في أي جزء من الوطن العربي.

٥- **تعزيز التواصل الثقافي العربي - العربي:** إذا كان تواصل الثقافة العربية مع الثقافات العالمية ضرورة مهمة ، فإن تأكيد التواصل العربي – العربي لا يقل أهمية، لأنه السبيل إلى تفعيل المشترك الثقافي وتأمين التكامل الثقافي العربي. فالأمة العربية لم تستغل منجزات

التقنية بطريقة كافية لتعزيز التواصل العربي - العربي، حيث استمر هذا التواصل ضعيفًا يهدد الانسجام الثقافي بين المجتمعات العربية باتساع التباعد بينها، لهذا فمن الضروري الالتفات إلى تفعيل هذا التواصل لأنه يدعم الحوار الجاد للثقافة العربية مع الآخر ويزيد من فرص نجاح المواجهة. ومن جهة أخرى، فلا بد من تأكيد ضرورة تواصل الأجيال العربية الجديدة مع ثقافتها، فالمجتمع العربي يتعرض للغزو الثقافي الغربي بوتيرة سريعة من خلال العولمة الثقافية، ولا بد من أن نحرص على تواصل الأجيال مع موروثها الثقافي، الأمر الذي يجعل من الضروري توجه العمل العربي المشترك لتجديد علاقة الأجيال بثقافتها، وحماية الثقافات الوطنية كالتشديد على استعمال اللغة الوطنية وإحياء التراث الثقافي، وإلا تعمَّق الاغتراب أكثر، وأن نعول على نجاعة الحوار المتكافئ الذي يحفظ خصوصيتنا.[٥]

تحديات التكامل الثقافي العربي

تواجه الثقافة العربية عمومًا تحديات جمّة أهمها:

أ- **الغزو الثقافي الأجنبي.** فلا شك أن للعولمة أبعادًا ثقافية وفكرية تترك بصماتها على مختلف مناحي الحياة العربية بشكل إملاءات خارجية وفرض للمفاهيم والشعارات البراقة أحياناً، كما تحاول أمريكا فرض مفاهيم الديموقراطية والحرية والعدالة وحقوق الإنسان باستخدام إمكاناتها المادية والمعنوية، دون اعتبار للخصوصيات الثقافية والاجتماعية ودون احترام للهويات. ويقوم الإعلام بوسائله المختلفة بتمرير الإفرازات أو نقل مخلّفات وتداعيات العولمة من أجل استغلال ثورة المعرفة، والاستفادة من فكرة أن العالم بات قرية صغيرة لفرض نموذج ثقافي معين فيه اعتداء على الخصوصية الثقافية. يقول الدكتور محمد حسن البرغثي في محاضرة له بتاريخ ٢١ نيسان/إبريل ٢٠٠٨، في منتدى شومان الثقافي بعنوان «**الثقافة العربية والعولمة**»: «من خلال شاشة التلفزيون، وما تعرضه بعض الفضائيات، من برامج وأفلام ومسلسلات فيها الكثير من المشاهد غير

اللائقة التي تتعارض مع أخلاقنا وتقاليدنا وثقافتنا، والكثير من مشاهد العنف التي تسيطر على عقول الشباب الذين لا يملكون حصيلة ثقافية أو معرفية تساعدهم على مواجهة هذا الغزو الثقافي». كذلك، فإن الرسوم المتحركة التي يتلقاها الأطفال، تُعرَض في الغالب دون ترجمة، وهذه تؤثر في سلوك الأطفال، وتُسهم - كما يرى د. البرغثي - في التكوين الثقافي المبكِّر للطفل الذي يجد نفسه – في ما بعد – معزولاً عن جذوره الثقافية. وأُشير في هذا المجال أيضًا إلى الأثر السلبي لألعاب الفيديو الغريبة التي غزت أسواقنا، وتعرض على بعض الفضائيات وفي مقاهي الإنترنت، ويعرف عنها أطفالنا أكثر مما يعرفون عن أبسط أبجديات هُويّتهم العربية الإسلامية.

ولا ننسى أيضًا الكم الهائل من برامج الرياضة التي تملأ الصحف والفضائيات والإذاعات إلى درجة أصبحت المعلومات عن الرياضة والرياضين نوعًا من الهوس والتعصب والعنف، إلى حدّ جعل الأطفال والشباب يحفظون عن ظهر قلب أسماء الأندية واللاعبين، ولكنهم لا يعرفون اسم عالم أو شاعر أو كاتب أو حتى مجاهد عربي أو معركة فاصلة في التاريخ العربي الإسلامي.

إن الغزو الثقافي الأجنبي يسير بشكل ممنهج وخطط وسياسات مدروسة من الجهات المعادية للعرب والمسلمين للتشويش على الثقافة العربية، والتشكيك بالأبجديات والمعتقدات وحتى المبادئ الراسخة لدى الشخصية العربية. وإذا كانت دول استعمارية منعت في مطلع القرن العشرين تدريس اللغة العربية في المدارس في بعض الدول العربية، وأقفلت الكتاتيب التي كانت تدرّس القرآن الكريم، فلا تزال الهجمة على العرب والمسلمين مستمرّة، ولا يزال المسلمون يوصمون بالتطرف والإرهاب. ولقد كانت «**رسالة عمّان**»، التي صدرت لتوضيح المفهوم الصحيح للإسلام خطوة مباركة، يؤمل أن يتم نشرها على نطاق واسع في مختلف دول العالم، خصوصًا أنها ضرورية في هذه الحقبة التي يتفشى فيها سرطان الطائفية، إضافة إلى الهجمة الظالمة على الإسلام والمسلمين، والكيل بعدة مكاييل لدى تعريف الإرهاب،

ودون تفريق بين الجهاد لتحرير الأوطان ونيل الحرية، وبين ما يسمّى إرهاب المحتل وعصابات القتل والإجرام.

إن هذا الغزو الثقافي على اختلاف أشكاله يشكل تحديًا أساسيًا لوطننا العربي، إذ إنه يشوش الثقافة العربية ويضعفها لصالح ثقافات غريبة تنخر في مجتمعاتنا وتضعف منظومة القيم والدين والهوية والتقاليد والمبادئ الحميدة لدى مجتمعنا العربي، وتنتج جيلاً فاقدًا للهُويّة والأصالة.

ب- **الصراع بين ما يسمّى الأصالة والمعاصرة** بحجّة الحفاظ على التراث أو القيم أو الدين أو الهوية. وإذا كان هذا الصراع المفتعل قد بدأ تحت حجّة المحافظة على التراث، فلقد انتهى اليوم تحت لافتة الحفاظ على الهوية! فضاع زمن ثمين جدًا من حياتنا العربية المعاصرة. والمشكلة أن مثل هذه الأزمات المزمنة لم تبق منحصرة بأيدي أبناء المجتمع العربي، بل كان للدولة العربية دورها الخطير في الموضوع سياسيًا وإعلاميًا وتربويًا. وكان دور الدول العربية السلبي حيال الثقافة عاملاً مساعدًا بشكل كبير في الانحسار الحضاري، وكبح جماح التقدّم، على عكس ما حدث لدى مجتمعات ودول أخرى في النصف الثاني من القرن العشرين، إذ لم يشغلها مثل الذي شغل العرب، وساهم في بعثرة أولوياتهم الثقافية.

وهناك عوامل أخرى كانت مفجعة في تاريخنا المعاصر، وخصوصًا في الخمسين سنة الثانية من القرن العشرين، عندما تبدّلت السياسات وسيطرت الحكومات على مؤسسات المجتمع المدني والتعليم والثقافة، واتخذت قرارات وطُبقت مشروعات لم ينجح الكثير منها برغم مسمياتها، وبرغم كل ما أُطلق عليها من شعارات الحضارة والمعاصرة.

ج- **حالات التصادم المستفحلة بين ثلاث بنى أساسية في المجتمع العربي، وهي المدينة والريف والبادية**[٦]. فالثقافة المناطقية العربية تتباين تباينًا جغرافيًا كبيرًا، وبرغم انحسار بعضها، فإنها لا تزال تعبِّر عن ذواتها، خصوصًا عندما تشجّعها السلطات في الدولة تحت ذرائع مختلفة ولأهداف تدعم هذه السلطات. فلا ننسى حالات الهجرة الكثيفة من الريف التي

غزت مدنًا عربية كاملة بعينها، وبدأ التغيّر الديموغرافي الجديد يقضم ثقافة بعض أهم المدن العريقة التي كانت تمتاز بالخصب والتنوّع والتمدن، وكان من الممكن بدل ذلك تطوير الأرياف وسكانها وتشجيع مثقفيها، خصوصًا أنه برز فيها العديد من المبدعين الحقيقيين.

ومن جانب آخر، فإن الترسبات الثقافية السالبة القديمة المتوارثة بين الريف والحضر قد وقفت سدًا منيعًا ضدّ كل محاولات التطوّر والتكامل، فلا تكامل ثقافيًا من دون تطور في الآليات والبرامج، ولا تطور من دون وعي وإدراك ثقافي متبادل عند العرب من أجل ردم التناقضات وتقليص الفجوات ودعم الإيجابيات ووأد السلبيات.

د- **الثقافات الدفينة والمستهجنة المخفيّة في اللاوعي الجمعي العربي.** فثمّة ثقافات دفينة وثقافات مستهجنة متباينة منظورة وغير منظورة، تعمل في الخفاء على تعبئة التناقضات وزيادة حدّة الاختلافات في المجتمع العربي الكبير، فهناك الدينية، والقبلية، والعشائرية، والأقلياتية، والطائفية، والعائلية، والنخبوية، والفئوية، والبدوية، والعرقية، والطفيلية، والمهمّشة، والأصولية، والمتزمّتة، والانعزالية، والمتريفة. وهناك الساحلية، والنهرية، والجبلية، والسهلية، والصحراوية، والحدودية... إلخ. هذه النزعات المميتة التي بذرها المستعمرون وشجعوها، والتي تفاقمت مخاطرها سياسيًا وثقافيًا مؤخرًا بفعل التدخل الأجنبي في الدول العربية، وبفعل ما أُطلق عليه زورًا وبهتانًا «الربيع العربي» وما تبعه من إصطفافات قطرية عربية بعضها ضد بعض، وانقسام المجتمعات العربية وتفسّخها. كل هذا أدى إلى تفتّت الثقافات والفكر العربي، ودخولها مرحلة تيه وفوضى وتشتّت. وكان لا بد من معالجتها قبل استفحالها من قبل برامج الحكومات العربية عبر منظومات وسياسات وتربويات وبرامج وقوانين داخلية، وتحييد الثقافة العربية عما يجري من أحداث سياسية مدمّرة في بعض الدول العربية.[٧]

هـ- **ضعف تأثير المنظمات العربية المهتمّة بالشأن الثقافي**، التي كان عليها واجب الاعتناء بالتكامل الثقافي العربي. فلم تهتم بالشأن الثقافي التكاملي بمثل

اهتمامها بالشأن السياسي ومشكلاته ومعضلاته المعقدة. وكل ما جرى من خطط لمشروعات الثقافة العربية لم تؤت ثمارها ونتائجهـا المرجـوة منها – باستثناء ما تقوم به المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من جهود في هذا الشأن – نظرًا لأن معظم تلك المنظمات لم تنزل مع الأسف من أبراجها العاجية إلى أرض الواقع العربي وتعالجه لتقدم رؤية متكاملة وواضحة من أجل تطوير الثقافة العربية الحديثة. ثمة مشكلة مزمنة يعاني منها العرب في جلّ مشروعاتهم التي لا تفضي إلى نتائج مثمرة كون ثقافتهم المعاصرة لم تعبِّر تعبيرًا حقيقيًا عن التقدم والتغيير المتسارع من أجل معالجة كل الأبعاد في الحياة العربية، وإن جلّها الأعظم يبدو معبّرًا عن حالات التخلّف والإحباط وجلد الذات وعبادة النصوص والمكررات والمألوفات بلغة فوقية غير مفهومة للغالبية العظمى من العرب، حيث غابت جملة من المفاهيم والمناهج والتحليلات والمكاشفات والنقد الجدّي والترجمات والابتكارات والإبداعات والإنجازات.

و- **استفحال النزعات الثقافية الانقسامية مؤخرًا بفعل تأثير أحداث وظروف وتبدّلات معقّدة سياسية وإعلامية وتربوية.** إننا نقف اليوم أمام سياسات مختلفة وخطاب إعلامي متباين ومُفرّق لا جامع، وقد أنتجت هذه السياسات ثقافات متعدّدة، ولكنها مضطربة وسالبة في أغلبها الأعم كما يتضح لنا من خلال الأدبيّات والصحف ووسائل الإعلام في الخطاب العربي الراهن والفضائيات التي تُفرّق ولا تجمع، وكذلك انقسام الكُتَّاب والأدباء والنُّخب والمثقفين عمومًا، وكله انعكس سلبًا على الخطاب الأدبي والثقافي والإعلامي حيال القبيلة والمجتمع والطائفة والعشائرية والعرقية والقومية والدين والتاريخ والإنعزالية والتقوقع، وحتى على الوحدة العربية والتكامل الاقتصادي العربي.

ز- **تغوّل اللهجات المحلية واللغات الأخرى في الوطن العربي على اللغة العربية**، حتى في الدولة الواحدة والمجتمع الواحد، كالفرنسية والأمازيغية في المغرب العربي، والسواحلية والإيبو في الصومال، والتجرينية في إريتيريا،

والدومينيكا في السودان، والديفهية في المالديف. هذا إضافة إلى العربية العامية كلغة تخاطب يومي في المجتمعات العربية. ويعمِّق ويشجِّع هذا التغوّل الفضائيات التي تبث باللهجات المحلية واللهجة العامية ودون أدنى مراعاة لسلامة اللغة العربية مبنىً ومعنىً وقواعد، إلى درجة استعمال مفردات ممجوجة وبنطق غير سليم. وهذا مما لا يساعد على وحدة الثقافة العربية وتكاملها. ولعل من المؤسف أن نجد بعض وسائل الإعلام الأجنبية التي تقدّم برامج أو نشرات إخبارية باللغة العربية تحرص على سلامة اللغة العربية ومفرداتها أكثر من نظيراتها العربية.

ح- في ظلّ الأحداث السياسية التي يشهدها الوطن العربي حاليًا، وخصوصًا ما يعيشه عرب اليوم من انقسامات حادّة تعبّر عنها وسائلهم وآلياتهم الإعلامية والتعبوية والتربوية، وقد وصل الأمر لأن نسمع أن لكل بلد عربي مصطلحاته وأدبياته السياسية والصحفية والثقافية الخاصة به. والأخطر من كل هذا وذاك ما أطبق على العرب في العشرين سنة الأخيرة من حالات الترهّل والشعبوية والانغلاق التي بدأت تطغى على كل القيم المشتركة الثقافية والمبدعة بتأثير آفات المنغلقين والمترهلين والمتخلفين والتواكليين والطفيليين والسلفيين والمنافقين... إلخ، الذين أخذوا ينتشرون في كل مكان من البيئة العربية ويدعون لآرائهم بكل حرية من خلال الفضائيات والإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، ويتنكرون لكل الإرث الحضاري المشرق، ويكتمون أصوات من يجهر بالحداثة والتطور والتقدّم، في زمن أخذت فيه تحولات العالم تسرع الخطى بشكل لا يمكن تصديقه أبدًا في الإبداع واستحداث آفاق ثقافية جديدة للحياة الكونية.

ط- **تعدّد الأيديولوجيات العربية وتناقضاتها في الخطاب العربي المعاصر**، وخصوصًا تلك التي عاشت في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وعملت على إنزال الثقافة العربية من مكانتها العليا إلى حالات التردّي، تحت مسمّيات وشعارات مختلفة، ثم دخلت في الثمانينيات والتسعينيات مع الانقسامات العربية بعد أحداث الخليج المؤسفة في بئر

مظلمة، لكي تعيش أسوأ حالاتها بمختلف عناصرها بغلبة من يناهضها وسيطرته على المرافق الإعلامية والتربوية. وفاقم من هذا التأخر احتلال العراق والحروب الإسرائيلية ضد لبنان وغزة. فأصبحت الثقافة العربية اليوم في موقع الدّفاع عن نفسها، وهي تعاني من الفوضى وحالة اللاتوازن، ومأزق التأخر إزاء جيل متعطش لها، ولكن من دون أي تطوير في ضوء ثورة حضارية ومعرفية ومعلوماتية عميقة الجذور في عصرنا الحالي.

ي- **هجرة الأدمغة والعقول العربية** إلى دول العالم المتقدّم على امتداد الخمسين سنة الماضية، وما يزال سيل الهجرة متواصلاً هذه الأيام، نتيجة أزمة الديمقراطية والحريات ومأزق الأنظمة السياسية التي عاشها العرب في القرن العشرين بمختلف أجيالهم، والمشكلات التي تكمن أصلاً في طبيعة النظام الاجتماعي والثقافي العربي ومختلف تناقضاته الصعبة والمريرة، ناهيكم عن تراجع الاستقرار الاجتماعي والعيش الكريم، إضافة إلى رهبة سلطوياته التقليدية التي قمعت على امتداد نصف قرن جملة من نخب المثقفين العرب المستقلين باستثناء مثقفي السلطة التابعين لها والمسبّحين بحمدها.

ك- **خضوع نسبة كبيرة من مؤسسات الإعلام المختلفة - سواء أكانت رسمية أم خاصة - للجهات الرسمية** ووزارات الثقافة والإعلام وهيئات تنظيم المرئي والمسموع، وما تمارسه عليها من إملاءات وتوجيهات. فإن التحديات التي تواجهها ثقافتنا في الوطن العربي، والتي تكاد تكون متشابهة، تشمل كل القضايا التي أشرنا إليها آنفًا، ولذا فإن الأمر يستدعي وضع خطط واستراتيجيات مدروسة للنقلة الحضارية التي نحتاجها دون التفريط بالقيم الروحية والإنسانية والقومية التي تصوغ ثقافتنا، وبالتالي، فإنني أرى أنه يمكن أن يكون للإعلام بوسائله المختلفة دور بارز في معالجة هذه القضايا والتعامل مع العولمة، ونشر الثقافة النظيفة الهادفة، مع الحرص على الموضوعية وتحرّي المعلومة الصحيحة.[٨]

ل- **ضعف القراءة في الوطن العربي** من أهم تحديات الثقافة لدى جميع شرائح المجتمع العربية، وخاصة الطلاب في المدارس والجامعات الذين

نادرًا ما يقرأون كتابًا أو يطالعون مجلّة أو صحيفة خارج متطلبات دراستهم. وقد نجمت عن هذه المعضلة أيضًا معضلة أخرى تتعلق بأزمة الكتاب، وأزمة نشره. ففي أحد تقارير اليونسكو ورد أن معدّل نشر الكتاب في العالم العربي لا يتجاوز ٧٪، بينما لا يتجاوز نصيب كل مليون عربي من الكتب (٣٠) كتابًا لكل مليون مواطن، مقابل (٥٨٤) كتابًا لكل مليون مواطن أوروبي.

كذلك، هناك شحة في البحث العلمي الهادف المفيد للتنمية بأنواعها في الوطن العربي، فقد ذكر العالم العربي الحاصل على جائزة نوبل أحمد زويل في كتابه «عصر العلم» (الصادر عام ٢٠٠٥، ص١٩٩) أن نسبة الأوراق العلمية المقدّمة من الجامعات العربية تتراوح بين ٠٪ (اليمن)، و٠,٣٪ (مصر)، ولا تتعدى ٠,٠٣٪ في معظم البلدان العربية من مجموع الأبحاث المحكّمة التي تقدّمها جامعات العالم.

وعند المقارنة بين دول الشرق الأوسط، جاءت إسرائيل في المرتبة الأولى، تليها مصر ثم إيران ثم المملكة العربية السعودية. ومن الملاحظ أن هناك فرقًا شاسعًا وكبيرًا جدًا بين كم الأوراق العلمية التي أنتجتها إسرائيل وما أنتجته الدول العربية والإسلامية التي احتلت المراتب الأولى في التصنيف. فلو تم جمع نتاج الدول الأربع عشرة في التصنيف، بما فيها مصر والسعودية، لوجدنا أنها بالكاد تعادل الإنتاج العلمي لإسرائيل خلال السنوات العشر الماضية. وتشير اليونسكو إلى أن النشر العلمي يبلغ (١١,٧) بحثًا منشورًا لكل عشرة آلاف نسمة في إسرائيل، بينما يبلغ هذا المعدل ثلث بحث لكل عشرة آلاف نسمة في العالم العربي.

م- **يعزّز من أزمة الكتاب في الوطن العربي إرتفاع سعره قياسًا إلى دخل الفرد المتدني** في معظم الأقطار العربية. ولقد كان مشروع «مكتبة الأسرة» الذي طُبّق في كل من الأردن ومصر خطوة جيدة لنشر مجموعة من الكتب المختارة وبيعها بسعر زهيد لإتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المواطنين لشرائها وقراءتها؛ ولا بد أن تعمل الأسرة والمدرسة على تشجيع وحفز أبنائنا على القراءة.

التوصيـــــات

١- إن القوى الفاعلة والنخب المثقفة في البيئات العربية المتنوعة بحاجة ماسة اليوم وعند فاتحة القرن الحادي والعشرين إلى المزيد من الحيوية، وتكافؤ الفرص، والحريات العامة، وإمكانات الحركة والتنقل بين الدول العربية، والانفتاح على الآخر، وتأسيس العلاقات الجديدة وتبادل الخبرات، والمشاركة الجماعية، والتفكير العملي البراغماتي.

٢- إن من أهم عوامل تكامل الثقافة العربية وضع المناهج الدراسية الجديدة والملائمة لروح العصر الذي نعيشه، باعتبار التعليم الأداة الأساسية لتكوين القاعدة الثقافية. وفي الوقت الذي نؤكد فيه أهمية تدريس اللغة العربية بأسلوب يجذب الطلاب إليها، لا بد من تعلُّم اللغات الأجنبية والانفتاح على الثقافات العالمية. وهي مستلزمات أساسية لا يمكن إهمالها أبدًا أو تأجيل العمل بها، بل لا بد من السعي لتجديد أساليبها ومواصفاتها في الزمان والمكان المعينين، مع قياس حجم التباينات في الانتماء الفكري والبيئة الإقليمية والتأثيرات العالمية، ودرجة الوعي والثقافة والتنمية الاجتماعية والهوية الوطنية والقومية والدينية.

٣- ضرورة توظيف القنوات الإعلامية النظيفة والتقنيات التربوية والخطط الدراسية الثقافية عالية المستوى، سواء في المدارس أم المعاهد والجامعات. وأن يجري العمل ضمن آليات دينامية وتجريبية مستفيدة من تجارب العالم الثقافية المعاصرة لترسيخ الثقافة العربية ونشرها. وهنا، لا يمكن إهمال المعايشة والمشاركة الجماعية بين الدولة والمثقفين وملاحقة المتغيرات المفاجئة، وتنمية الوعي من خلال رفع شأن الأداء الثقافي على أيدي النخب كافة، والاعتناء بالنخب المثقفة والمبدعة والمتخصصة، واحترام مكانتها وتشجيع منتجاتها المتنوعة، من خلال منح جوائز للمبدعين والمتميزين في الأداء الثقافي وحقوله المختلفة وصولاً إلى رفع مكانة المثقف العربي والمجتمع العربي عمومًا.

٤- تأمين انتشار الحاسبات وشبكات الاتصال والمعلومات الإلكترونية والقنوات الفضائية، وغيرها من المستحدثات الجديدة ودور النشر، لتأمين الانتشار السريع لمنتجات الثقافة العربية في المجتمعات العربية. فلا تزال هناك مجتمعات عربية لم تألف المستجدات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والشبكة العنكبوتية ووسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي، التي أخذت تؤدي دورًا أساسيًا في نشر الثقافة، وبالتالي فهي بعيدة عن منتجات الثقافة في بلاد عربية أخرى. ولذلك، فإن توافر هذه الوسائل في كل المجتمعات العربية يساعد على تكامل الثقافة العربية.

٥- تأكيد أهمية العقلانية العربية في المعنى العام للكلمة، وهي الدافع الرئيسي للثقافة الحديثة وأداة حقيقية للتنمية من خلال إغناء الإحساس الصادق بالهوية العربية المنفتحة على اكتشاف ودمج المساهمات المستمرة والإيجابية للتراث العربي الثقافي، وذلك بإعلاء شأن إيجابياته ونقد كل سلبياته من أجل إغناء التفكير العربي الراهن.

٦- نشر القيم الثقافية والفكرية الحديثة بين جماهير الناس. تلك القيم الحديثة التي لا يمكن من دونها معرفة متغيرات العالم والانفتاح عليه، والتعامل معه على أساس إقامة أي نوع من التوازن المتكافئ بين العرب والعولمة، وبالتالي الانفتاح على الثقافة العالمية الإنسانية من أوسع الأبواب وتلاقح الثقافة العربية معها.

٧- تشجيع رغبة المثقفين الروّاد للمساهمة بإبداعية عربية لإغناء الحياة الإنسانية ككل، وهذا لا يمكن تطويره عند الجيل العربي الجديد إلا بتربية الملكات والمواهب، والاعتناء بالكفاءات وتقدير منتجاتها الإبداعية باستخدام الوسائل والأدوات المتطورة تربويًا وتقنيًا إعلاميًا.

وهنا لا يكفي أن يكون المثقف العربي أديبًا أو شاعرًا أو غير ذلك، بل عليه أن يكون ملمًّا بالعلوم التطبيقية كالأحياء والكيمياء والاقتصاد والسياسة

والبيئة وعلوم الأرض والجغرافيا والتاريخ، لإثراء كتاباته وجعلها تقترب من واقع الحياة ومعيشة المجتمعات العربية بإيجابياتها وسلبياتها، وحتى يستطيع إلقاء الضوء على مشاكلها من كل لون (انظر تعريفي للثقافة الذي أشرت إليه آنفًا).

٨- ضرورة أن تستمر التنمية الثقافية كجزء من هدف عام، وينبغي أن يُخطط لها كما يُخطط لباقي قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب الدول العربية، وبالتنسيق مع الجامعة العربية والمنظمات الثقافية العربية في القطاعين العام والخاص. فلا يمكن تحقيق تنمية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية من دون تنمية ثقافية. كما يتطلب ذلك أن تتابع هذه التنمية إجرائيا وتنفيذيًا بشكل واعٍ كجزء حيوي من المشروع الحضاري العربي. وجدير بالذكر أن المنظمات الدولية مثل اليونسكو وبعض مؤسساتها تلحّ على الحكومات العربية أو غيرها من دول العالم النامي لصياغة «سياسات ثقافية» ناجحة وعملية وواقعية تهدف إلى تحقيق «التنمية الثقافية» الحقيقية.

٩- إن استقلالية الثقافة العربية وتوفير الأمن لها شروط مهمة وضرورية لازدهارها وتطورها، إذ إن الثقافة لا يمكنها أن تزدهر أو أن تبقى حيّةً مستدامة إذا اعتبرت مجرد أداة للسلطة أو الحاكم، وبقي المثقفون يخافون مقصّ الرقيب. وهذا يؤكد مفهوم الأمن الثقافي الذي يجب أن يشمل كذلك كيفية التعامل مع تأثير العولمة وتداعياتها على ثقافتنا. ومن المؤكد بأن لا حياة وديمومة لأي مشروع حضاري عربي مستقبلي من دون فاعلية حقيقية ومستقلّة وآمنة للنخب المثقفة التي يجب أن يكون الوازع الوطني والرقابة الذاتية دستورها. وعليه، فإن الثقافة هي غاية بحدّ ذاتها تعكس حضارة أمّة بكاملها وحياة مجتمعات تعيش ضمن هذه الأمة، وبالتالي لا بد من تكامل هذه الثقافة بكل مكوّناتها وآلياتها.

١٠- إنشاء صندوق دعم التكامل العربي الحضاري الثقافي، وبحزمة إجراءات لتقوية شعور العرب اليومي بالعيش في أمّة واحدة، وتشمل تشجيع التأليف

وتقوية النشر لكتب الثقافة العربية والروايات والقصص والأفلام والأغاني والأناشيد. وتشجيع استخدام اللغة العربية في وجه هجمة اللهجات العربية المحلية السائدة في المجتمعات العربية، التي تشجعها الفضائيات والإذاعات العربية، تلك التي تخيم على الوضع الإعلامي والثقافي العربي من دون انضباطية ورقابة حقيقية، سواء أكانت خاصة أم رسمية.

١١- تكثيف إقامة معارض الكتب العربية على مساحة الوطن العربي، والإكثار من الفعاليات الثقافية والفنية العربية المشتركة بين أدباء وفنانين عرب من جميع الدول العربية في المشرق والمغرب العربيين، وتفعيل فعاليات عواصم الثقافة العربية بشكل دوري ومنتظم، بحيث تُقام فيها الندوات الثقافية في المجالات الأدبية المختلفة، وإقامة الأسابيع الثقافية والندوات الفكرية المشتركة بين الدول العربية وبينها وبين الدول التي ترتبط معها باتفاقيات ثقافية، وتشجيع ودعم زيارة وفود ثقافية في مجالات المسرح والشعر والفن وجميع ألوان الثقافة إلى الدول العربية المختلفة؛ لعرض أعمالهم ومشاهدة أعمال تلك الدول، وهم سوف يُعتبرون في هذه الحالة «رُسل الثقافة». لذا سيكون عليهم الدور الأكبر في إصلاح ما أفسدته العلاقات السياسية، ويقع على عاتقهم خلق تعاون فكري على جميع المستويات. هذا إضافة إلى إحياء الأسواق العربية الأدبية - سوق عكاظ؛ وذي المجاز - واستضافة الشعراء من مختلف دول العالم. وأُشير هنا بكل التقدير للدور الذي تقوم به مؤسسة عبد العزيز البابطين الكويتية. كما أن لمعارض الكتب التي تُقام في الدول العربية أثرها الكبير في إغناء روح التعاون الثقافي العربي. ولا بد أن يكون للملحقيات الثقافية في السفارات العربية دورها في الشأن الثقافي من خلال تنظيم الأمسيات الأدبية والفنية بمختلف ألوانها، وتوجيه الدعوة لحضورها لمختلف فئات المواطنين. وهذا من شأنه أن يساعد على الفهم والتفاهم والتبادل الثقافي مع الدول المختلفة، ويمكن أيضًا تنظيم يوم مفتوح للثقافة لتقديم أمسيات ثقافية لعدة دول تُقدَّم فيها عروض تعكس إنجازاتها الأدبية والفنية.[٩]

١٢- تشجيع إصدار ونشر الكتب والمطبوعات والمجلات العربية التي تعمِّق وتنشر الثقافة العربية وتساعد على امتزاج وتلاقح الفكر العربي المتنوع، ونشر الثقافة العربية في كامل أرجاء الوطن العربي وللعرب في المهجر وبلاد الاغتراب وبلغة عربية سليمة، كمجلة «**العربي**»، ومجلة «**الثقافة العربية المعاصرة**»، ومجلة «**طنجة الأدبية**»، ومجلة «**الآداب**»، ومجلة «**المجلة**»، و«**المجلة العربية**»، ومجلة «**أقلام**» الثقافية، ومجلة «**المنتدى**» للفكر العربي، وغيرها من المجلات الثقافية العربية الرصينة، وضرورة توزيعها في جميع أنحاء الوطن العربي وبدعم من الحكومات، حتى يتسنى للقراء شراؤها بثمن مناسب ومقبول. ويجب تشجيع النشء في مختلف الأعمار على قراءة الكتب والقصص والمجلات وتذوق الشعر والأدب. وكذلك تشجيع «**مكتبة الأسرة**» بكتب وقصص ومجلات ومطبوعات عربية متنوعة تناسب مختلف الفئات العمرية في الأسرة العربية. ويذكر أن تجربة مكتبة الأسرة في كل من الأردن ومصر من التجارب الناجحة في هذا المجال.

ولا بد من الإشارة في هذا المجال إلى أن صناعة النشر وعلاقة المؤلف بالناشر والموزع، ينبغي أن تقوم على أسس عادلة تحفظ حقوق الأطراف جميعها ولا تجحف بحق أي منهم. إضافة إلى أهمية طباعة وإخراج الكتب بصورة مناسبة ولائقة، خصوصًا كتب الأطفال ومجلاتهم وما يجب أن تحتويه من مفردات ورسومات... إلخ.

كما يجب أن يتبادل الكُتَّاب والمثقفون والأدباء العرب الكتابة في المجلات التي تصدر في المشرق والمغرب العربيين لتعميم الثقافة العربية الأصيلة، ولتمكين القارئ العربي من متابعة الإصدارات الثقافية العربية، وتذوق اللغة العربية السليمة. فقد مرَّت فترة طويلة لم يكن أدباء وشعوب المشرق العربي يطلعون على أدب وثقافة المغرب العربي وبالعكس، مما خلق حالة انفصام واغتراب ثقافي ولغوي بين الشعوب العربية، استغرقت فترة طويلة أيضًا حتى ضاقت فجوتها وإن لم تختف بشكل تام.

١٢- في ظل هذه الفوضى الإعلامية والتخبط الثقافي، وانتشار الفضائيات من كل لون وطيف، والمواقع الإلكترونية ومدّعي الكتابة والأدب والشعر إلى درجة التيه، وعدم القدرة على تمييز الحقيقة والصواب من الكذب والزيف، والغث من السمين في المقالة والقصة والرواية والخبر، ودخول الطارئين وغير المؤهلين إلى المجال الثقافي، أصبحت هناك ضرورة للإصلاح الإعلامي والثقافي لضبط هذه الفوضى والتسيّب لوسائل الإعلام على اختلافه، وتثبيت ما نسميه الأمن الإعلامي والثقافي الذي لا يقل أهمية عن أنواع الأمن الأخرى، بل يفوقها أحيانًا في الخطورة والحيوية والآثار.

إن الأمن الثقافي مرتبط بالأمن الوطني الذي يرتبط بدوره بأمن الوطن بشكل عام، وبالأمن الانساني الذي يتعلق بأمن الإنسان وحريته وكرامته، ويتطلَّب ذلك الحرص على سلامة الإنسان، وتحريره من التهديدات التي قد تتعرض لها حياته وحريته، والحرص على كرامته، ومنحه الحرية للتعبير عن رأيه.[١٠].

وعلى الحكومات أن تتنبه لهذه المخاطر التي تحيط بالثقافة والإعلام على وجه الخصوص، باعتبار الإعلام العامل الأساس في نشر الثقافة وتعميمها، لأن الأمن الإعلامي والثقافي يعكس بصورة جليّة أنواع الأمن الأخرى كافة، إضافة إلى الأمن المجتمعي والسلم الأهلي واستقرار المجتمع. وبذلك نؤمّن الخبر الصادق والحقيقة الساطعة والثقافة النظيفة المهذبة التي لا تلوث الأفكار، ولا تسمِّم المعتقدات، ولا تعبث بالقيم والتقاليد الأصيلة، ولا تشجِّع على الرذيلة أو تذهب بالأخلاق، وتحارب الشعوذة والتضليل وفبركة الأخبار والإشاعات. وبذلك نؤمِّن أيضًا ثقافة ملتزمة وإعلامًا محايدًا صادقًا، إعلامًا يخدم المجتمع ولا يضرّه بالشائعات والأكاذيب واغتيال للأشخاص، ولا يكون ألعوبة بيد السلطات الرسمية تسيره وتوجهه كيفما تشاء. وهذا ما يحقِّق الانسجام في الخطاب الثقافي والأدبي والإعلامي العربي ويساعد على تكامله ووحدته.[١١]

١٤- أما الوجه الآخر للأمن الثقافي والإعلامي فهو أمن لغة الإعلام والتخاطب والكتابة وصحّتها من حيث المبنى والمعنى والشكل والمضمون، وبالتالي المساهمة في التكامل العربي الثقافي والإعلامي بوصفه رديف الثقافة وناقلها وناشرها بجميع وسائله، فلا نبالغ إذا قلنا إنه تسود حاليًا إساءة بالغة للغة العربية، إذ غدت الأخبار والمقالات والنشرات والمقابلات والكتب مملوءة بالأغلاط الإملائية والنحوية واللفظية الممجوجة والعبارات الركيكة، التي تنفِّر القارئ أو المشاهد أو المستمع من مثل هذا الخطاب الإعلامي والثقافي غير المقبول بسائر المقاييس. ويندرج تحت هذا عنصر آخر من هبوط الخطاب الإعلامي والثقافي، وهو التحدث أو الكتابة باللهجات المحلية أو العربية العامية الكثيرة والمنتشرة في أرجاء العالم العربي، التي لها الأثر البالغ السوء على النشء في ما يتعلق بضعف قدرتهم على تعلُّم اللغة ونطقها وكتابتها بالشكل الصحيح. وهذه من الأخطار التي تحيق باللغة العربية، فبعض وسائل الإعلام تكتب الكلمة خطأً كما تلفظ باللهجة الخطأ، ويجب أن تكون اللغة عامل وحدة وتكامل، ولا شك أن قوة اللغة تنبع من قوة أهلها وتفاخرهم بإستعمالها[١٢]. وقد اعتبر الدكتور صلاح جرار أن «اللغة هي المكوِّن الأساسي للهوية الثقافية والحضارية للأمة، فلا ثقافة قومية دون لغة قومية، واللغة العربية هي عنصر أساس من عناصر الهوية والثقافة للأمة».

وهذا يعني ضرورة إيلاء اللغة العربية اهتمامًا ورعاية خاصة باعتبارها وعاءً للفكر والثقافة العربية، ولارتباطها بتاريخنا وثقافتنا وهويتنا لتكون مواكبة للتطور العلمي والمعرفي في عصر العولمة والمعلومات، ولتصبح أداة تحديث في وجه محاولات التغريب والتشويه التي تتعرض لها ثقافتنا العربية. لقد أكد الدكتور ناصر الدين الأسد -رحمه الله- في محاضرة له بمنتدى عبد الحميد شومان حول «**مستقبل اللغة العربية**» أن التمسك باللغة العربية لا يعني تهميش اللغات الأجنبية، غير أن هناك تحديات

ومخاطر حاضرة ومستقبلية، أهمها العولمة – وخاصة ما تعنيه الثقافة الموحَّدة – وتدمير الخصوصيات الثقافية الأخرى».

كذلك، لا بد من أيلاء الترجمة الصحيحة من اللغة العربية إلى اللغات الأجنبية وبالعكس اهتماما بالغًا، وذلك للتعريف بالثقافة العربية لغير أهلها، وتلقي الثقافات الأجنبية بلغة عربية سليمة المبنى والمعنى. واؤكد هنا أهمية دقة وسلامة الترجمة، خصوصًا بعد أن صدرت ترجمات لكتب جانبتها الدقة والأمانة في الترجمة.

١٥- ليس هناك ما هو أهم من اللغة في تطوير الثقافة الإنسانية، وتعتبر اللغة عنصرًا أساسيًا لتطوير الثقافة العربية؛ الأمر الذي يستدعي مزيدًا من النهوض بها وتحديث طرق تدريسها في المدارس والجامعات، لتكون قادرة على التطوّر والصمود أمام اللغات الأجنبية، فضلاً عن العمل على الارتقاء بمستوى الجامعات العربية لتجاوز المعارف القديمة في مناهجها والتخصصات المحدودة، وجعلها تمتلك ما يلزم من مقومات إنتاج المعرفة وصناعة العلماء، والحال أنه لا يمكن أن يكون لنا فعل في الواقع الحضاري، ولن تكون لنا مساهمة حقيقية في بناء الحضارة الإنسانية؛ إلا من خلال مزيد من العناية والاهتمام بلغتنا العربية، وتفعيل الاهتمام باللغات الأخرى، ونقل ما فيها من ذخائر معرفية إلى الأجيال العربية؛ إذ تبرز أهمية التكامل بين اللغة والثقافة بوضوح من خلال دعم الركائز الأساسية التي أفرزت التقارب الثقافي والفكري والتكامل الإنساني، الذي يتيح للجميع النظر إلى المستقبل في إطار من التعددية الفكرية والثقافية المبنية على ثوابت مشتركة، ومد جسور من الحوار بين الثقافات والشعوب. ويجب التركيز على المنزلة الرفيعة التي يجب أن تكون عليها اللغة العربية باعتبارها مكونًا أساسيًا للهوية وبناء الشخصية وتجذير القيم، ووسيلة تربية وجعل النهوض بها وتهيئتها لمتطلبات عصر المعلومات على رأس قائمة أولويات السياسة الثقافية والتربوية في الوطن العربي.[١٣]

١٦- على كل مثقف متنور وإعلامي صادق إن يحمل راية التنوير والإضاءة والتوعية بمشكلات المجتمع، وأن لا يعيش في بروج عاجية، بل على المثقفين أن ينزلوا إلى مختلف مستويات وطبقات المجتمع الصغار والكبار والميسورين والفقراء، وأن يشخّصوا معاناتهم ويتحسسوا أمراضهم وينقلوها لذوي الشأن والسلطان، وأن لا يحابوا في ذلك حاكمًا أو مسؤولاً.

١٧- على المثقفين والكُتَّاب والإعلاميين محاربة التطرف والإرهاب في مقالاتهم وندواتهم، وضرورة تفاعلهم مع الأحداث الجارية والمستجدة، وإبراز مبادئ الإسلام السمحة في الوسطية ونبذ العنف والتطرف والغلو والدعوة إلى الكلمة السواء واحترام الأديان الأخرى.

كما أن على المثقفين والكُتَّاب والإعلاميين التركيز على معضلات المجتمع من فقر وبطالة، وما يعانيه الشباب من خواء فكري وعلمي وثقافي قد يدفعهم إلى الوقوع لقمة سائغة في براثن من يدعون إلى تبني الافكار المتشدِّدة والمستمدّة من الكتب الصفراء ومن الأوكار والمنابر الظلامية. وأن على المثقفين والكُتَّاب والإعلاميين تبني حملات التوعية الثقافية بإعلاء شأن الوحدة الوطنية وترسيخ مفهومها بوصفها السلاح القوي لتحصين المجتمع من الفرقة والتطرف والإرهاب.

١٨- ضرورة إنشاء صندوق الشيخوخة والمرض للأدباء والفنانين في كل بلد عربي، بحيث تسهم في إيراداته كلّ من وزارة المالية، ونقابة الفنانين، والروابط والهيئات الثقافية، وتبرّعات المحسنين وأهل الخير. ويقترح في هذا المجال أن تشترط وزارات الثقافة والهيئات المشرفة على الثقافة قبل منح أي ترخيص لأي هيئة ثقافية أن تخصص تلك الهيئة نسبة من اشتراكات الأعضاء السنوية لدعم ذلك الصندوق، مما يحفظ كرامة المثقف والفنان ويحافظ على سلامته وأمنه في شيخوخته ومرضه. فليس من اللائق بأي أمّة أن يصبح أي من أدبائها الكبار أو فنّانيها المعروفين أو أعلامها المشهورين غير قادر على مواجهة عارض صحّي أو معيشي عندما

يبلغ سنّ الشيخوخة، أو إذا داهمه مرضٌ خطير يحتاج علاجه إلى مبلغ مالي يفوق إمكانياته المالية.[١٤]

١٩- تعزيز جهود المؤسسات الثقافية العربية في تحقيق التكامل الثقافي العربي، وتوحيد جهودها في هذا الاتجاه وصولاً إلى بلورة نمط من أنماط **الميثاق الثقافي العربي**، الذي أشار إليه الدكتور صلاح جرار في بحث له يحمل هذا العنوان نشر في العدد السنوي الممتاز رقم (٢٦١) من **مجلة منتدى الفكر العربي**. ويولي الدكتور جرار في بحثه أهمية خاصة لمبدأ الحوار لدى مواجهة أي مشكلة داخل الأقطار العربية أو بينها، ومراعاة قيم العدالة والحرية والمساواة، كما لفت الدكتور جرار في بحثه إلى أهمية وضع خطة لمكافحة الأمية بجميع أشكالها: القرائية، والكتابية، والمعرفية، وأمية الحاسوب.

٢٠- البحث عن حل لمشكلة العلاقة بين المثقف العربي والسلطة، ولعل بحث الأستاذ عبد المجيد جرادات - في العدد السابق المشار إليه من مجلة منتدى الفكر العربي - يمكن أن يشكل إسهامًا مفيدًا في حل هذه الإشكالية، حين أكد أهمية تفعيل دور المثقف بالاتجاه الذي يعزز الوعي الإنساني والاجتماعي وبمنهجية تقرأ الحاضر، وتستشرف المستقبل.

نختتم هذه التوصيات بما قاله الدكتور عبد السلام المسدّي في محاضرة له بمنتدى شومان الثقافي في عمّان «إن السيادة الاقتصادية رمز للسيادة السياسية، والسيادة السياسية مستحيلة دون ثقافة لغوية»، وأضاف «أنه لا مجال للعرب اليوم للانخراط بكفاءة واقتدار في المنظومة الإنسانية بكل أبعادها إلا بجبهة ثقافية عنيدة. ولا ثقافة دون هوية حضارية، ولا هوية دون إنتاج فكري، ولا فكر دون مؤسسات علمية متينة، ولا علم دون حرية معرفية، ولا معرفة ولا تواصل ولا تأثير دون لغة قومية».[١٥]

فهل يتعظ العرب فيحافظون على لغتهم ويعلون شأن ثقافتهم وحضارتهم؟

أختم بحثي هذا بمناشدة الدول العربية المحافظة على حرمة الثقافة والمثقفين، كما أناشد المثقفين أنفسهم بالمحافظة على حرمة الثقافة من خلال الكلمة الصادقة، والرأي المجرد الخالي من التزلف والنفاق. إنها المسؤولية المشتركة لكل الشعوب العربية وحكّامها.

الهوامش والمراجع

(١) د. عادل الطويسي، محاضرة بعنوان «**الثقافة من منظور لغوي وتحديات العولمة**»، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٧/١/١١.

(٢) د. إبراهيم بدران، ورقة بعنوان «**الثقافة بين التنوير والتكفير**»، عمّان، ٢٠١٤/١١/٩، ص٣.

(٣) د. صلاح جرار، مقال بعنوان «**الثقافة هي الحل**»، جريدة «**الرأي**»، عمّان، الخميس، ٢٠١٥/٢/٢٦، العدد ١٦١٧٣، ص١٦.

(٤) د. عبد القادر الفاسي الفهري، محاضرة بعنوان «**السياسة اللغوية والتخطيط**»، مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي، الرياض، ٢٠١٤.

(٥) د. آمال فرفار، «واقع ثقافة التواصل في ظل تحولات المجتمع الدولي المعاصر»، جامعة تبسة، الجزائر، ص٨.

(٦) د. سيار الجميل، «المشروع الحضاري العربي وأدوات التكامل الثقافي: رؤية نقدية».

(٧) المرجع السابق.

(٨) ثابت الطاهر، محاضرة بعنوان «**العولمة في مرآة الإعلام**»، ألقيت بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٣٠ في منتدى شومان الثقافي، عمّان، منشورة في كتاب «**أسس التحديث والتنمية العربية في زمن العولمة**»، ص٧-١٨.

(٩) وكالة القاهرة ONA، «التكامل الثقافي العربي»، مهرجان عكاظ - ندوة لبحث التعاون بين الدول العربية، ٢٠١٢/١١/٦.

(١٠) ثابت الطاهر، محاضرة بعنوان «**الثقافة وتحقيق الأمن الوطني**»، أُلقيت في المؤتمر الوطني للثقافة عام ٢٠٠٨، عمّان.

(١١) نزيه برقاوي، مقال بعنوان «**الأمن الإعلامي والثقافي**»، مجلة «**الأمن والحياة**»، العدد ٣٧٨، أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٣، ص٨٠، جامعة الأمير نايف الأمنية، الرياض.

(١٢) المرجع السابق، ص٨١.

(١٣) د. فرحان السليم، ورقة بعنوان «**الثقافة العربية بين الأصالة والمعاصرة**»، اجتماع اللجنة الدائمة للثقافة العربية، أعمال الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي، الرياض، ٢٠١٥/١/١١.

(١٤) د. صلاح جرار، مقال بعنوان «**صندوق الشيخوخة والمرض للأدباء والفنانين**»، جريدة «**الرأي**»، عمّان، العدد رقم ١٦١٨٠، ٢٠١٥/٣/٥.

(١٥) ثابت الطاهر، ورقة بعنوان «**لغتنا العربية**» ، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤، عمّان، ص٢٠.

كتب ومراجعات ونقد

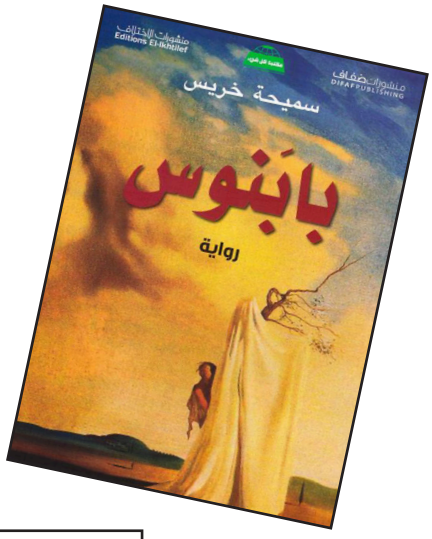

الإمبريالية الجديدة

روبرت بيل

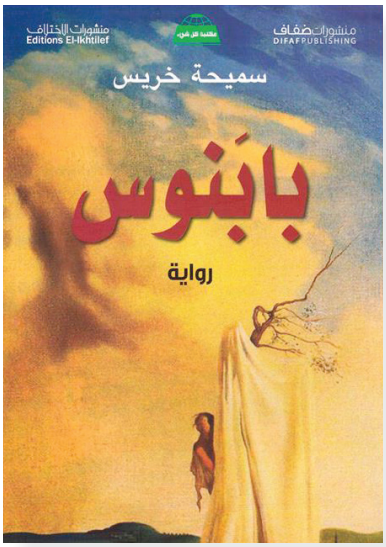

الخطاب الفكري والإنساني في رواية «بابنوس»*

شهادة ونقد

(١)

شهادة في التجربة الروائية

أ.د. سميحة خريس

مثلت هذه الرواية «بابنوس» اختبارًا ملموسًا في فهمي موضوع الكتابة الذي طالما اعتبرته موضوعًا حسيًا، قادر على التحول إلى روحانية خالصة. هل جربتم المشي حفاة على الرمل أو الطين؟ أرأيتم أثر أقدامكم الصغيرة ينطبع هناك ثم تذروه الريح أو يمسحه الموج؟ أظننتم لوهلة أن الريح أو الموج أخذ آثاركم ووزعها في ذرات الماء والهواء؟ أشعرتم بدفء التراب أو برودة الماء تدغدغ لحمكم الماشي فوقها، أتبادلتم مع الكون ملمسه وصوته وحسّه؟ هكذا هي الكتابة بدورها ومتعتها، هكذا يحتلني الوهم العظيم في يقين لا رجعة فيه؛ بأني أضيف إلى لوحة العالم خطًا أو نقطة أو ظلاً أو ضوءًا، بأني أجد لنفسي الصغيرة المتواضعة مكانًا في سيمفونية الكون الكبيرة، مكانًا خاصًا يمكنني من مراقبة الحياة وهي تمشي على الموت، والموت وهو ينبعث في الحياة، تمكنني بصورة أو بأخرى من تكوين وجهة نظر خاصة بي ولكنها في ذات الوقت ملك للاخرين، أنقلها عبر

* الأوراق المقدّمة في لقاء نادي الكتاب بمنتدى الفكر العربي بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٩، تحت عنوان «الأبعاد الفكرية والإنسانيّة في الخطاب الروائي العربي (رواية «بابنوس» أنموذجًا)، وقد قدّمتها د. **جودي البطاينة**، عضو المنتدى.

الحبر لنتشارك ونصنع معرفة متشابكة متعالقة عن الدنيا التي التقينا فيها. هل سأغير شيئًا؟

ربما.. ذلك أمر منوط بمن يقرأ وبالمكان الذي تحدث فيه القراءة وبالزمان الذي يتلقف كلمتي، التغيير أمل خفي في أعماقي، ولكن مشاركتي في الحياة هي ما أرتجيه حين أذهب إلى الكتابة.

يراودني هذا الأمل البعيد كما لو كان ذبالة ضوء خافت في آخر نفق طويل لا تنتهي مسيرتي فيه أبدًا، مع كل كلمة أكتبها أعلم أني أشارك الكون معزوفته العظيمة. بمثل هذا الاحساس العميق بالقداسة أقبل على الكتابة، ومع كل نص جديد أنجز تحديًا ويتخلق أمامي تحدٍ جديد، ولعلي في مجمل تجربتي الروائية لم أعكف على رواية دون الشعور بهذا الامتلاء الإنساني الكبير ودون أن تدفعني يد مجهولة شجاعة للخوض في قلب النار.

إلا أن «بابنوس» مثلت تحديًا من نوع خاص، لقد شعرت معها أني أقشر جلدي الذي أعرفه ويعرفني، وأقفز إلى مجاهلَ تطالبني بمعرفتها قبل التصدي لها، لا من حيث توفر المعلومة بقدر ما هو الفهم العميق لذلك الأفق المختلف، فهل أنا جديرة بهذا؟ حاولت الإخلاص لموضوعي، وذهبت إلى مناطق بعيدة في النفس بحثًا عن وجع إنساني هزني بعمق واختارني للتصدي لتلك الحكاية الموجعة التي مسرحها في قلب إفريقيا، وكأنه ربطني بالمكان مطالبًا بفاتورة باهظة التكاليف ترتبت عليّ وأنا أصير في جزء مني إفريقية، هكذا لم يعد لحبري أن يظل رهين مكانه أو زمانه، ولكنه انثال ثم انفلش مساحات أوسع مصطحبًا معه معاريفي ومشاعري وكل ما كنته وما عليّ أن أصيره بعد التجربة، صار عليّ التخلص من جلد يضيق، ما دام الوجع البشري ينتشر والمظالم لا موطن لها. ربما لهذا كان إهداء روايتي لروح «الطيب صالح» الذي مثل عندي الروح السودانية التي عرفتها عبر روايته قبل لقائي بالسودان بلدًا وبشرًا، كأني أقول له: اسمح لي بإضافة فقرة إلى الحكاية الدامية التي ما زالت تجري هناك.

لم يكن التحدى هو إحساسي الأصيل بمشكلة تحدث في مكان ما من العالم، فذاك الطبيعي والمنطقي لكل من ادعى أن ضميره ما زال يحيا في زمن موت الضمائر، ولكن التحدي الحقيقي أمامي كان في إنجازي نصًا فنيًا روائيًا يتطلب الغوص ببراعة في نسيج مجتمع أعرف عنه الكثير كما أجهل الكثير، لقد وضعني هذا التحدي مباشرة أمام مقولة ظللت أباهي بها مع كل نص أكتبه، ألا وهي مقولة البحث والدراسة ثم صياغة أحداث الحياة والأفكار والمتخيلات في عمل معرفي وقالب فني، لم أطرح بحثي كمعرفة جغرافية وسياسية واجتماعية بقدر ما أردته غوصًا واعيًا إلى أعماق المجتمع وإنسانة، ولم أذهب إلى الصياح والتباكي بقدر ما أردت توريط القارئ بمحبة هؤلاء الناس ومن ثم الإصابة بجراحهم والشعور العميق بألمهم إلى جانب معرفة الصورة الحقيقة لما يجري في تلك المناطق التي تبدو بعيدة فإذا بها عند حبل الوريد.

رغم تعالق حياتي الشخصية، دراسة، وعائلة مع المجتمع السوداني إلا أن التحدي ظل ماثلاً أمامي خاصة وأنا أختار بوعي كامل منطقة وعرة بكر ملتبسة كدارفور، حيث أغنى أراضي الكرة الأرضية وأفقر شعوبها، وحيث تتكالب مطامع العالم وحوشًا تنهش الأرض وسكانها، وحيث الإنسان نموذج فذ لم يسبق أن نمطته الروايات، ولا أنصفته نشرات الأخبار وصور الأقمار الصناعية، تشكلت شخصيات الرواية من نثار قصاصات الجرائد وصور اللاجئين وصدى حكايات الناس ومن منطقة غامضة عميقة في نفسي، وبعثت في خاطري معنى جديدًا لنضال الإنسانية التي تحاول الفرار من قدر التجربة السياسية المرة دون جدوى، إنهم نماذج مشذبة لما يمكن أن يفعله الإنسان بأخيه الإنسان، وهم صرخة عالية تحتج على وحشية البشرية. صنعتهم؛ لكنهم جعلوني أقف على حجمي الحقيقي، علموني كم نحن عابرين في الحياة، هباء لا معنى له إلا بقدر قدرتنا على المحبة. لم يحملوا صدى أفكاري وصوتي إليكم كما هو حال الشخوص الروائية، بقدر ما حملوني درسهم العظيم، كأنهم أعادوا صياغتي وكتبوني من جديد.

صار النص بين أيديكم نتاج عمل مرهق دقيق وجاد، رحلة مثلت انتصارات وانكسارات نفسية عشتها مع أبطال عملي كأنهم نيلٌ في دمي، وكأني ذرة غبار في الهواء الذي يعصف في حياتهم، كما هي رحلة جدل عقلاني لفرط ما طرحت أمامي من مسائلاتٍ أخلاقية وفكرية وسياسية، لا تتعلق بحيز صغير كتلك البلدة الصغيرة التي ابتدعتها، ولكن بكون كامل يأكل القوي فيه الضعيف، ويستغل فيه القادر من لا يملك عناصر المقاومة. في هذه العجالة لا يتاح لي قول ما قالته الرواية من معانٍ ظاهرة وأخرى تتوارى بين السطور، فهي بين أيديكم ولكم وحدكم الحكم عليها ومحاورتها، ولكني أفصح عن أن مجمل القضايا التي طرحها العمل تلحّ عليّ بنفس الثقل وتدعوني إلى استكمال المشروع في نص آخر أعكف عليه حاليًا.

وستظل «بابنوس» بالنسبة إليّ صرخة المظلوم في البرية، صرخة حاولت أن أصل بها إلى أسماعكم وأنا أعلم أن الضجيج الذي يصم الآذان والقلوب اليوم قد لا يتيح لها الوصول كما يجب، ولكن قدرنا أن نلتقط تلك الصرخات ونضعها أمام منجزنا الحضاري؛ لنحاسب بها أنفسنا من ناحية ولنتنبه لما يحيق بنا من ناحية أخرى.

(٢)

رواية «بابنوس» لسميحة خريس في الخطاب المعرفي

(قراءة سوسيوتاريخية)

أ. عبد الله رضوان*

قبل الدخول إلى هذه القراءة أحب الإشارة إلى القضايا الآتية التي تشكل إطار مرجع لهذه المعالجة النقدية:

• باتت الرواية في العالم العربي بخاصة والعالم بعامة تشكل المرجعية التاريخية الاجتماعية لخصوصية وتطور المجتمع سياسيًا واجتماعيًا، ذلك أن التاريخ الرسمي والواقع الإعلامي باتا محكومين بصاحب القرار الرسمي، يؤرخان له، ويقدمان خطابه، ويُبرر أنه باعتباره اليقين الوحيد القائم، وهنا تتدخل الرواية لتشكل البديل الموضوعي نسبيًا، الذي يؤرخ للمتغيرات الاجتماعية السياسية لما يحدث في الواقع، وبالتالي إمكانية قراءة الواقع ومتغيراته من خلال قراءة مُنْتَجه الأدبي وبخاصة السردي منه، وعلى رأس ذلك كله تتقدم الرواية مرجعًا شموليًا صادقًا نسبيًا. وهنا أُحيل إلى تجربة الولايات المتحدة الأمريكية حينما تعرّفت على المجتمع الياباني الذي كان مجهولاً بالنسبة إليها «قادةً وشعبًا» خلال الحرب العالمية الأولى، فتم التعرف عليه من خلال ترجمة آدابه وبخاصة مُنْتَجه السردي، مما مكّن «الأمريكان» من التعامل مع المجتمع الياباني بشكل دقيق وناجح في حالتي الحرب والسلم معًا. أي أن الرواية باتت تؤرخ للمسار الاجتماعي لتصبح إطار مرجع له.

---

* ناقد وشاعر أردني (انتقل إلى رحمته تعالى عام ٢٠١٥).

• إن الجانب المعرفي في الأدب بعامة وفي الرواية بخاصة، هو جانب رئيس يقوم عليه مجمل الجانب المعماري الجمالي، إذ يمكن القول بثقة أن لا قيمة للأدب عمومًا وللرواية خصوصًا خارج إطار البُعد المعرفي المُضمَّن فيه. على أن هذا البعد المعرفي المُضمَّن في الأدب يحمل أكثر من خاصية تميّزه أبرزها:

– أنه معرفي عام شامل وليس علميًا دقيقًا، فهو يتبع العلوم الإنسانية، إذ يمتاز بالشمول والعمومية معًا، فهو ليس خاضعًا للمنهج العلمي القابل للقياس الرياضي عبر معادلة ١+١=٢، ولكنه مقابل ذلك لا يتناقض مع العلم وحقائقه، أما إذا تناقض فإنه –أي الجانب المعرفي في العمل الفني– يصبح زائفًا لا قيمة له.

– أنه يجري تقديمه داخل النصّ الأدبي باعتباره قيمة نصيّة وليس باعتباره موضوعًا، أي أن البُعد المعرفي يُقدَّم عبر صورته الجمالية من خلال تحققه، وليس مجرد موضوع يُسرَد، أما إذا تم تقديمه كموضوع –وهذا ما بات يشكِّل ظاهرة هذه الأيام– فإن ما قد يتضمّنه النصّ يصبح لا قيمة له، لأنه فاقد لشرطه الجمالي، بل ويُفضَّل عندها إحالته إلى الموضوع العلمي ومحاكمته على هذا الأساس، باعتباره خارج إطار البُعد الأدبي الجمالي، هذا الشرط – أي توفر العنصر الجمالي – هو شرط رئيس، لأنه هو جوهر الأدب دون منازع.

– أنه نسبي، إذ لا توجد معرفة يقينية مطلقة في الأدب، لأن المعرفة يجري تقديمها داخل النص بعد تذويتها من قبل الأديب، أي بعد أن تصبح جزءًا من ذاته، من وعيه العميق، مما يحافظ على شخصنتها من جهة، وعلى عموميتها وعدم يقينها من جهة أخرى. فالأدب لا يقدِّم يقينًا، وإنما حزمة من الاحتمالات المُشخصَنة من قبل الأديب، شريطة أن لا يتعارض ذلك مع الحقائق العلمية السائدة في حينه. ومن هنا أهمية ثقافة الأديب ووعيه العميق، فالموهبة وحدها تعطي بداية الطريق فقط.

– دخول عنصر التوثيق بأبعاده ليكون عنصرًا معرفيًا رئيسيًا في البناء الروائي، وقد بدأ هذا العنصر – أي التوثيق – يأخذ حضوره في الرواية العالمية منذ

انتشار رواية «**شفرة ديفنشي**» لـ «دان براون».أما عربيًا فقد جرى تعميم التوثيق باعتباره عنصرًا رئيسيًا في الرواية منذ انتشار رواية «**عزازيل**» لـ «يوسف زيدان»، إذ أصبح هذا العنصر مركزيًا في عديد من الروايات العربية بعد ذلك، بحيث يمكن اعتبار رواية «عزازيل» مفصلاً مهمًا في هذا الإطار.

وقد سبق للروائية «خريس» أن اشتغلت على هذا الموضوع مطوّلاً وبشكل موفق في روايتها «**يحيى الكركي**»، وها هي تعود لتوظيف هذا العنصر باعتباره عنصرًا معرفيًا جماليًا مركزيًا في روايتها هذه «**بابنوس**». فإذا عمدنا إلى التعرف على رواية «بابنوس» لسميحة خريس عبر قراءة «سوسيو تاريخية»، فإننا نشير إلى الآتي:

آ- **في البنية**: تتكوّن رواية «بابنوس» من تسعة أقسام متجاورة، اعتمدت الروائية فيها تقنية وجهات النظر في سبعة أقسام، هي: الرسالة، بابنوس، آدمو، ست النفر، حوّا، السر، با سالم، وقامت فيها الشخصيات الروائية الرئيسية السبع بتقديم عالمها عبر استخدام ضمير المتكلِّم، فالشخصية تروي ذاتها وعالمها بمتغيراته وأحداثه. بينما اعتمدت الروائية في الفصلين الأخيرين: قوس الحياة، وعاج وآبنوس، أكثر من ضمير راو، على أن ضمير الغائب ظلَّ هو المسيطر في معظم الفصلين الأخيرين عبر تقنية «الراوي العليم»، وهذا طبيعي ومنسجم مع تطور الرواية، فبعد أن تم تقديم مُجمَل المعمار الروائي من قبل الشخصيات الروائية، وبدأت الرواية في لملمة نفسها للوصول إلى الخاتمة، كان لا بد من تقدّم الروائي العليم، لقفل المسار الروائي المفتوح، عبر استخدام الضمير الأكثر ملاءمة للسرد، وهو ضمير الغائب. أي أن معمار الرواية متكامل ومتناغم مع مضمونها، لقد نجحت الروائية فعلاً في تحقيق معمار روائي متماسك ومنسجم مع خطابه.

كما أحب الإشارة هنا إلى توفّق الروائية في بناء شخصياتها من لحم ودم، كأنها شخصيات تسعى بيننا، وبمواصفات مفارقة ومختلفة بين كل شخصية وأخرى، بحيث تبدو الفروق الشخصية واضحة بين شخصيات العمل، سواء أكان ذلك على المستوى الفيزيقي أو السلوكي النفسي أو التعامل الاجتماعي، عبر حرفية عالية ندر توفرها، مستفيدة من خبرتها الروائية العميقة في بناء الشخصية الفنية.

ب-الملخَّص الحكائي: مجموعة بشرية فقيرة أقرب إلى العشيرة الصغيرة من عرب قبيلة «المساليت» القاطنة في منطقة «دارفور» السودانية، تغادر موطنها هربًا من الجوع والجفاف، بحثًا عن الغذاء والعشب والماء، لتأخذ مسارًا طويلاً بعيدًا عن مناطق الزراعة، خوف الاشتباك مع أصحابها، وكذلك بعيدًا عن مناطق الرعاة، هربًا من جلافتهم وقسوة تعاملهم، ومتجنبةً المدن هربًا من قوانينها وظلم الحكام ومتطلباتهم الجائرة، لتختار منعزلها البشري في منطقة خفيضة شبه مختبئة عن العيون حيث وفرة الماء نسبيًا، وصلاحية المنطقة للزراعة ورعي الحيوانات البسيطة لديها، ولقرب الماء من السطح، وقرب الغابة كذلك، ولوجود شجرة «تبلدي» ضخمة توفِّر ماءً للسكان إذا انحبس المطر، باعتبار الشجرة خزّان ماء طبيعي يكفي المجموعة عن الضرورة.

قاد المجموعة في بداية المسيرة فقيهًا حافظًا للقرآن، كان يُعدّ ابنته «الرسالة» التي باتت تعرف بـ «الحكّامة» لنبوغها وحكمتها لتكون قائدة للمجموعة، وهذا ما حدث بعد وفاة والدها.

أخذت حياة المجموعة مسارها وبدأت تنمو في مسكنها الجديد حيث وزَّعت الأرض بالتساوي وكذلك أمكنة السكن، وحدَّدت آليات العمل بإشراف «الحكّامة» اليومي، وبمشاركة مجلسها الاستشاري من كبار السن في المجموعة، عبر تطبيق قوانين المجموعة الخاصة المتعارف عليها في قبيلة «المساليت» التي تنتمي «الحكّامة» إليها.

انضم إلى المجموعة ساكنون جدد من مناطق ومن جنسيات ومن عشائر مختلفة، من «زنوج وعرب وخلاسيين»، وحينما استقرَّت الحياة أو كادت، تعرضت المجموعة لغزو فرسان «الجنجويد» بالتنسيق مع رجال الحكومة، بسبب ظهور «كلاشنكوف» مع أحد أفراد المجموعة، وهو المصارع «شديد»... قام كل من «الجندويد والجنود» بقتل الرجال في هذا المجتمع الصغير المعروف بـ «الخربقة»، وسبي النساء والأطفال ومصادرة الممتلكات، مع إبقاء النساء العجائز في المكان بعد حرقه، ومن بينهن «الحكّامة» ليتم لاحقًا سحب الفتاة «بابنوس» والفتى «آدمو» من المجموعة عبر منظمة «أطباء بلا حدود» بناء على طلب والدتيهما وذلك خوفًا

عليهما من العسكر، ثم ليصار بعد ذلك إلى تهريبهما إلى فرنسا مع مجموعة كبيرة من أطفال دارفور... من قبل أحد العاملين في منظمة «قوس الحياة» الأوروبية التي تعمل تحت شعار «انقذوا أطفال دارفور» ليصار إلى بيع هؤلاء الأطفال لأسر أوروبية، فرنسية هذه المرة.

أما «بابنوس وآدم» اللذين هربهما فريق المنظمة بعيدًا عن السجلات الرسمية، فقد جرى بيعهما في سوق الدعارة، لتعمل «بابنوس» مع فتاة بوسنية بيضاء «سابرينا» في بيت دعارة يعود لامرأة فرنسية «أوسني» التي قامت بشراء الفتاة البوسنية وتدريبها، ثم ضمت إليها «بابنوس» بعد شرائها من رجل منظمة «قوس الحياة» المدعو «الكسندر»، لتعملا معًا في البيت المذكور تحت مسمى «عاج وبابنوس» بهدف إبراز مفارقة أو تضاد الأبيض والأسود لتحقيق مزيد من الإغراء لجذب الزبائن.

أما «آدمو» فقد هرب من مالكه اليهودي الجديد، والتجأ إلى الغجر مشردًا في أحياء «باريس».

قراءة في الخطاب الروائي

يمثل البُعد المعرفي في هذا العمل بُعدًا مركزيًا شديد الحضور، ولعل من أهم أسباب ذلك أن الروائية تنشيء من خلال روايتها مجتمعًا بشريًا افتراضيًا جديدًا أسمته مجتمع «الخربقة»، والخربقة لعبة شعبية سودانية تسود بين الرجال في منطقة دارفور تشبه لعبة «السيجة» في قرى بلاد الشام.

هذا المجتمع الجديد يتطلَّب عددًا من الإحالات أو المراجعات لكل هموم المجتمع البشري، من حياة اقتصادية واجتماعية وثقافية، فلكل شخص ماضيه، ودوره ومهماته الجديدة، وهو خلال نموّه الشخصي يعيش نموًا مجتمعيًا مجاورًا، من هنا شمولية وتعدُّد أوجه الخطاب المعرفي في النصّ. وهنا نشير إلى الوجهين أو البُعدين الرئيسيين اللذان يُشكّلان جوهر هذا الخطاب، وهما:

- البُعد المعرفي الأنثروبولوجي؛
- البُعد السياسي.
- البُعد المعرفي الأنثروبولوجي.

لأن الشخصيات الرئيسية في الرواية لها وعيها وقناعاتها وتاريخها الإنساني والثقافي، ولأننا نتعامل في النصّ مع مجتمع بدائي في وسائل إنتاجه، شبه بدائي في تفكيره، وتسيطر عليه الغيبيات، فإن البُعد «الأنثروبولوجي» يحتلّ مركزًا رئيسًا في الوقائع اليومية للمجتمعات البدائية، وبالتالي في الواقع الفني الجديد، لذا فإن هذا المحور يمثِّل خطابًا مركزيًا في النصّ، وفي هذا المجال نقف عند الآتي:

أ- أُشير أولاً إلى السلوك الاجتماعي للأفراد خلال أوقات فراغهم، وبخاصة بالنسبة للرجال في ذلك المجتمع شبه البدائي، فالرجال لا يعملون، بل إن المرأة هي التي تقوم بعمليات الإنتاج، أما الرجال فيقضون وقتهم (يشربون في قرعة مشتركة سائل المريسة، ويتلذذون بالبصل الملتوت بالشطة... ويلعبون لعبة الخربقة» (الرواية، ص١٤). أي أن الإنتاج في مجمله في المجتمعات البدائية وشبه البدائية هو عملية منوطة بالنساء تحتل المرأة فيها مركز الصدارة.

ب- هنا تتقدَّم المرأة الحكّامة قائدة لهذا المجتمع شبه البدائي عبر الجمع بين سلطة الدين والدنيا معًا، فهي حافظة القرآن، وهي كذلك (الولية- بالمفهوم الديني للولي-، والمغنية – حافظة ومؤدية الأغاني-، والهدّاية- التي تخفِّف من غضب الناس وتُصلح بينهم، إضافة إلى الدلالة الدينية طبعًا - وضاربة الدلوكة - أي الطبلة الصغيرة التي تقود من خلالها عمليتي الغناء والرقص)، (الرواية، ص ٢٢)، وذلك تطبيقًا لقاعدة «أمي الحكمة، وأبي القدر، وانا أم الجميع» كما تقول الحكّامة (ص ٢٥). ويمكن لمن أراد التوسّع في التعرف إلى الرقص الشعبي وجمالياته، أن يعود إلى (ص٣٤) من الرواية للتعرف إلى تفاصيل ذلك.

ج- تقديم كل من اللون والرائحة باعتبارهما حالتين مركزيتين في المجتمع البدائي وشبه البدائي، وهذا البُعد يأخذ مداه في الرواية سواء عبر تداخل الألوان وبخاصة الحارّة منها في لباس النساء، حيث الألوان الفاقعة من أحمر وأصفر ومشتقاتها، (الرواية ص٤٨، وص٤٩). كما تأخذ الروائح حدّها الأقصى، روائح سلبية وأخرى إيجابية مع قدرة فائقة في التمييز وجلب الانتباه، رائحة الطعام، وما تقوم به النسوة من تبخير... (الرواية ص٥٠، وص٥١).

د- المبالغة المُفرطة في احترام الطقوس والحرص الشديد عليها وعلى التقيد بممارستها، سواء الشكلية الاجتماعية منها مثل طقوس وعادات الزواج، (أنظر طقوس خطبة الزعيم الأزرق ماديو صاحب قطيع البقر لست النفر- ص١١٦، أو طقوس السحر لطرد الشرّ ولإبعاد العصافير عن المحصول، حيث يتم إحضار الساحرة من جبل «تيرا» البعيد إلى الخربقة، وهي الساحرة «الكجورية»، وفعلاً تنجح الساحرة «الكجورية»، وفعلا تنجح الساحرة في طرد الطيور كما تشير الرواية- ص ١٥).

هـ- الاهتمام المبالغ فيه بالشعر الشعبي، بخاصة وبالأغاني الشعبية بعامة، وكذلك بالأغاني المتعلقة بتتويج قبول الشخص في المدرسة الصوفية، أو أغاني الختان أو أغاني الرعاة «الأبّالة والبقّارة» خلال حركة قطعانهم، والرواية تعطي أمثلة متعددة على ذلك كله (الصفحات ١٤٦، ١٧٠، ١٥٩، ١٧١، ١٩٠).

و- الاهتمام العالي بالحكايات الشعبية، وبخاصة حكايات الحب والفروسية، (حكاية «المحلّق وتاجوج»، ص١٦٤)، مع تركيز الاهتمام كذلك على اللهجات الشعبية أو اللغة المحكية (ص١٢٤ أنموذجًا).

ز- المبالغة في الحرص على الحيوانات، واحترامها، وتقديرها، فهي عِماد الحياة في المجتمعات البدائية، سواء عند الرعاة، أو عند من يجمعون حرفتي الزراعة وتربية الحيوانات معًا، وهذه أيضًا إحدى مواصفات المجتمع البدائي، بل إن مهر العروس يتم تحديده بعدد الأبقار التي تُقدَّم لها حسب أهميتها، فمهر «ست النفر» أربع بقرات، كما أن الحيوان هو سند الطفولة المباشر، فحين رفضت

«حوّا» قبول ابنها «آدمو» بل إرضاعه، جرى استعارة الأتان من «باسالم» وعلى حليبها نشأ «آدمو» الذي تعلَّق بها بديلاً عن أمّه، باعتبارها أمّه الحقيقية، وحين حاولت أمّه استعادته بعد ذلك قاوم بشدّة، وظل متعلقًا بالأتان «ترترة» التي عاشت داخل البيت كأحد ساكنيه.

ح- ولعل هذا الاهتمام بالحيوان هو جزء من بقايا المرحلة الطموطية عند الشعوب البدائية، ومما يعزز ذلك يقين المجموعة بأن شجرة الموتى «المجاورة لمجتمعهم على حدود الغابة، وأن ذلك لا يتحقق إلا بمشاهدة أحد أقرباء المتوفى لروح الميت وهي ذاهبة إلى الشجرة».

ط- استمرار تجارة العبيد، عبر التعامل مع المرأة والطفل باعتبارهما سلعة تُباع وتشترى، وقد اتخذ هذا الموضوع أشكالاً متعددة، فهناك الإرث القديم للرق، فالجيل الحالي في نهايات القرن العشرين ومطلع القرن الراهن ما يزال يحتفظ بالكثير من الروايات حول ما كان يقوم به الأوروبيون وبخاصة من أسمتهم «ست النفر» ووالدتها بـ «البرغال»، في إشارة إلى ما قام به المستعمرون البرتغاليون من تجارة واسعة في العبيد في قلب القارة الإفريقية وغربها، ومنه غربي السودان.

أما الشكل الثاني فهو ما قامت به منظمة «قوس الحياة» الفرنسية وتحت شعار «انقذوا أطفال دارفور» من تهريب لعدد كبير من الأطفال وبيعهم لأسر أوروبية ليكونوا عبيدًا لهذه الأسر بحجّة التبنّي.

أما الشكل الثالث وهو الأكثر سوءًا فهو ما قام به «الكسندر» ببيع كل من «بابنوس وآدمو» لبيت الدعارة الفرنسي. أي أن الرواية هنا، وإذ تقدِّم مشهدية بصرية مباشرة لحالة الاتجار بالبشر بأبعادها، فانها تؤكد قسوة ولا إنسانية الإنسان المعاصر، مدّعي الحضارة، عبر إدانة ما يقوم به من تجارة رقيق حديثة.

وهنا، لا بد من الإشارة إلى الروائي «ألبترو باثكث فيكروا»، في روايته الموسومة بـ «أبانوس» - منشورات دار ورد في سوريا، عام ٢٠٠٧- وقد ترجمها إلى العربية الدكتور عبده زغبوره، والتي تدور أحداثها في مجاهل الصحراء الإفريقية حول تجارة العبيد باعتباره خطابًا مركزيًا للرواية، إذ يتزوج المصوّر البريطاني

الفتاة الإفريقية «ناديا» وهي خريجة السوربون وتجيد خمس لغات، ولكن ذلك كله لم يمنع من اصطيادها وبيعها عبدة بمشاركة رجال يحملون أسماء عربية هما «سليمان وعبدول» لثري عربي بثلاثين ألف دولار، ليُعاد بذلك إعادة طرح موضوع الرق موضوعًا قائمًا وحيًّا في حياتنا الراهنة.

وهذا ما أكدته كذلك الروائية سميحة خريس في روايتها هذه «بابنوس»، ذلك أن كذبة الحضارة التي يدّعيها الغرب راهنًا قد غيَّرت ربما من أشكال وطرائق العبودية، ولكن «الرق البشري» ما يزال قائمًا بأشكاله الجديدة والمتعددة، ذلك أن جوهره ظلَّ ثابتًا يقوم على فكرة الاتجار بالبشر.

البُعد السياسي

تقدِّم الرواية موقفًا سياسيًا منحازًا إلى رواية الإعلام العالمي حول أسباب ومظاهر أزمة دارفور السودانية، وذلك عبر تبنّيها للمقولة الغربية المتمثلة في إدانة الحكومة عبر تحالف جنودها مع فرسان الجنجويد العرب الذين يغيرون على كل تجمّع يشكّون بتمرده أو خروجه على السلطة. وصحيح أن الرواية ترجع جزءًا من أسباب أزمة «دارفور» إلى الجفاف والجوع والصراع القبلي الدموي بين قبائل الرعي «البقارة» العربية، وبين القبائل التي تعتمد الزراعة، وهي في معظمها قبائل إفريقية ليست عربية، كما ترجع بعض الأسباب إلى دعم الحكومة لفرسان «الجنجويد» العرب؛ فإن حركة هجرة واسعة قد تمَّت مع ظهور عدد من الحركات المتمردة ضدّ سلطة الدولة المركزية، وبخاصة «جيش تحرير السودان» الذي انضم إليه «شديد» من «الخربقة»، وكان ذلك سببًا مباشرًا لحرق وتدمير «الخربقة» وسبي نسائها وأطفالها بعد قتل رجالها.

كما تقدم الرواية إدانة للمنظمات الدولية الغربية، أمريكية كانت أم أوروربية، لأنها إما تبشيرية تساعد خلال عملها على تغلغل اليهود في حياة أهالي دارفور، أو يتم استغلالها لتهريب الأطفال وبيعهم إلى أوروبا كما هو الحال مع منظمة «قوس الحياة» الأوروبية. أما منظمة «أطباء بلا حدود» فهي منظمة حرفيّة بحته يسهل تجاوزها لتحقيق الأهداف غير المعلنة.

أي أن الرواية ترجع أسباب مأساة دارفور إلى:

- موقف الحكومة السلبي والمنحاز إلى القبائل ذات الأصول العربية، وهي قبائل رعوية في الغالب، مع انسحاب الدور الحكومي من حقل الخدمات اليومية وقصورها في توفير الأمن لسكان الاقليم، وترك الصراع يأخذ مداه عبر تأكيد الانحياز لفرسان «الجنجويد» العرب.
- فرسان «الجنجويد» العرب المدعومون من الحكومة الذين عاثوا فسادًا وقتلاً في إقليم دارفور.
- المنظمات الدولية ودورها السلبي والمشبوه لخدمة أغراض الجهات الغربية الداعمة.
- طمع الدول الغربية وإسرائيل وقبل ذلك أمريكا بثروات دارفور الهائلة.

وهكذا، فإن بنية الخطاب السياسي للرواية يتوافق تمامًا مع الرواية الغربية/ الأمريكية لها، باستثناء الموضوع المتعلق بالمنظمات الدولية وطمع الغرب، علما بأن هذين السببين هما المسؤولان منطقيًا عن كل هذا الذي حدث ويحدث في دارفور، لأن القبائل العربية والإفريقية قد وزعت أدوراها تاريخيًا وعاشت لسنوات دون حدوث هذا الصدام، بل لقد وقفت القبائل السودانية مجمّعة أيام الثورة «المهدية» لطرد بقايا العثمانيين؛ ومن ثم الإنجليز والمصريين معًا، للوصول إلى سودان مستقل.

طبعًا، لا أحد يغفر للحكومات المتعاقبة موقفها السلبي تجاه قبائل «دارفور»، لكن شمولية النظرة وموضوعية الحكم تتطلب موقفًا أكثر توازنًا، وهذا ما لم تقدّمه الرواية، بل جاء خطابها السياسي منسجمًا ومتناغما مع الإعلام الغربي المشكوك فيه باعتباره يخدم تطلّعات ورغبات أصحابه الغربيين.

وختامًا، لا بد من القول إن الخطاب المعرفي في الرواية على تعدّده وتداخله واكتظاظه لم يأت فجًّا مباشرًا، وإنما تم تقديمه في إطاره الجمالي داخل بنية روائية متماسكة، وهو ما يؤكد قدرة مبدعتنا الروائية سميحة خريس على استمرار العطاء والتجاوز باتجاه مساحات وعوالم جديدة ومبتكرة.

(٣)

سميحة خريس ولعبة التقابلات الثنائية في روايتها «بابنوس»

دة. رزان إبراهيم*

«كأنها أدركت لوهلة...صوت جدتها رحمة المخطوفة التي لم تعرفها بتاتًا، قادمًا من البحر عابرًا الزمن ليواسيها».

قسم كبير من أحداث هذه الرواية يدور في مكان مهمّش فقير. اختير له اسم (الخربقة) نسبة إلى لعبة تعلمها سكانه من تجار مروا بهم على أرضهم الجديدة بعد أن طردوا من جبل مرة الرافل بالخير؛ والفقير - كما تحكي الرواية- لا يُطرد جهرًا وإنما بتضييق الخناق حوله. وهو ما كان حين هاجرت هذه الفئة واختارت لنفسها موقعًا في البوادي الواسعة استقرت فيه ليصبح وطنًا بديلاً لها. ميزة هذا المكان الرئيسية أن أصحابه لم يكن لديهم ما يغري الآخرين فيه، وهو ما جعله محميًا من الأطماع، وهيأ لأبنائه فرصة للانعزال عن حياة صنعها البشر على شاكلتهم خارج الخربقة، لذلك عاشوا بوفاق ومحبة معتكفين كما الحمائم في أوكارها بعيدًا عن الصقور الكاسرة. يظهر الواحد منهم روحًا حرة تتحرك على هواها رغم الفقر بعيدًا عن تنظيمات تصادر أرواحهم وتقتلها.

تبرز الحكامة على هذه البقعة اسمًا رائجًا يدلل على امرأة ساست المكان بحكمة بالغة، اجترأت فيها من السبل ما يثبت صمودًا في وجه حياة معقدة لمجتمع يصنع أساطيره ومعتقداته: (معجزة طيران نعش أبي الحكامة)، (شجرة الموتى) ويمارس من المبادئ ما يراه في الصالح العام. وعليه تبرز الجودية مبدأ يجمع

---

* أستاذة الأدب والنقد في جامعة البترا/الأردنّ.

الناس كي يحلوا مشاكل وطن صنعوه بأيديهم تحكمهم فيه قوانين رحيمة عمادها اعتراف بتفاوت الناس كما كأس شراب (الحلو مرّ) بما يقتضي تسامحًا وقدرة على التغاضي عن هفوات بشر بكل ما فيهم من ضوء وضوضاء. هي الحكامة إذًا تظهر أمًا محملة بعبء التفكير بمكانة أبنائها تحت الشمس. تعيش وجع أبنائها كامرأة في مخاض وراءه طفل جديد. وهي من قضى عمرًا في محاولة إخراج المتوجعين من أحزانهم، بما في ذلك أكثر من ربيبة رعتها، لتصبح هي العجوز المثقلة بثمر وبلحاء لا يتوقف عن التوالد.

تحضر في الرواية ثنائية (الأسود والأبيض) أو (العاج والأبنوس)، ويصحّ القول إنها كانت لازمة تواتر حضورها في أكثرمسارات الرواية. أولى هذه المسارات كانت مع لحظات مقاربة ربطت (بابنوس) إحدى الشخوص المهمة في الرواية بشجرة تحمل اسمها. نعرف عن هذه الشجرة ساقًا يكمن فيها سرها. وهي خليط بين لحاء رمادي مع مشحة بنية. وهو ما يمكن مقايسته بالفتاة بابنوس التي ولدت لأم سمراء ولأب أزرق إفريقي. جرت في عروقها شمس إفريقيا الحارة، لو انسلخت عنها تموت وتباع منحوتة عبقرية للخواجات أو للتجار القادمين من أم درمان بأسعار باهظة. وأظن وصفًا في الرواية يحكي عن تحفة عاج يعاد تشكيلها من جديد بغرض البيع يسري على بابنوس (الشجرة) بنفس المقدار الذي يسري فيه على بابنوس (الفتاة). وهو ما ستكون له تداعياته في نهايات الرواية.

يحضر الأبيض ممتزجًا بالأسود مرات متعددة في الرواية؛ منها ما نراه في منحوتة لامرأتين تسندان ظهريهما متلاصقتين فوق قاعدة خشبية؛ واحدة من الأبنوس الأسود اللامع والثانية من العاج الأبيض المشوب بضباب ترابي خفيف. كذلك نراه عبر ست النفر أو فتاة خلاسية مخلطة بين بياض أمها وزرقة أبيها. وبالمثل يحضر هذا التمازج مع ولد حوا الذي تختلط فيه عيون الرجال البيض وسواد جلدة إفريقيا. ولا غرابة أن يحضر هذا منسجمًا وبقعة من الأرض تمازج فيها سكانها عربًا وزنوجًا ومساكين وطامعين في آن واحد.

هذا التغاير في ملامح الشخوص الخارجية يحضر في هذه الرواية جنبًا إلى جنب مع حمولات نفسية متعددة. كما يحضر بالتماشي مع فضاءات سردية متسعة اختارتها الروائية بقيت على مدار السطور قادرة على استيعاب وجهات نظر مختلفة توحي بسعة أفق روائي يحتفي بتعددية تعكس احترام الإنسان في أن يختار ما يشاء، بما يتماشى ونبض الحياة القائم على تنوع لا يتعارض وراو حر يظهر في مسارات نهائية للرواية، متنقلاً حيثما يشاء بما يوحي على نحو أو آخر بجملة من قيم إيجابية وسلبية تظهر شيئًا من تصورات الروائية حول عالم يهمها أن تمارس تأثيرها عليه.

وإذ تظهر هذه الثنائية التي سبق الحديث عنها، فإن ما يمكن ملاحظته فيها على نحو لافت أنها تحضر من خلال طرفين لا يشكل الواحد منهما نقيضًا للآخر يزيحه أو يحل مكانه، وإنما يحضران قطبين يكمل الطرف منهما ما يقابله. ولهذه الملاحظة تمثلاتها من خلال ثنائية (بابنوس/آدم).تظهر فيها بابنوس صاحبة العقل المسكون بأكوان بعيدة خيالية، قبالة آدم المكتفي بحدود الخربقة والغابة القريبة. وبالمثل تحضر كل من (ست النفر/حوا)؛ الأولى المسكونة بخوف من فضاءات تحيط بها، والمدفوعة باتجاه الانغلاق حول صمت تغرق معه حكاياتها وحكايات أمها في حلل عصيدة تذيبها في مشروب الحلو مرّ الذي صنعته. والثانية النشطة الجريئة والبارعة في شطب من تريد من حياتها، بما في ذلك مأساة أسرتها التي فقدتها بسبب الجوع، أو حتى قصتها مع الراهب الذي أتاح لها عيشًا مثلما سيدات البيوت الفارهة لتفاجأ به نذلاً تلعنه حين تخلى عنها حين حملت في وقت كانت قد وضعته في ضميرها زوجًا لها.

يحضر هذا في إطار وعي إنساني يقدر فروقًا بين البشر تنثره الرواية من خلال ما تبرزه من فروقات بين (ذكي وغبي وكبير وصغير وأنثى وذكر) تعيها الحكامة دون أن تلغي أن لكل قدره وحقه؛ فكما هي الفروقات على المستوى البيولوجي تكون الفروقات على مستويات نفسية مختلفة. وأي منها لا يبرر لأي

كان أن يبيع الآخر أو يشتريه. لذلك لم تصدق بابنوس ما تنوقل عن جدة لها أنها حبست في الزريبة مثل عنزة لشهر قبل أن تباع لأصحاب العيون الزرق، وكانت تعتقد أن لا وجود لزرائب تبيع الناس إلا في مخيلة أمها. يحضر هذا الوعي بالتوازي مع سلوكيات الحكامة غير الآبهة بتصنيفات الألوان؛ فرفضها لتزويج ست النفر من رجل شديد الزرقة ظهر محكومًا بأسباب بعيدة عن هذا التصنيف. وكان دأبها أن تضع كل تصنيف من هذا النوع في خانة الجهل وقلة الإيمان واحتقار خلق الله الذي لا يليق بالإنسان الذي يستخدم عقله وقلبه ميزانًا سويًا في حياته.

وفي الرواية بدت الأرض كما الناس كما السماء لا شيء ثابت أو متجانس؛ وانسجامًا مع ما تقدم يغدو بإمكاننا تأكيد حتمية النسبية في مقاربة الأشياء أو الابتعاد عنها؛ فما يبدو قبيحًا ومنفرًا لشخص ما، قد لا يبدو كذلك لآخر، لذلك وفي تلافيف غمام رائحة عفنة لجلد الدابة (ترترة) التخين، كان بإمكان آدمو التعرف على شذى ناعم خفي أليف مع حنين يتذكره كأول رائحة أشبعت جوعه، قبالة أم نفر منها لتكون هذه الأتان بديلاً عن أم لم تصحُ إلا بعد إدراكها أن ابنها صار ربيبًا للحكامة وابنًا للأتان.

يتناوب الإنسان والطبيعة على تفجير الرائحة في الخربقة كما تتناوب العتمة والضوء. وللمكان في هذه الرواية خصوصية تحكمها روائح زكية من مثل روائح المطر الذي يهطل محرضًا التراب على نفث أريجه. وما كان لهذه الخصوصية أن تحضر بمنأى عن حكايات شعبية تنبض برائحة المكان؛ (حكاية شجرة الموتى بما يتناقل عنها بأنها قناة أو مسرب تمر منها روح الميت إلى برزخها أشبه ما تكون بسكة الموتى).

أبرز ما تنحو الرواية إلى عرضه سؤال هام يتعلق بحيثيات ارتفاع وتيرة التوتر العرقي أو التصنيفات المتعلقة باللون أو التمايزات السلالية. سؤال تجيب

عنه الرواية عبر سلسلة من الأحداث تظهر أن انصهارًا واندماجًا في بقعة ما يصبحان عرضة للخطر والتفكك في اللحظة التي يحضر فيها الجوع أو تتقاطع المصالح. وهو ما عبرت عنه حمى جنونية تدفع كل جهة للحديث عن صفاء العرق والسلالة، لذلك لم يكن في الخربقة - كما ذكرنا في البداية- ما يشد انتباه المتصارعين. بل بدت مزيجًا يصعب فيه تحديد هوية العربي الأحمر أو الإفريقي الأزرق فحمي اللون، وكنا نجد الخلاسيين نسيجًا متداخلاً بنسب مختلفة من الاختلاط.

هذا ما كان في بدايات قطعتها تحولات خطيرة تزامنت مع ما تم اكتشافه في الخربقة من سائل أسود موعود وغابات صمغ محيطة بها وبأسرار يورانيوم مخبأ في عمق الصخر تحت التراب، لتصبح وهي الواقعة على خط إفريقي حيوي كنزًا يسيل له لعاب غرب يدّعي في تداخلاته حسًا إنسانيًا عاليًا، ولتنقسم المنطقة في نهاية الأمربين جنجويد عرب متعالين يستصغرون المزارعين، ومزارعين تحولوا إلى جيش مسلح، تتوسطهما قوات دولية بطبيعة ضبابية غير مكشوفة. من بعدها تتعرض الخربقة لنهاية مأساوية رغم خطة استسلام صامت مقهورة تضعها الحكامة أمام خيار الحياة والموت. تنغلق بعدها هذه البقعة على موت لئيم جاف عدواني قاس يحصد أرواح موتى لا يمنحهم حتى فرصة عبور شجرة الموتى.

لا تنتهي المأساة هنا وحسب، بل نجدها قد امتدت على نحو شمولي أوسع يلقي ضوءًا على صغار تم تجهيزهم وإبعادهم عن عائلاتهم عبر طائرة تستأجرها منظمة تدعى (قوس الحياة) مهمتها نقل البشر كما المعدات. نشاهد بعدها عائلات فرنسية سعيدة تحمل صور أطفال أفارقة يتشابهون كما الأرانب إلى جانب لافتات كتب عليها «أنقذوا أطفال دارفور، تبنوا أطفال دارفور». «كلهم سود يرتعشون ويبتسمون الابتسامة المذهولة الخائفة نفسها، ويحملون الأنف المفرطح نفسه، والعيون الواسعة المسكونة بالدهشة ورعب لا يفصح». ونصبح قبالة كاميرات تنقل فرحًا في لحظات شديدة الانفعال والإنسانية وتخفي في الوقت نفسه صفقة جماعية ثمنها خمسمائة ألف يورو.

أما بابنوس وآدم فيصعدان على نفس الطائرة خروفين يساقان إلى ساحة ذبح تدر على عصابات تجار البشر ربحًا معقولاً. مصير يشبه شعورًا بالهبوط إلى هوة سحيقة تمَلّك بابنوس في أثناء إقلاع الطائرة التي تقلها هي وآدمو. لينتهي هذا الشعور حقيقة مرة نشهد فيها بابنوس وقد بيعت بضاعة باهظة الثمن لإحدى مالكات بيت الدعارة. نشهد بعدها بابنوس مع سابرينا البوسنية البيضاء تحفتين لا مثيل لهما، الأولى تظهر سوداء مغرية من خلفها ساتان حريري عاجي اللون تجلت ضوءًا أسود فجّ من البياض. بينما ظهرت رفيقتها الصبية البوسنية سابرينا وراء زجاج مدثر بمخمل أسود نورًا ينبعث في العتمة. وبين النافذتين أسفل قدمي الفتاتين ثبتت لافتة خُطت فوقها بخط الثلث العربي كلمتان باللون الذهبي: «عاج وأبنوس».

يعود إذًا نسق التعارضات الثنائية (أبيض/ أسود) الذي تخلل النص فارضًا سطوته في مساراته النهائية لنكون قبالة مقاربة فنية بين بياض بشرة الفتاة وتحفة العاج الثمينة. في مشهد تنمحي فيه كرامة بشر يباعون كما تباع البضاعة التجارية في دار أنيقة لا تشي بأية لمحة مبتذلة، كما لو كانت معرضًا للفنون لا دارًا للدعارة. تحضر هذه الثنائية ضمن صورة استعارية لا توحي بعلاقة تراتبية أو تفاضلية يحكمها اللون، فسابرينا البوسنية البيضاء انزرعت في نفس الإطار الذي وضعت فيه بابنوس، لنكون في مشهد مريع تُهان فيه إنسانية الإنسان بواقع صراعات ومصالح لا قيمة لكرامة الإنسان فيها.

كيف تقرأ الإمبريالية العالمية «حق تقرير المصير»؟

عنوان الكتاب: «**الإمبريالية الجديدة**»
تأليف: **روبرت بيل**
ترجمة: **مازن الحسيني**
الناشر: **دار البيرق العربي- رام الله/ فلسطين**

قراءة وتعليق: أ. يوسف عبدالله محمود**

لا تصدّقوا أن مبدأ «حق تقرير المصير» الذي نادى به الرئيس الأمريكي الأسبق وودرو ويلسون، ومن ثم اعتبر مبدأً عاليًا تضمنته المواثيق الدولية قد تم احترامه على مستوى الشعوب، وأعني هنا شعوب العالم الثالث، ومنها شعوبنا العربية والإسلامية، لقد انتُهك هذا المبدأ الجليل منذ اللحظة الأولى لإعلانه، فلم يلتفت إليه، بل تم الالتفاف عليه وقراءته وفق ما تريده الدول الرأسمالية الكبرى.

لقد نُظر إلى الشعوب المستضعفة على أنها ما زالت «قاصرة» عن تدبير شؤونها، وعليه لا بُد من وجود أوصياء عليها حتى تبلغ سنّ الرّشد! ألم يقل ويلسون نفسه وفق ما يذكره الكاتب العالمي روبرت بيل عام ١٩٠١» «إن إعطاء المؤسسات الأنجلو-ساكسونية إلى الشعوب المتخلفة عمل غير مناسب، لأنهم ما زالوا في «طور الطفولة» من نموّهم السياسي. ثم ألم يقل وزير خارجية أمريكا الأسبق هنري كيسنجر زمن الحكم التحرري في تشيلي: «لا أرى لماذا علينا أن نترك بلدًا يتجه إلى الماركسية فقط لأن شعبه غير مسؤول».

---

* كاتب وناقد/ الأردنّ.

ما دلالة هذه الأقوال؟ دلالتها أنّ على الشعوب أن تبقى مستعمرة إلى ما شاء الله لأنها في «طور الطفولة» أو «غير مسؤولة». وما زال هذا الكلام المتهافت يتم ترديده اليوم من قبل الإمبريالية العالمية.

وعليه لا تصدقوا كل ما يقال عن إيجابيات «السوق الحرّة» ولا «الحرية الاقتصادية» التي يروج لها الإمبرياليون أو الليبراليون الجدد في العالم اليوم. هي مجرد «هُراء» كما وصفها بيل في كتابه.

قد يحدث أحيانًا أن تتظاهر هذه الإمبريالية العالمية أنها تبارك مشروعات «التنمية» في بلدان العالم الثالث. ولكنها مباركة غير حقيقية، بل هي محدودة السّقف، إنْ تمّ تخطيّه، بادر الإمبرياليون إلى التدخل الفظّ لإيقافه!

إنها «العنصرية» بكل مظاهرها. فالعالم الثالث ينبغي ألا يرفع رأسه مطالبًا بحرية حقيقية، وبسيادة استقلالية!

إنها أساليب الاستعمار القديمة، وإن بدت بثوب جديد متطوّر!

اليوم نسمع ومنذ عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش وبطانته من تشيني ورامسفيلد وغيرهما عن «القرن الأمريكي الجديد» وهو القرن الحادي والعشرون. أليس هذا تسييد لعِرْقٍ على عِرْق!

أتساءَل؛ ألم يُسجل مبدأ الرئيس الأمريكي الأسبق مونرو «حق تقرير المصير» في ميثاق عصبة الأمم عام ١٩١٩!

لماذا تم انتهاكه وحتى بعد قيام «الأمم المتحدة ومجلس الأمن! الإجابة معروفة. فالرأسمالية العالمية لا تريد أن تسمح بقيام نُظم حكم ديمقراطية في العالم تتبنى سياسة مستقلة تدعم مشروعاتها التنموية. وحتى تتمكن هذه الرأسمالية المستغلة من تحقيق أهدافها غير الإنسانية، فإنها تقيم تحالفات مصلحيّة مع بعض «النُخب» الحاكمة في بلدان الجنوب إنْ في آسيا أو إفريقيا على وجه الخصوص ناهيك عن أمريكا اللاتينية!

هذا التحالف الذي يُغري «النُّخب» الحاكمة في بلدان المجتمعات النامية والباحثة عن الثروة العريضة والاستمرار في السلطة هو المسؤول عن فقر الجماهير في بلدانها وهو سبب الانتفاضات الشعبية التي تحدث من حين لآخر. إن النظام العالمي الجديد الذي يتم التبشير به من قبل الإمبريالية لا يختلف عن النظام العالمي السابق إلا في «التكتيك».

«كان النظام الجديد أسلوبًا لإعادة تشكيل التقسيم العنصري بين الشمال والجنوب، على أساس الأماكن التي يقوم فيها تراكم رأس المال نفسه بكفاءة أكثر من نمط الاستعمار القديم»[1]

وهنا يجب الاعتراف بأن دول الجنوب لم تحسن في فترة استقلالها وتحررها ولو مؤقتًا من الاستعمار التعامل مع الظرف الجديد فتقيم تعاونًا إقليميًا حقيقيًا مع بعضها البعض. لم تحاول -وأخص بالذكر هنا المجتمعات العربية والإسلامية بعد الاستقلال- أن توسع المشروعات التنموية المشتركة. ظلّت النظم الحاكمة متغافلة عن هذه الحقيقة لسبب أو لآخر. أما النتيجة فهي فشل كل مشروعاتها التنموية ومن ثم محاصرتها واحتواؤها من قبل النظام العالمي «المعولم». من هنا أقول إنّ «العولمة» التي يتباهى بعض المثقفين العرب بالحديث عن مزاياها الاقتصادية والاجتماعية لم تستحدث إلاّ للالتفاف على «حق تقرير المصير» وانتهاك «السيادة الوطنية» للشعوب! هي معنيّة بتصدير «الفوضى» لا باستقرار الدول وخدمة العدالة والديمقراطية.

إن تصدير «الفوضى» أسلوب إمبريالي متطوّر هدفه زعزعة الاستقرار في المجتمعات الإنسانية التي تحاول التمرّد على الإمبريالية.

تصدير الفوضى نشهده اليوم في بلدان كثيرة، ولا أستثني بلدان الربيع العربي. خذ ما يجري فيها من صراعات دينية وقبلية وجهوية. من الذي يقف وراءها؟ في تصوري إنهم الإمبرياليون الذين يقفون متفرّجين على ما يحدث.

---

(١) روبرت بيل، ص٥٨.

يحرّضون على الفتنة والاقتتال للقضاء على الهوية الوطنية والقومية ومن ثم تفكيك القطر الواحد والضغط على نسيجه الوطني المتماسك. وحتى ينجحوا في ذلك أوجدوا فزّاعة «الإرهاب».

راحوا يوسعون مفهومه ليشمل حركات المقاومة الوطنية التي اعتبروها «إرهابًا»!.

«إن قيمة شعار مناهضة «الإرهاب» تكمن في أن مفرداته يمكن أن تتبدل وتتلوّن بحيث يتبدل ويتغير معناه ليشمل أي شيء توجد حاجة إلى قمعه».[٢]

لقد أدّى تفعيل مصطلح «الإرهاب» إلى اشتداد «القمع» الذي كان معظمه غير مبرّر إنسانيًا!

لقد تم استثمار مفهوم «الإرهاب» على نحو غير إنساني كالزعم أن الهدف من شنّ هذه الحرب أو تلك هو احترام « حقوق الإنسان»، علمًا أن حقوق الشعوب نفسها قد انتهكت بسبب هذه الحروب! لقد شبّه أحدهم على نحوٍ مجازي الحرب على الإرهاب بوصفه أنه «يضع الوَرطة في حقيبة». بمعنى أنك تستطيع أن تحشو الحقيبة بكل لاعب أو وضع غير ملائم».[٣]

هذا ما تتجه الإمبريالية «تحشو الحقيبة بكل وضع لا يلائمها»! وما يثير السخرية أنها مسرح من أجل تمرير حروبها على «الإرهاب» فهي تلجأ إلى إثارة حماسة شعوبها للوقوف إلى جانبها حماية لهم من «لعنة» هذا الإرهاب!.

لعبة باتت مكشوفة اليوم!

---

(٢) روبرت بيل: المرجع السابق ٤٢٠.

(٣) المرجع السابق ص ٤٢٤.

مع كتاب

«عتبات المستقبل: سيرة كفاح وسـيرورة وطن»

للدكتور فيصل غرايبة

قراءة وتعليق: كايد هاشم*

فليست السيرة في معايير الأدب والفن مجرد تسجيل وثائقي لوقائع وأحداث، متسلسلة أو متفرقة، في حياة كاتبها وحسب، وإنما هي أشبه ما تكون بمدوّنة لتطور فكر صاحبها ونظرته إلى الحياة والناس والأشياء، وتدلّ على نوع من السلوك قادَ إليه ذلك الفكر وأثَّر فيه، ثم هي من حصيلة الفكر والسلوك تعبِّر عن أسلوب حياة، والأسلوب – كما قيل – هو الرجل!

فالأحداث في سنّة الكون تتغيَّر وتتبدَّل، وربما تدفع إلى تغيُّر الفكر والسلوك، بما توجده من ظروفٍ وأحوالٍ، وما تودي إليه من مصائر ومآلات. ويظلُّ الثبات للمبدأ وحده. وفي قول الشاعر إبراهيم الباروني:

ليست حياة المرءِ في الدنيا سوى حُلـــمٌ يجـــرُّ وراءه أحلامـــا
والعيشُ في الدنيا جهادٌ دائـــم ظبيٌ يُصارعُ في الوغى ضرغاما

* مساعد الأمين العام ومدير تحرير مجلة «**المنتدى**» – منتدى الفكر العربي/الأردنّ.

وهذا الكتاب: «عتبات المستقبل» للدكتور فيصل غرايبة، يُنبئك منذ صفحاته الأولى عن أي جمر قبضه وهو يجتازُ عتبات الحياة، اجتيازًا هينًا أحيانًا قليلة خاطفة، وشاقًا طويلاً في أكثر الأحيان، وفي عصر عربيّ قلق متقلِّب، كثير الأنواء، المدّ فيه قصير الأمد، والجَزر فيه طويل المدى، وصاحب المذكِّرات طامح أن لا يتخلّى عما استمسك به من عهد للنفس بأن يكون إنسانًا مواطنًا بالمعنى الحقيقي للإنسان المواطن.

لقد نشأَ على مبدأ السَّير على جادة الصواب والصراط المستقيم، مستهديًا بقناعاته واجتهاداته وإيمانه، يبحث عن مستقبله ومستقبل مجتمعه الصغير في بلده الأردن، كما مجتمعه الكبير في العالم العربي، وكذلك المجتمع الإنساني بأسره، مغتذيًا بفكر ثقَّف به عقله ووجدانه وذائقته، فقد أعجبه فكر ابن خلدون المُعبِّر عن ثقافة الابتكار والتجديد، بمنهج علمي يتبصَّر التحوّلات الاجتماعية وتشخيص أسبابها ودواعيها وتداعياتها، ورأى في الفكر الخلدونيّ توفيقًا بين عمق الأصالة ومحدثات الزمان، وما أصعب التوفيق بينهما في زماننا هذا بالذات! لكن الدكتور فيصل غرايبة يرى أيضًا أن ما نادى به ابن خلدون ما يزال ماثلاً أو قُل قابلاً لأن يكون منطلقًا هاديًا لجهود الإصلاح والتجديد في المجتمعات العربية المعاصرة إذا كان التركيز على «الهُويّة» في مواجهة خطر التهديد بالفناء!

ويتصل غذاؤه الفكري بأفكار مالك بن نبي، الذي نادى باستخدام سلاح النهضة القائم على أركانٍ ثلاثة هي: الإنسان، والأرض، والوقت، لانتشال بلده الجزائر من وهدة التخلُّف وشِرك الاستعمار، وتخليصه من خطر الإلحاق بالمستعمِر ومحو هُويّته.

ذلك من الحاجة الضرورية لتعرّف الإنسان على نفسه أوّلاً، وعلى ظروف تمايزه عن غيره، ومعرفة الآخر من دون تعالٍ عليه أو تجاهل له، وأن يقدِّم نفسه بصورةٍ جليّة وفطنة يتقبّلها الآخر، ثم العمل بالتراكم، والابتعاد عن الارتجال

بمعنى اعتماد سيرورة النموّ والإنماء، وليس الثورة التي تغيِّر شكل المجتمع والسُّلطة، وإنما بإعادة العقل إلى مكانته والفهم المنطقي للمراحل التاريخية.

هذه لمحة خاطفة عن بعض المنابع الفكريّة التي استقى منها صاحب «عتبات المستقبل» ليكوِّن بما استقى خميرته العقلية، ثم يُنضجها بتجربة عمليّة قُدِّر لها أن تتسع مكانًا وزمانًا. فمن إربد مسقط الرأس – في شمالي الأردن – إلى دمشق وقاسيون الذي أطل منه غرايبة على واقع الحياة والوطن، فعودة إلى عمّان التي ظلَّت موضع الطموح... فارتحال إلى الغرب البريطاني (ويلز- كارديف) حيث استكمل دراسته الأكاديمية العليا، ومن ثم تونس وحياة عملية انخرط خلالها في عددٍ من الوظائف بمنظمات الجامعة العربية وألوان تلوَّنت بها تجربته في ميادين العمل العربي المشترك، ولم تكن كلها خضراء. وبعدها عودة إلى عمّان مرة أخرى، فانتقال إلى البحرين كان نهاية المطاف الوظيفي. وجاء التقاعد بلا قعود بعد هجر الوظيفة وما تتركه في النفس من دُربة على كظم الغيظ والعفو بمقدرة فهم النفوس التي يتعبها الفهم. والكاتب الحقيقي إذا تقاعد من وظيفة لا يتقاعد من حرفة البحث والكتابة، ولا يتخلّى عن أداة التفكير والتعبير، ولا سيما في واقع تملأه هواجس السياسة والاجتماع والأخلاق، مثل واقعنا العربيّ. فليس من أخلاق هذا الكاتب التراجع والهروب والانعزال، وليس من شيمته الاستسلام للإحباط والركون في الزوايا وفي عزيمته جذوة من الحياة للإسهام في رفع الكفاية والاستزادة من الاستنارة بشموعٍ على المسالك والدروب.

لا نغفل هنا بذرة التربية الأولى وبيئة المنشأ الأساس وأثرهما في بناء الشخصية ومناعتها. فقد أنبتت هذا الإنسان أسرة محبة للعلم والتعلُّم، منتمية إلى مجتمعها ووطنها انتماءً لا تعوزه الشعارات، فوالده المرحوم محمود الخالد الغرايبة (الباشا) أحد رجالات الأردن الذين صاغ شخصياتهم وجدانهم الوطني العروبيّ، وقد أمضى حياته في تلمُّس حاجات أبناء مجتمعه، ساعيًا إلى الخير بين الناس وإصلاح ذات البين، والانتصار للضعفاء والمنكوبين والدفاع عن حقوق المظلومين، والمساهمة في عمران مدينته إربد، والتشجيع على نشر العلم،

واستصلاح الأراضي للزراعة، وغير ذلك من صورٍ ومآثر تعبِّر عن الإنسان الأردني والعربي في كفاحه الحياتي أمام قلّة الإمكانات المادية وشحّ الموارد، وغنى النفس والأمل. ورغم ما تكبده محمود الخالد من خسائر وديون ينوء بها الكاهل، إلَّا أنه ترك لأبناء بلده ومنهم أبناؤه إرثًا من قيم الواجب ونموذجًا يُقتدى في الانتماء بالأعمال لا بالأقوال... أو كما يقول ابنه الدكتور فيصل في رسالة إلى روح والده في ذكرى رحيله: «نعم يا معلِّمي، لقد رسَّخت في نفسي بعد رحيلك، ما كنت تلحّ عليه طوال حياتك، بأن الإنسان القويّ ليس فيما يحصل عليه من مالٍ أو شهرةٍ أو جاه أو نفوذ، ولكنه ذلك الذي يستطيع أن يقوّي من قدرة الآخرين في الحصولِ على مطالبهم أو بلوغ أهدافهم، ويُسهم في نشر الوئام والمحبة والتفاهم فيما بينهم، ويزيد من تفهُّم المسؤول لقضايا المواطن، أي أنه الإنسان الذي يعبد ربّه ويحب وطنه ويريح ضميره» (ص٦١).

وفي رسالة إلى والدته المرحومة السيدة أمينة، التي أورثت أبناءها حب العلم، رغم أنها لم تكن تجيد القراءة والكتابة، وهيأتهم لمستقبلهم بوعيها وإحساسها الفطري بأنه ليس بالمال وحده يأمن الإنسان غوائل الزمان، وإنما بالعلم ومعه حُسن التعامل والصلات الطيبة بالناس، والأهم بالاستقامة والإخلاص في العمل... يكتب الدكتور فيصل إلى هذه المرأة العظيمة ذات عيد للأم: «إنَّ خطّ سيري الذي تعرفين لم يوصلني إلى المواقع الأعلى، وقد اكتشفت أن الوصول إليها يتطلب مؤهلات من نوع آخر غير ما لديّ، وطريق التفافي غير محدَّد المعالم لا تقبلين منّي أن أسير عليه»!

وبعد، فإن كتاب «عتبات المستقبل: سيرة كفاح وسيرورة وطن»، بكل ما فيه من تصوير للتضاد بين المثال والواقع، بين الطموح وعوامل الإحباط والانكسار، بين الانتكاس والمقاومة الواعية المنهجة بالتفاؤل والعمل والمثابرة، هو تصوير صادق لإنسان ووطن كبير ممتد من الماء إلى الماء، من المحيط إلى الخليج. فالمؤلِّف كما أعرفه ويعرفه كثيرون ببُعد نظره واتزان فكره وحكمته وسمو خُلقه، لا يستغرقه التنظير وفلسفة الأمور بقدر ما تشغله المواءمة بين العلم والعمل وإحكام أسس التفكير النقدي.

يضع المؤلف يده على أزمة الحياة العربية التي يراها في تحديين اثنين: الأمن القومي؛ بمعناه الشامل: الأمن الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، قبل العسكري، الذي لا قوام له ولا جدوى دون الجوانب الثلاثة الأولى. والتحدي الثاني هو التنمية، التي توحي راهنًا بعد التفاؤل للوصول إلى المستقبل في ظلّ ما يسميه اختلالات أيديولوجية وظيفية، أحدثتها خصائص النظام العربي برمّته من خلال تكريس القطرية، التي أفضت إلى تكتلات ضيقة في كل قطر اتخذت أشكالاً من الجهوية والمناطقية والطائفية والعشائرية..إلخ هذه التقسيمات الضاربة للنسيج المجتمعي والسلم الأهلي، وزاد الطين بلّة التفاوت بين الدول اقتصاديًا وسياسيًا وحضاريًا، والتبعية المقيتة المتمثلة في المبالغة بالاستيراد والاستهلاك دون الإنتاج ووجود ثقافة الإنتاج، فضلاً عن ضعف الاستثمار واستقواء الاحتكار للثروات، وأحيانًا الأفكار.

ويستوقف القارىء في نهاية الكتاب ما يدعو إليه الدكتور فيصل غرايبة، وهو يسدل الستار على طموحاته الشخصية بعد رحلة سبعين عامًا أو تزيد، دعوته الصادقة والمتحمسة للعمل على نشوء ثقافة حيَّة توجِد حلولاً واقعية لإزالة التوتر الذي أرهقَ العَصَب العربي بين حدّي ثنائيات: الوعي مقابل الواقع؛ الذات مقابل الموضوع؛ الحاضر مقابل المستقبل؛ الحلم مقابل الإمكان. فعلى هذا الطريق ينشأ المجتمع المدني المنشود الذي نريد. وإذ نشاركه التذكُّر المصحوب بالألم، والتفاؤلِ المشوب بالقلق، دون فقدان الثقة، فإننا نردد ما جاء في محكم التنزيل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ صدق الله العظيم (سورة الرعد: آية ١١)

دعوة للمشاركة بالدراسات والبحوث المُحكمة في مجلّة «المنتدى»

محاور العددين القادمين من مجلة «المنتدى» للعام ٢٠١٥/٢٠١٦

- **التطرف والعنف والإرهاب: منطلقات المواجهة الفكريّة**
  (العدد ٢٦٣، يصدر في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥)
- **تحوّلات الاقتصاد العالميّ ومستقبل الاقتصاديّات العربيّة**
  (العدد ٢٦٤، يصدر في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٦)

تدعو المجلّة الباحثين والكُتّاب في الجامعات والمعاهد العلميّة ومراكز الدراسات والبحوث والمعنيين للمشاركة في الكتابة في أيٍّ من المحاور المشار إليها وما يتفرّع عنها من قضايا، وفقًا للشروط الآتية:

- أن لا تكون الدراسة أو البحث منشورة/ منشورًا من قبل في أي من المنشورات الورقيّة أو عبر الوسائل الإلكترونيّة، وأن يتعهَّد الكاتب بعدم نشره قبل تسلُّم رد هيئة تحرير مجلة «المنتدى» بقبول النشر أو الاعتذار.
- أن تتسم الدراسة/ البحث بالمنهجيّة العلميّة والموضوعيّة، والجدّة في الأفكار والطرح، ويُراعى التوثيق وفق قواعد البحث العلمي،
- الحرص على سلامة اللغة العربيّة نحوًا وصرفًا والأسلوب الواضح. وعند إيراد نصوص بلغات أجنبية ضمن الدراسة/ البحث ترجمتها نصًّا.
- أن لا تزيد عدد صفحات الدراسة/ البحث عن (٣٠) صفحة مطبوعة على الكمبيوتر بحرف *Simplified Arabic 16*، وتُدرج الهوامش وقائمة المصادر والمراجع في نهاية الدراسة/ البحث بحرف *Simplified Arabic 14*.
- يُدرَج التوثيق في الهامش ويُعطى أرقامًا متسلسلة حتى نهاية الدراسة/ البحث، ويكون توثيق المصادر والمراجع بالشكل الآتي: (المؤلِّف/ الكاتب، عنوان الكتاب/ عنوان الدراسة أو المقالة، الناشر/ اسم الدورية ورقم العدد وتاريخه، مكان النشر/ الطبع، السنة (للكتب)، رقم الصفحة. وعند تكرار استعمال المصدر أو

المرجع يكتب: اسم المؤلف، الكتاب/ عنوان الدراسة أو المقالة، اسم الدورية (ويُشار إليه بعبارة المصدر السابق نفسه، أو مصدر سبقت الإشارة إليه).

- تُرسَل الدراسة/ البحث إلى البريد الإلكتروني لمدير تحرير المجلّة *(kayed@atf.org.jo)*، أو تُسلّم على *CD* لمدير التحرير في مقرّ المنتدى، في موعد أقصاه شهر واحد قبل صدور العدد الذي يتضمَّن المحور المتعلق بموضوع الدراسة/ البحث، مع السيرة الذاتية للكاتب وصورة شخصيّة حديثة.
- تحوَّل الدراسات والبحوث الواردة وفق الإجراءات التحكيمية المتبعة إلى أستاذين متخصصين في موضوعها، وتؤخذ النتيجة من حاصل مجموع العلامتين مقسومة على اثنين، ويُبلَّغ الكاتب بالقبول أو الاعتذار.
- لا تنشر المجلّة إلاَّ الدراسات والبحوث التي تنجح بالتحكيم، وهيئة التحرير غير ملزمة بإعادة ما لم يقبل نشره أو إبداء أسباب عدم القبول.
- لهيئة التحرير أن تستكتبَ أو تكلِّف باحثين وكُتَّابًا للكتابة في موضوعات معيّنة، وتُعامل دراساتهم وبحوثهم وفق هذه الشروط ودون استثناء أيٍّ منها.
- تدفع المجلّة مكافآت رمزية لأصحاب الدراسات والبحوث المقبولة للنشر.

منتـدى الفكر العربيّ: منظمة عربيّة فكريّة غير حكوميّـة أُسّـستْ عام ١٩٨١ في أعقاب مؤتمر القمّـة العربـيّ الحـادي عشـر في عمّـان بمبـادرة مـن عـدد مـن المفكّريـن وصانعـي القـرار العـرب، وفي مقدّمتهـم سمـوّ الأمـير الحسـن بـن طلال، رئيس المنتدى وراعيـه. ويسعـى المنتدى إلى بحث الحالة الراهنـة في الوطـن العربيّ وتشخيصها، وإلى استشـراف مستقبله، وصياغة الحلول العمليّة والخيارات الممكنـة، عـن طريق توفـير منبر حُرّ للحوار المفضي إلى بلورة فكر عربـيّ مُعاصر نحو قضايا الوحدة، والتنمية، والأمن القومي، والتحـرّر، والتقدّم. وقد اتّخذ المنتـدى عمّان مقرًّا لأمانته العامة.

يهدف منتدى الفكر العربيّ إلى:

١- الإسهام في تكوين الفكر العربيّ المعاصر، وتطويره، ونشره، وترسيخ الوعي والاهتمام به، لا سيما ما يتصل منـه بقضايـا الوطـن العربـيّ الأساسيّـة، والمهمّات القوميـة المشتركـة، في إطار ربـط وثيق بـين الأصالة والمعاصرة.

٢- دراسـة العلاقات الاقتصـادية، والاجتماعية، والثقافية في الوطن العربيّ، وتدارسها مع مجموعات الدول الأخرى، لا سيما الدول الإسلامية والدول النامية، بهدف تعزيز الحوار وتنشيط التعاون، بما يخدم المصالح المتبادلة.

٣- الإسهام في تكوين نظرة عربيّة علميّة نحو مشكلات التنمية التي تعالجها المنتديات والمؤسسات الدولية، بما يحقـق إسهامًـا فعالاً في صياغة النظام العالمي، ويضع العلاقات الدوليـة على أسس عادلة ومتكافئة، ويخدم التكامل الاقتصادي.

٤- بنـاء الجسـور بين قـادة الفكـر وصانعي القـرار في الوطن العربـي، بما يخدم التعـاون بينهـم في رسـم السياسات العامة، وتأمين المشاركة الشعبية في تنفيذها.

٥- العنـاية بالـدراسات المستقبلية المتعلـقـة بشـؤون أقطـــار الـــوطن العـــربي وعلاقـاتها الدوليـة.

ويعمـل المنتدى على تحقيق أهدافه عن طريق:

١- عقـد الحـوارات العربيّة العربيّة: وتتناول هذه الحـوارات مناقشة أهم الموضوعات التي تَهُمّ العالم العربيّ. ويشارك فيها أعضاء المنتدى؛ إضافة إلى نخبة من الخبراء والأكاديميين.

٢- عقـد الحوارات العربيّة الدولية: ويتكون فيها الطرف العربيّ من أعضاء المنتدى وخبراء وأكاديميين عرب؛ ويمثل الطرف المقابل إحدى الهيئات أو المعاهد أو المراكز من مختلف الدول والتجمّعات العالمية.

٣- القيام بالبحوث والدراسات الاستراتيجية: وتشمل الدراسات العلمية لفرق بحثية متخصصة حول القضايا الكبرى التي تواجه العرب حاضرًا ومستقبلاً.

٤- المطبوعـات: إضافة إلى سلاسل المطبوعات التي يصدرها المنتدى (الحوارات العربيّة؛ الحوارات العالمية؛ دراسـات المنتدى؛ كتاب المنتدى؛ كرّاسات المنتدى؛ وغيرها)، هنالك مجلّة **المنتدى** الفكريّة الثقافيّة التي تصـدر [مؤقّتًـا] مـرّة كلّ أربعـة أشهر باللّغـة العربيّـة، ونشرة **أنبـاء المنتـدى** الإلكترونيّـة، والرّسالة الإخباريّـة، وغيرهـا من النشرات التي توزّع على نطاق واسع، بهدف تعريـف الأفراد والمؤسسات بخلاصة الحـوارات والنـدوات والمؤتمرات التي يعقدها المنتدى. كذلك ينشر المنتـدى مقالات وترجمات تَهُمّ المثقف والمواطن العربيّ.

ويعتمـد المنتـدى في تمويله علـى رسوم الأعضـاء العاملـين والمؤازريـن (مؤسّسات)، وتبرعـات الأعضاء والأصدقاء ومساهماتهم؛ إضافة إلى ريع وقفيته.

عضـويّة المنتدى:

١- عُضويّة عاملة: تضم نخبة من الشخصيات العربية المميزة، التي تؤمن بالمنتدى وبالأهداف التي أنشىء من أجلها.

٢- عُضويّـة مـؤازرة: تضم مجموعة من أبرز المؤسسات والمجالس العربيّـة المتفتحة التي تؤمن إداراتها بالعمل وبالفكر العربي المشترك.

٣- عُضـويّـة الشرف: يمنحها مجلس الأمناء للأفراد والمفكرين من غير الأعضاء العاملين، الذين قدّموا مآثر ومسـاهمات جلّى، في مختلف الميـادين، على المسـتويين العربيّ والدولي.

المنتدى

قسيمة اشتراك
في المجلة وفي كتب المنتدى

أرجو قبول اشتراكي في: مجلة المنتدى ☐

مجلة المنتدى: الإصدارات السّنوية (الكتب) ☐

الاسم: .....

العنوان: .....

قيمة الاشتراك*: ..... طريقة الدفع: نقدًا ☐

حوالة بنكية (صافي القيمة): بنك الاتحاد / الجبيهة

رقم الحساب/ بالدينار: IBAN JO 46UBSI1090000160101556615101

رقم الحساب/ بالدولار: IBAN JO 05UBSI1090000160201556620102

سويفت كود: **SWIFT:** UBSIJOAXXXX

التوقيع: .....

التاريخ: .....

* تملأ هذه القسيمة وتُرسل مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي:

منتدى الفكر العربي: ص. ب ١٥٤١ عمّان ١١٩٤١ الأردنّ

	المجلة	المجلة + الكتب
داخل الأردن	للأفـــراد: (٢٠) عشرون دينارًا أردنيًا للمؤسسات: (٤٠) أربعون دينارًا أردنيًا	للأفـــراد: (٥٠) خمسون دينارًا أردنيًا للمؤسسات: (١٠٠) مئة دينار أردني
خارج الأردن	للأفـــراد: (٥٠) خمسون دولارًا أمريكيًا للمؤسسات: (١٠٠) مئة دولار أمريكي	للأفـــراد: (١٥٠) مئة وخمسين دولارًا أمريكيًا للمؤسسات: (٣٠٠) ثلاثمائة دولار أمريكي